

ليكن الوطن محلاً  
للسعادة المشتركة ..  
نننيه بالحرية والعقل  
والمصنع .  
رفاعة الطهطاوى

# الجديد السبيل

المجتمع  
المدنى

حق  
العودة

الأرض لنا من أعمال القنالة : شيمه حليم



الكوكبة : الرأس المالية فى مرحلة ما بعد الإمبريالية

■ المنتدى الاجتماعى العالمى من الداخل

■ إيديولوجية اليمين المتطرف فى فرنسا

■ ماذا جرى للطبقات الاجتماعية فى مصر؟

■ حول الحكومة الانتقالية فى السودان

■ دراسات ■ تقارير ■ كتب ■ وثائق

الاصدار الثانى - العدد الأول - ابريل - مايو - يونيه - ربيع ٢٠٠٢



# البيمار الجديد

\* ليكن الوطن محلاً للسعادة  
المشتركة ، نينيه بالحرية  
والعقل والمصنع.  
رقاعة الطهطاوى.

رئيس مجلس الإدارة  
د. إبراهيم سعد الدين

رئيس التحرير

نبيل زكى

نائب رئيس التحرير

أمينة النقاش

مديراً التحرير

عادل الضوى - محمد فرج

\* مجلة فصلية فكرية تصدر عن  
حزب التجمع الوطنى التقدمى  
الوحدى،  
\* الادارة والتحرير ١ ش كريم  
الدولة- ميدان طلعت حرب-  
القاهرة.

هاتف: ٥٧٩١٦٢٩-٥٧٩١٦٢٨

فاكس ٥٧٨٦٢٩٨-٥٧٨٤٨٦٧..

البريد الالكترونى

@lyassar@alahali.com.



الآراء الواردة بالمجلة،  
لا تعتبر بالضرورة عن  
رأى حزب التجمع.

التصميم والإخراج

حامد العويسى

مجلس التحرير

د. إبراهيم العيسوي  
د. الفونس عزيز  
د. جودة عبد الخالق  
رافقت سيف  
د. رفعت السعيد  
د. سمير فياض  
سيد عبد العال  
عبد الغفار شكر  
د. على النويجي

هيئة المستشارين

أبو سيف يوسف  
د. إسماعيل صبرى عبد الله  
خالد محيى الدين  
د. سمير أمين  
عادل غنيم  
د. عبد المنعم تليمة  
د. ماهر عسل  
محمد سيد أحمد  
محمود أمين العالم

**الافتتاحية : تحية وعهد ..... د. ابراهيم سعد الدين ٥**  
**دراسات :**

- ١- الكوكبة : الرأسمالية فى مرحلة ما بعد الإمبريالية..... ١٦
  - ..... د. اسماعيل صبري عبد الله
  - ٢- فن الرحلة عند الطهطاوى ..... محمد ذكروب ٤٣
  - ٢- تلوث المياه المصرية وآثارها ..... د. على نويجي ٤٩
- تقارير :**

- ١- على ذكر الصين ..... د. رفعت السعيد ٦٨
- ٢- إيديولوجية اليمن المتطرف فى فرنسا ..... نبيل زكى ٧١
- ٣- العلاقات العربية الأوروبية .. الواقع والأساطير ..... جورج الراسى ٨٤
- ٤- المنتدى الاجتماعي العالمى الثانى ..... د. شريف حتاتة ٩٣

**مصور:**

- ١- أثر التسليحية علي المجتمع المدنى العربى ..... عيد الفقار شكر ١٠٠
- ٢- جرامشي والمجتمع المدنى ..... جمال عمر ١١٨

**فكرة :**

- ١- حق العودة ..... ٦٦
- ٢- روح السويس ..... مدحت الزاهد ١٢٨
- ٢- ٥٧ عاما علي هزيمة النازية ..... ١٤٢
- ٤- الناصرية ... حلم أم هاجس ..... ١٤٦

**كتب:**

- ١- ماذا جرى للطبقات في مصر؟ ..... محمد فرج ١٣٠

**وللتق:**

- إعلان التجمع الوطني الديمقراطي السودانى حول الحكومة الديمقراطية
- في السودان ..... ١٤٤



## تحية وعهد

د. ابراهيم سعد الدين

يصدر هذا العدد من مجلة اليسار الجديد تقرير طبيعة مجلة اليسار من مجلة شهرية سياسية إلى مجلة فصلية ذات طبيعة فكرية تصدر كل ثلاثة شهور . ويتغير لذلك مجلس إدارتها ورئاسة تحريرها ومستشاروها .

إن التغيير الحادث يعود إلى أمرين في نفس الوقت أولهما : الصعوبات المالية التي واجهتها مجلة اليسار ، رغم كل الجهود التي بذلتها إدارتها ومحرروها لتغطية تكاليف صدورها .. ورغم المساهمات التي استطاعت الحصول عليها من عديد من أصدقاء اليسار . أما السبب الأهم للتغيير فهو الضرورات العملية لوجود مجلة تصدر عن اليسار تناقش قضايا الاشتراكية في عصر الكوكبة ، وتعيد مناقشة العديد من المسلمات التي كانت سائدة بين مفكرى اليسار ، وفي أوساط المناضلين اليساريين ، والتي يعاد طرحها الآن على ضوء التجربة والتغيرات التي أدت إلى تقوض المعسكر الاشتراكي في التبعينيات من القرن الماضي ، وإلى بروز مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية ذات الطابع الكوكبي . وهو أمر يتطلب أيضا إعادة مناقشة العديد من قضايا المجتمع المصري والعربي المعاصرة من منطلقات جديدة . ولابد لنا في هذه اللحظة التاريخية أن ننوّه ونحیی النضال المستمر لمجلة اليسار منذ صدورها وحتى اللحظة الأخيرة لها ، دفاعاً عن الاشتراكية والاستقلال

الوطني والتحرر والتوحد العربي، وعن جماهير العمال وفقراء الفلاحين، وعن الديمقراطيين وحقوق الإنسان المصري والعربي. وأن تشيد بصلايتها في الدفاع عن وجهة نظرها، ووجهة نظر العديد من قوى اليسار في مصر، رغم الأزمة العميقة التي مرت بالقوى الاشتراكية منذ الانهيار التاريخي للاتحاد السوفيتي والدول الحليفة له في التسعينيات من القرن الماضي. ورغم التدهور في الموقف العربي منذ زيارة القدس والغزو العراقي للكويت ثم عقد اتفاقية أوسلو والسير في طريق تصفية الصراع العربي الإسرائيلي، ورغم التحولات الاقتصادية في مصر، التي تسارعت بعد تنفيذ ما سمي ببرامج التثبيت والإصلاح الاقتصادي التي تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفي هذا المجال أوجه تحية خاصة لرئيس تحريرها الزميل حسين عبد الرازق.

على أن الصلابة في الدفاع عن المبادئ ومصالح الوطن والأمة العربية والجماهير الشعبية، يتطلب في المرحلة الحالية فهما أعمق لطبيعة التغيرات التي يمر بها العالم والأمة والوطن. كما يتطلب إعمال العقل لإعادة اختبار العديد من المسلمات النظرية والأفكار على ضوء ما حدث في الواقع وعلى ضوء التجربة العملية.

### اختفاء النضال لبناء نظام اشتراكي عالمي

١- لقد تقوضت التجربة السوفيتية وتجربة دول الديمقراطية الشعبية لبناء الاشتراكية في التسعينيات لأسباب داخلية وخارجية عديدة لم تزل تحتاج إلى درس وتعمق خاصة بعد مرور أكثر من عشر سنوات على انهيار هذه التجارب. وقد ترتب على تقوض هذه التجارب العديد من النتائج الهامة والخطيرة، ولعل في مقدمتها غياب أي محاولات لإقامة نظام اشتراكي دولي كبديل للنظام الرأسمالي الكوكبي المعاصر. ويفض النظر عن الصواب أو الأخطاء والتجاذبات والفشل في هذه التجارب الاشتراكية، فقد مثلت هذه التجارب محاولات للخروج عن إطار الرأسمالية ومحاولة لبناء نظام اقتصادي اجتماعي بديل يرتفع بمكانة الإنسان من كل الوجوه ويصفي الاستغلال وما يولده من فقر وجهل ومريض. وكانت هذه الدول قاعدة لحركة دولية واسعة مناهضة للرأسمالية بوليفيا يعتمد عليه لحركة مناهضة الاستعمار والتحرر الوطني. وقد كانت الحركة الاشتراكية منذ بدايتها حركة دولية. شملت في البداية حركات الطبقة العاملة في الدول الأوروبية الرأسمالية، واتسعت في عهد الأهمية الثانية لتشمل جميع الأحزاب الاشتراكية في أوروبا وأمريكا وكندا واليابان، إلى جانب النقابات العمالية في هذه البلدان. وقد أدى قيام الحرب العالمية الأولى ثم الثورة البلشفية فيما بعد إلى صراع حاد في



داخل الدولية الاشتراكية وظهور الدولية الثالثة بزعامة الحزب البلشفي . ورغم حل الدولية الثالثة بواسطة ستالين في أثناء الحرب العالمية الثانية فقد استمر النشاط الدولي للطبقة العاملة في إطار الكومينفورم ثم في إطار الحركة الشيوعية الدولية بعد ذلك .

وبرزت إلى جانب الحركة الدولية للطبقة العاملة تشكيل اتحادات دولية للثقافات ، وحركة دولية للتساء فضلا عن حركة دولية من أجل السلام وظهرت تحالفات حركات التحرر الوطني في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي كونت مع بعضها البعض حلفا متسعا للقوى المناهضة للاستعمار والراسمالية . ورغم ما حدث من انقسام في الحركة الدولية وبرزت الماوية والشيوعية الأوربية ، والانقسام في الحركة النقابية الدولية وحتى في حركات التحرر الوطني فقد استمر الطابع الدولي للحركات المستندة إلى الماركسية . إلا أن انهيار الكتلة السوفيتية ثم تصفية الماوية في الصين قد أدت إلى تقييد وجود حركة اشتراكية دولية تسعى لإقامة نظام اشتراكي عالمي كبديل للنظام الرأسمالي . ورغم استمرار وجود أحزاب شيوعية في أوروبا وأمريكا اللاتينية وفي آسيا وأفريقيا في البلاد العربية أيضا ، فقد اختفى عمليا الصراع لإقامة نظام اشتراكي عالمي كبديل للرأسمالية . إن أحزاب كالحزب الشيوعي الروسي والحزب الشيوعي الصيني وفي دول شرق أوروبا والأحزاب الشيوعية في إيطاليا وفرنسا وغيرها من الدول قد أصبحت تطرح برامج خاصة ببلادها . وتدافع عن الشفيلة في بلادها ، وتطرح برامج للإصلاح الاقتصادي والسياسي أو لبناء شكل من أشكال الاشتراكية الديمقراطية في بلادها ولم تعد متشغلة في برامجها بقضية إنشاء أو بناء نظام اقتصادي اجتماعي بديل على النطاق العالمي .

إن نفس الشيء ينطبق على حزب التجمع في مصر والذي لم يزل يتمسك بالاشتراكية كهدف بعيد من أهدافه فإن إنشغاله الأساسي هو ببناء الاشتراكية في مصر في المستقبل كنتيجة لنضال شعب مصر وخاصة القوى الاشتراكية فيها . واكتفى الحزب في برنامجه بالتمسك بالاشتراكية دون تحديد دقيق لمفهومها لديه . إن ذلك لا يعود لقصور فكري لدى التجمع ، ولا لمجرد الانشغال بالقضايا المباشرة والحالة الأكثر إلحاحا ، وإنما يعود أيضا لأن مفهوم الاشتراكية ذاتها قد أصبح أقل وضوحا بعد انهيار التجربة السوفيتية .

### الاشتراكية وتصفية الاستقلال

وبينما كان بناء الاشتراكية يعني تصفية كل أو جل أشكال الملكية الرأسمالية لأدوات الإنتاج وتصفية الاستغلال والاستحواذ على فائض القيمة بواسطة

الرأسماليين ، وحلول الملكية المجتمعية لأدوات الانتاج محل الملكية الرأسمالية لها ، والاعتماد على التخطيط القومى الشامل كأداة لتوجيه النشاط الانتاجى على المستوى القومى كبديل من الاعتماد استهداف تعظيم الربح كموجه للنشاط الاقتصادى فإن العديد من الأحزاب الاشتراكية أو حتى الشيوعية أصبحت تقبل وجود أشكال من الملكية الرأسمالية ، وأصبحت أكثر اعتمادا علي قوانين السوق الرأسمالية ، واستهداف الربح كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادى ، حتى أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أصبح من ضمن الأهداف التى تسعى لها بلاد كالصين كما تتسابق الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث من أجل جذب الاستثمارات الرأسمالية كأداة من أدوات تسريع التنمية وهى تقبل لذلك بشروط منظمة التجارة العالمية بشأن حرية المنافسة وحرية انتقال رؤوس الأموال وحمايتها وغير ذلك.

وإذا كانت الملكية المجتمعية لأدوات الإنتاج يجوز أن تأخذ أشكالا متعددة وإن لا تقتصر على ملكية الدولة للمشروعات ، فإن الأمر هنا لا يتعلق فقط بتعدد أشكال هذه الملكية بل إنه يتعلق بالسماح بقدر واسع من الملكية الرأسمالية المحلية والأجنبية . وبالسماح بالتالى باستمرار الاستقلال الرأسمالى واستمرار حصول الرأسماليين المحليين والأجانب على جزء من فائض القيمة نتيجة لعملية استقلال القوى العاملة .

وإذا كان أى نظام اقتصادى اجتماعى لا يوجد فى الواقع المعاش بشكل صافى ، وإن كان هناك دائما إمكانية لأن يتضمن أى تنظيم اقتصادى اجتماعى أشكال من الملكية وعلاقات الإنتاج لأنظمة اجتماعية اقتصادية سابقة ، كما قد تبرز فيه أشكال لعلاقات مستقبلية فإن الأمر يتعلق الآن بتعريف النظام الاقتصادى الاجتماعى الاشتراكى ومتى يمكننا القول أن دولة ما قد استكملت بناء النظام الاشتراكى بها .

### التفاضل بين الطابع الاجتماعى للإنتاج والطابع الفردى للملكية .

إن أحد المسلمات التى كان يستند إليها فى القول بحتمية الحل الاشتراكى وفى تفوق التنظيم الاقتصادى الاجتماعى للاشتراكية هى مقولة بروز وزيادة التفاضل بين الطابع الاجتماعى للإنتاج والتوزيع والطابع الفردى للملكية الرأسمالية . إن مثل هذا التفاضل يؤدى إلى هدر فى الموارد البشرية والمادية التى تتعطل بين فترة وأخرى كنتيجة للتقلبات الدورية بين الرواج والكساد . كما أن أغلب المشروعات الرأسمالية تعمل بأقل طاقاتها الإنتاجية معظم الوقت .

وعلى العكس من ذلك فإن الملكية المجتمعية وما يصحبها من تخطيط شامل

ومن السعى لتحقيق توازن فعلى بين العرض والطلب وبين فروع الصناعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة هو الكفيل بتحقيق كفاءة أعلى واستخدام أكثر كفاءة لعناصر الإنتاج واستبعاد ظاهرة الهدر التى يتضمنها الاعتماد على المنافسة.

إن هذه المقولة لم يثبت صحتها فى الواقع العملى . ورغم أن الاعتماد على المنافسة قد يتضمن هدراً لبعض الموارد بين وقت وآخر فإن التفاضل لتحقيق أقصى الربح بواسطة المشروعات الرأسمالية يدفع بصفة مستمرة إلى السعى لتحقيق خفض فى التكاليف ، والسعى للوصول إلى تحسين طرق الإنتاج ، وتطوير المنتجات خاصة بعد أن حلت المنافسة غير السعرية محل المنافسة السعرية واعتمدت هذه المنافسة على التجديد المستمر للمنتجات والتطوير المستمر لطرق الإنتاج ذاتها .

من ناحية ثانية فإن المشروعات الرأسمالية المستقلة عن بعضها البعض قد تصدر قرارات فى اتجاهات متعاكسة مما يؤدي إلى إلغاء تأثير أخطائها بواسطة بعضها البعض .

وعلى العكس من ذلك فإن أخطاء أجهزة التخطيط كثيراً ما تبقى غير مصححة إلا بعد تراكم الأخطاء ويزور الاختلالات فى التوازن بين الأنشطة والقطاعات . وقد صاحب التخطيط الاشتراكي فى العديد من الحالات بروز عجز شديد فى عرض العديد من السلع مع وجود فائض كبير فى منتجات أخرى .

من ناحية أخرى فإنه بينما كان التطوير والتحسين هو جزء أساسى من أنشطة المشروعات الرأسمالية المتنافسة ، فقد كان مثل هذا النشاط محدوداً فى إطار وحدات الإنتاج الخاضعة للتخطيط المركزى فى المجتمعات التى كانت تسعى لبناء الاشتراكية ، وذلك باستثناء فروع الإنتاج المتعلقة بالإنتاج الحربي وصنع السلاح . حيث كانت المحافظة على توازن القوى مع معسكر الدول الرأسمالية تفرض سبباً فى التسليح وتقرض اهتماماً بتطوير المنتجات الحربية لا يمكن إهماله .

وقد تطورت الرأسمالية فى المرحلة المعاصر لتصنع رأسمالية ذات طابع كوكبي وأصبحت الشركات المتعدية الجنسيات هى المسيطرة على الإنتاج والتوزيع وعلى حركة رؤوس الأموال . واستطاعت هذه الشركات أن تدير بكفاءة وحداتها المتعددة فى أرجاء المعمورة المختلفة بفضل ثورة الاتصالات الحديثة وبفضل الثورة فى طرق الإدارة التى صاحبها .

وهضمت الشركات متعددة الجنسيات والأجهزة الدولية التى تعتمد عليها (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية) مبدأ حرية

التجارة وبحرية انتقال رؤوس الأموال على النطاق العالمى وفرضت فى نفس الوقت مبدأ حماية الملكية الفكرية والعلمية . وحقت بذلك سيطرتها على السوق العالمى فى مختلف مجالات النشاط سواء كان يتعلق بإنتاج السلع المادية أو يتعلق بالترفيه أو الرياضة أو الثقافة أو بالخدمات .

إن الشركات متعددة الجنسيات قد أصبحت قادرة على استخدام التخطيط الاستراتيجى لنشاطها وتتمكن من إدارة أنشطتها فى مختلف الأسواق بفضل أدوات الاتصال المتقدمة التى تستخدمها ، وتمارس هدراً من المركزية واللامركزية فى نفس الوقت لتسيير الوحدات المختلفة التى تتبعها فى إطار من فلسفة موحدة لإدارتها . وهى قادرة على توفير التمويل لنشاطها من مختلف أجزاء العالم ويواسط أشكال متعددة من الأوراق المالية وأنواع متعددة من الأسهم والسندات والكتابات الدولية وغير ذلك . وهى تمارس نشاطها فى أكثر من منطقة من مناطق العالم . رغم استمرار الطابع الفردى للملكية الرأسمالية .

لقد تمكنت الشركات المتعدية الجنسية أن تستوعب وحدات إنتاجية كانت مملوكة للدولة فى هذا أو ذاك وأن تشمل بسيطرتها حتى بعض الشركات العامة عن طريق أشكال مختلفة من التعاقدات ، وتلجأ الشركات العامة فى أكثر من بلد من البلدان فى الدول الرأسمالية ، ودول العالم الثالث ، وحتى فى الدول التى كانت تسمى لبناء نوع أو آخر من النظم الاشتراكية إلى الارتباط بالشركات متعددة الجنسيات بشكل أو آخر من أشكال الارتباط للإفادة من قدرات هذه الشركات البحثية والمعرفية وقدراتها التكنولوجية أو للإفادة من شبكات التوزيع التى تسيطر عليها لتتمكن من الدخول إلى الأسواق فى الدول الرأسمالية المتقدمة أو حتى للدخول إلى أسواق أخرى من دول العالم الثالث أو حتى فى سوقها المحلى الداخلى .

#### دور الطبقة العاملة

لقد ارتبط النضال لتحقيق الاشتراكية والسمى لبناء نظام اقتصادى اجتماعى بديل عن النظام الرأسمالى بنضال الطبقة العاملة وتنظيمها فى شكل حزب طليعى ووعى الطبقة العاملة بحقيقة الاستغلال الرأسمالى وإدراكها بضرورة تصفية مثل هذا الاستغلال لبناء نظام اشتراكى بديل يخلو من كل أشكال الاستغلال .

إن الدور الطليعى للطبقة العاملة فى بناء الاشتراكية يعود نظرياً إلى عدد من الأمور يأتى فى مقدمتها أن الطبقة العاملة الصناعية ترتبط بالعمل فى أكثر القطاعات تقدماً من الناحية التكنولوجية كما أنها تمارس نشاطها فى منشآت يتجمع فيها أعداد كبيرة من العاملين الذين يخضمون لنفس الاستغلال . بالإضافة لأنها هى مصدر فائض القيمة الذى يصادره الرأسماليون وأن الطبقة معرضة

للافقار المطلق أو النسبي وأنها تصبح بالتالي الطبقة التي لا تؤدي ثورتها إلى فقدها لأي شيء عدا قيودها وأنها تكون لذلك أشد طبقات المجتمع ثورية ورغبة في التغيير الجذري له.

لقد استمر عدد كبير من الماركسيين وخاصة في الأحزاب الشيوعية بتشبيثون بهذا التنبؤ الذي أورده ماركس في تحليله للمجتمع الرأسمالي رغم ما حدث من تغيرات في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ورغم ما أدى إليه التضال الاقتصادي والسياسي للطبقة العاملة من نجاحات في إعادة توزيع فائض القيمة لصالح العاملين . وما أدى إليه ذلك من ارتفاع مستمر في مستوى معيشة العاملين وفي نوعية حياتهم وقد هسر النجاح في رفع مستوى معيشة العاملين ونوعية الحياة في البلاد الرأسمالية المتقدمة بقدرتها على الاستعواز على جزء هام من الفائض الاقتصادي الذي يتكون في البلاد التابعة لها في المستعمرات وأشباه المستعمرات وما صاحب هذا الاستغلال من زيادة معدلات التراكم في الدول الرأسمالية المتقدمة على حساب الدول التابعة خلال فترة تاريخية طويلة.

ورغم ما يتضمنه هذا التفسير من أوجه صحة خاصة بشأن انقسام بلدان العالم الرأسمالي إلى مجموعة محدودة من الدول المتقدمة في الشمال ومجموعة كبيرة من دول العالم الثالث الفقيرة تقدما في المستعمرات السابقة وأشباه المستعمرات في الجنوب ، فقد ارتبط التقدم في الدول الرأسمالية بانتشار التعليم وزيادة كفاءة العاملين وتحسين أحوالهم الصحية كما ارتبط أيضا بالتقدم العلمي والتكنولوجي وقد نمت العمالة الماهرة ذات مستوى التقنى المرتفع على حساب العمالة غير الماهرة.

وزاد حجم العاملين من ذوي الياقات البيضاء على حساب العاملين ذوي الياقات الزرقاء . وبمعنى آخر فإن العاملين في مجال التصميم وتطوير أدوات وتكنولوجيا الإنتاج ، والعاملين في مجالات الإدارة والرقابة والاتصالات والتسويق البيع يزدادون بشكل مطلق ونسبي على حساب عمال التنفيذ والإنتاج.

كما أن تطور أساليب الاتصال واستخدام الكمبيوتر والإنترنت والتطور في مجال علم الحياة والهندسة الوراثية وغيرها أدى إلى تغير في أساليب وطرق الإنتاج . كما أدى إليه أداء بعض الأعمال بعيدا عن المنشأة الصناعية وفي أماكن منعزلة عن التجمع العمالي ، وإن اتصلت بالمشروع عن طريق أدوات الاتصال الإلكتروني . كما أصبح التطور التكنولوجي يتيح زيادة الإنتاج دون تشغيل مزيد من العاملين.

ورغم أن بروز نوعية جديدة من العاملين تعمل في مجال نشاط ذهني لا يتنفي

حقيقة أن العاملين في المشروعات الرأسمالية يستمرون في إنتاج فائض قيمة يستحوذ عليه الرأسماليون ، فإن هذه الفئات الجديدة من العاملين تختلف عن العمال الصناعيين التقليديين في العديد من النواحي ، لعل في مقدمتها ارتباطاتهم المنظومية . إن وجود مثل هؤلاء العاملين في النقابات العمالية هو أمر نادر . وهم يرتبطون بزملاتهم في المشروع الرأسمالي وكفاحهم ضد أصحاب رؤوس الأموال بشكل مشترك من أجل زيادة نصيبهم من القيمة المضافة هو أمر نادر . وهم لا يلجأون إلى المساومة الجماعية لتحسين شروط عملهم بل يفضلون العمل المباشر مع المشروع الذي يعملون فيه أو الانتقال إلى غيره من المشروعات ويتطلع العديد من العاملين الفنيين إلى فرص لتمويل أنشطتهم أو مخترعاتهم لتكوين مشروعات خاصة بهم .

ومن ناحية ثانية فإن ما يحصل عليه هؤلاء العاملون من أجور تجعلهم يعيشون نوعية حياة هي أقرب إلى حياة الرأسماليين منها إلى حياة الطبقة العاملة التقليدية وهم قادرون على تكوين مدخرات كافية للمساهمة في تمويل المشروعات الرأسمالية عن طريق بورصات الأوراق المالية ويسعون لزيادة ثرواتهم عن طريق المضاربة في أسواق المال .

ورغم وجود حركة واسعة حالياً لمناهضة الكوكبة واشتراك العديد من منظمات المجتمع المدني وجمعيات المحافظة على البيئة ومنظمات النساء وغيرها في هذه الحركة . فإن مشاركة قوى الطبقة العاملة هي مشاركة محدودة رغم أن مناهضة الكوكبة لا تزيد عن أن تكون حركة لتحسين شروط الكوكبة لتصبح كوكبة ذات وجه إنساني .

### أسئلة مشروعة

#### التنمية المستقلة والكوكبة

إن القضايا السابقة رغم طابعها الجوهري لا تزيد على أن تكون جزءاً من العديد من الأمور التي يحتاج الاشتراكيون بصفة عامة ، والاشتراكيون في مصر بصفة خاصة لإعادة بحثها ودراستها .

فإلى جانب القضايا المتعلقة ببناء الاشتراكية فإن العديد من قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث وإعادة البحث . ويكفي أن نشير هنا إلى موضوعات التنمية المستقلة ومدى إمكان تحقيقها أو عدم تحقيقها في إطار الكوكبة الرأسمالية المعاصرة . وفي غياب وجود معسكر اشتراكي . إن هناك ضرورة لتحديد الشروط الضرورية لتحقيق مثل هذه التنمية والعلاقة بين التكامل الاقتصادي وبين الكوكبة . وشروط تحقيق تكامل اقتصادي عربي في إطار اعتماد جماعي على الذات في العصر الحالي .

من ناحية أخرى ما هي العلاقة بين التنمية المستقلة من جانب وبين الانتقال إلى الاشتراكية من جانب آخر؟ وهل تعتبر التنمية المستقلة شرطاً للانتقال إلى الاشتراكية في الدول النامية؟ وهل شرط ضروري؟ وإذا كانت شرطاً ضرورياً فهل هي شرط كاف؟ وما هي الشروط لضمان أن تكون التنمية المستقلة طريقاً للانتقال إلى الاشتراكية في الدول النامية؟

### السلطة وديمقراطية المشاركة

والى جانب قضايا التنمية المستقلة وبناء نظام اشتراكي على المستوى الوطني تطرح قضية السلطة ذاتها كقضية جوهرية . وتطرح قضية تحقيق الديمقراطية أيضاً باعتبارها شرط ضروري لتحقيق نظام اشتراكي حقيقى يتميز بالكفاءة وحسن الإدارة وتعبئة كل قوى المجتمع ومشاركتها الفعالة في بناء الاشتراكية والدفاع عنها . وي طرح في هذا الإطار طبيعة الديمقراطية في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية وفي مرحلة استكمال بناء الاشتراكية أيضاً وكيف يمكن بناء نظام ديمقراطى فعال يضمن مشاركة أوسع الجماهير الشعبية . ويضمن المساواة الديمقراطية لعناصر السلطة والأجهزة البيروقراطية ويضمن شفافية كاملة لصالح الجماهير.

### السوق والتخطيط

ويطرح ضمن قضايا إدارة المجتمع سواء في مرحلة التنمية المستقلة أو في مرحلة استكمال البناء الاشتراكي قضية دور السوق ودور التخطيط والعلاقة بينهما ودور كل منهما في تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي والاجتماعي وفي تحقيق العدالة الاجتماعية . والحد من الفوارق بين الطبقات والقضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة، والحفاظ على البيئة ، وتحقيق تنمية بشرية فعالة . والقضاء على الفروق بين الريف والحضر وبين الذكور والإناث والتوزيع العادل للخدمات بين مختلف أقاليم مصر .

### مشاكل مصر وحلولها

إن السعى لبناء الاشتراكية في مصر عن طريق ديمقراطى لن يكون ممكناً دون أن يطرح الاشتراكيون حلولهم للمشاكل الأساسية التي يواجهها شعب مصر وتعريف الجماهير الشعبية بماهية هذه الحلول . ويأتى في مقدمة هذه المشاكل في مصر مشاكل النظام التعليمى ونظام الخدمات الصحية وتطوير القدرات البحثية لمصر وبناء قاعدة علمية مستقلة قادرة على الأخذ والعطاء والمساعدة في حل مشاكل المصريين .

كما يتطلب التعبئة الجماهيرية للطبقات الشعبية خلف القوى الاشتراكية تعريف الجماهير بكيف يمكن للاشتراكيين حل مشاكل البطالة والقضاء على الفقر

، وحل مشاكل الاسكان وتوفير إسكان ملائم للمصريين ، وحل مشاكل النقل والمواصلات داخل المدن وفيما بينها وتنمية الموارد الطبيعية وعلى رأسها الموارد المائية ، والموارد الزراعية وموارد الطاقة والحفاظ عليها من الهدر وحسن استخدامها .

ومن المهم للاشتراكيين تعريف الجماهير باقتراحاتهم لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة في مختلف ميادين النشاط واقتراحاتهم بشأن تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفروق الاجتماعية وتوفير حياة إنسانية كريمة لشعب مصر .

إن ذلك يتطلب أن يكون للاشتراكيين خططهم لحل قضايا التصنيع والتنمية الريفية وتطوير الزراعة وتوفير إسكان ملائم للطبقات الشعبية ، وتوفير وسائل المواصلات والاتصال وغير ذلك .

إن مثل هذه الخطط لا بد وأن تستند على دراسات علمية للموارد والإمكانات والبدائل المختلفة لحل أهم المشكلات والاختيارات الاشتراكية للحلول الأكثر ملاءمة والتي تحقق مصالح المجتمع وخاصة طبقاته الشعبية .

#### منبر لكل اليسار

إن مجلة اليسار الجديد سوف تسمى لتكون منبرا للمناقشة العلمية الحرة لمثل هذه القضايا وغيرها من قضايا الاشتراكية والتنمية ومشاكل مصر والوطن العربي الرئيسية سواء كانت القضايا اقتصادية أو سياسية أو ثقافية .

وستمارس المجلة عملها عن طريق نشر المقالات العلمية وتلخيص الدراسات والبحوث وتنظيم اللقاءات الفكرية والندوات ونشرها وعن طريق التقارير الدورية ودراسة الحالات وعرض الكتب وغير ذلك من أساليب العمل الصحفي .

والمجلة وإن صدرت عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي فإنها ليست معبرة عنه بل إنها تفتح أبوابها لكل قوى اليسار وأفراده دون تمييز . وتفتح أبواب المساهمة لكافة الأجيال والأعمار وتشجع بصفة خاصة مساهمات الشباب والأجيال الجديدة من الاشتراكيين .

ومن الطبيعي لذلك أن تكون المساهمات معبرة عن رأى كاتبها أو الناطق بها وأنها لا تعبر عن رأى هيئة التحرير أو مجلس الإدارة أو مستشاري المجلة ومن باب أولى عن رأى الحزب الذي يصدرها .

ولضمان المستوى العلمي للمقال أو البحث أو الدراسة فإن النشر سوف يخضع لتحكيم علمي من قراء أو خبراء للتأكد من المستوى العلمي . دون استبعاد لأى رأى أو اتجاه لخلافات فكرية أو إيديولوجية .



# دراسات

---

١ الكوكبة، الرأسمانية في مرحلة ما بعد الإمبريالية

٢ في فن الرحلة عند الطهطاوى

٣ في تلوث المياه المصرية وأثاره - دراسة في التلوث الضرورى

---

## الكوكبة: الرأسمالية فى مرحلة ما بعد الإمبريالية

د. إسماعيل صبرى عبد الله

### توطئة

يصعب على من يتابع وسائل الإعلام العربية أن يصادف يوما لا تذكر فيه "العولة". وما أكثر الندوات التى يدور الحديث فيها عن هذه الظاهرة التى يبدو أننا اكتشفنا وجودها خلال العقد الأخير من القرن العشرين. ولا يخلو النقاش كما دتنا العربية من "مناظرة" بين دعاة العولة وما تجليه من خيارات وفرص ثمينة لمن يعرف الانخراط فيها والاستفادة منها وبين من يرون فيها أحدث صورة لمؤامرة أمريكا المستمرة والمتجددة والتى تهدف بنوع خاص إلى محاصرة العرب وغزو بلادهم ثقافيا وتبديد جهودهم وحرمانهم من التحرر والتقدم والأصالة. ويقف بمضنا طويلا أمام بعض الأفكار الشاذة التى ردها بعض الكتاب الأمريكيين بصفة عامة: نهاية التاريخ، صراع الحضارات، صراع الأديان بين المسيحية والإسلام. الخ. ويردد أغلبنا نظرية القطب الواحد الذى يتحكم فى النظام العالمى تحكما مستتبدا غير عادل. والغريب فى هذا النقاش الساخن نذرة التعرض للجوانب الاقتصادية فى الظاهرة محل الخلاف والجدل. والأغرب أن أحدا لا يتصدى لصياغة تعريف جامع مانع لموضوع التحليل. ولهذا أحرض بادئ ذى بدء على تقديم تعريف (إجرائى على الأقل) يكون الدعامة الأساسية لما أكتب فى الصفحات التالية. وقد عثرت على تعريف شامل لجوانب الظاهرة المختلفة مما يسمح بالتعمق فى تحليلها. وأخذته عن اللجنة المستقلة التى شكلتها الأمم المتحدة لدراسة "حكم الكوكب" فى تقريرها الصادر فى ١٩٩٥ بعنوان "مجاورتنا الكوكبية" (١). وهذا نص التعريف:

"التدخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والملوك دون

اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ، ودون حاجة لإجراءات حكومية <sup>١١</sup> .

وجوهر هذا التعريف هو تكاثر الأنشطة من كل نوع عبر الكرة الأرضية متعددة الدولة القومية ، وهكذا تتزايد باطراد التعاملات والمبادلات وغيرها من العلاقات مسقطا مفهوم الوطنية أو القومية والجنسية والسيادة . وبعبارة أخرى ، ظهر مجال يتجاوز "المجال الدولي" المعروف بأنه مجتمع مكون من الدول ذات السيادة وحدها . ولما كان تطور الجماعات البشرية من صنع البشر أنفسهم يتعين تحديد القوى الاجتماعية - الاقتصادية التي أوجبت هذا المجال والظروف التي دفعتها إلى فعل ذلك . ودون أي صعوبة نعرف أن نقطة البداية في هذا التطور كانت نمط الإنتاج الرأسمالي الذي زاد بريقه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والذي يثبت في أركان المعمورة "أبيولوجية السوق" بدعوى تفوقها وقدرتها على حل قضايا البشرية وليس فقط كآلية اقتصادية لها آثار حميدة وأخرى مدمرة .

وفي رأينا أن هذا النمط قد دخل مرحلة جديدة من التطور تختلف في أمور كثيرة عما نعرفه وأن نقطة البدء في هذا الطريق كانت الحرب العالمية الثانية وما تلاها من أحداث هامة ومن ثم لا بد من التذكير في إيجاز بمراحل تطور نمط الإنتاج الرأسمالي ثم تفصيل أهم معالمه الحالية وقواه الفاعلة . ولكن قبل الخوض في هذا لابد من أن ندقق الكلمة الشائعة في لغتنا العربية كترجمة للتعبير الإنجليزي globalisation وأرى أن "عولة" تعبير مضلل وخاطئ لفويا وأفضل كوكبة <sup>\*</sup> .

## الفصل الأول

### نشأة وتطور الرأسمالية

يكاد ينعقد إجماع على أن نشأة الرأسمالية كانت في القرن السادس عشر وليست مع بدايات الثورة الصناعية وقبل قرنين من ظهور كتاب آدم سميث "ثورة الأمم" <sup>١٢</sup> الذي عده الاقتصاد الأكاديمي إلى عهد قريب مؤسس علم الاقتصاد (٢) . ومنذ البداية ثم خلال النمو اعتمدت على ثلاث دعائم :

التراكم الرأسمالي

التراكم المعرفي

نهب أجزاء واسعة من المعمورة

وظلت تلك الدعائم تتنامى عبر المراحل المتعاقبة لتطور الرأسمالية : الرأسمالية التجارية ، ثم الصناعة التنافسية ثم الإمبريالية وأخيراً الكوكبة .

#### ١ - الرأسمالية التجارية

منذ أوائل القرن السادس عشر ظهرت طبقة رأسمالية في أوروبا الغربية أساساً وأخذت تحاول الخروج من العهد الإقطاعي .

وكانت هذه الطبقة تجمع رؤوس الأموال من "التجارة الخارجية" وهي أساساً استيراد سلع من الصين والهند وبلاد العرب وأفريقيا يقبل عليها أهل الثراء وتحقق أرباحاً كثيرة . كما أن موقف الكنيسة من الإقراض بفائدة يتفق عليها الدائن والمدين

تغير ، فهي كانت تحظر الريا طوال العصور الوسطى . وهذا ما جعل عمليات الائتمان احتكاراً لليهود ( حيث يحظر دينهم تعاوى الريا فيما بينهم فقط ، وهو جائز مع غير اليهود ) وهو ما كان من عوامل شعور العامة المعادى للسامية . ولكن الإصلاح الدينى وصبت الفاتكتان أسقطا عمليا حظر الريا . وظهرت البنوك "المسيحية" فى جوار روما فى سهل لومبارديا ، ونشرها الإيطاليون فى أجزاء من أوروبا الغربية (٣) . وتركزت هذه البورجوازية فى المدن التى نجحت بصورة أو بأخرى فى الإفلات من سلطة سادة الأقاليم من أمراء الإقطاع : ففى إيطاليا استقلت بعض المدن التجارية مثل جمهورية البندقية ، أو كمامسة لإقليم يحكمه أمير يتقهم مصالح التجار ويرعاها ويأخذ منها نصيبه ( فلورنسا فى إمارة توسكانيا ) واشترت بعض المدن حريتها من السيد الإقطاعى وحملت صفة الحرية فى اسمها (٤) . وأنشأت البورجوازية أحيانا مدنا جديدة .

وحين أنشأت الرأسمالية شركات احتمت بسلطة الملك فكانت تؤسس بمرسوم من الملك ، وتحمل فى اسمها التسمية إليه *compagnie royale* فى فرنسا و *chartered company* فى إنجلترا . وفى القرن السابع عشر ظهر مجال جديد للتجارة يعتمد على المستوطنين الأوروبيين فى المستعمرات . وفتح باب التصدير بعد أن كان الاستيراد عماد التجارة البعيدة ، إذ تعين تزويد من استقروا فى العالم الجديد بسلع أوروبية . وبالتالي ظهر الاشتغال بنهب الذهب والفضة من الأمريكتين ، ونشطت حركة نقل بحرى عبر الأطلسى مولتها البورجوازية وأثرت من عائدها . وأخيراً دخلت البورجوازية مجال الصناعة لتستطيع توفير ما يلزم للذين استوطنوا فى المستعمرات . وكانت الصناعة الحرفية المستقرة عاجزة عن الوفاء بالمطلوب ، فهي صناعة تنتج لشتر معروف مسبقاً يزودها أحيانا بالمادة الأولية ، كما أن عمالها بالتالى أثرياء يريدون مصنوعات ممتازة وغالية التكلفة . ولذا استعان الرأسماليون بالعمال غير المؤهلة الهاربة من الإقطاعيات ، وظهر التقسيم الفنى للعمل حتى يتمكن كل عامل بتدريب بسيط من أداء عمل جزئى محدد . وهكذا ظهرت المصانع اليدوية *manufactures* . وهذه النقلة بالغة الأهمية لأنها مهدت لاستخدام الآلات المسيرة بطاقة البخار فيما بعد . ولا يجوز الحديث عن الرأسمالية التجارية دون التذكير بتجارة الرقيق من غرى أفريقيا أساسا إلى أمريكا الجنوبية والشمالية (٥) .

#### التراكم المعرفى

ومن ناحية أخرى نشأت الرأسمالية فى عصر ما بعد النهضة وظهور العلوم الحديثة والفلسفة الجديدة ومناهج البحث العلمى الخلاقة . ولما كان معظم هؤلاء العلماء والمفكرين مكروهين من الكنيسة ولا محل لهم فى بلاط الملك أو دوائر النبلاء فإنهم وجدوا القبول والترحيب فى صالونات كبار البورجوازيين واسمى الثراء . ومن ثم اكتسبت الطبقة الجديدة ثقافة رفيعة وأمنت بالتقدم العلمى وساهمت فى إحداثه . وخير دليل على هذا كله أن مفامرة كولومبوس فى السعى إلى طرق أبواب الهند بالإبحار غربا لم تكن متصورة قبل أن يقتنع الإنسان فى ضوء ما أثبتته كوبرنيكوس وجاليليو وغيرهما من الفلكيين من أن الأرض كروية . ومن الناحية الأخرى حصل "المكتشف" الأسبانى على التمويل اللازم لمغامراته من بيت تجارى كبير فى جنوا

اسمه Centurione . وفي مثال آخر نجد أن البحث عن استخدام البخار كطاقة محرك بدأ في ١٦٠١ على يد الإيطالي ديلا بورتا ( 1594 - 1651 ) وتلته محاولات تطوير طوال القرن السابع عشر كانت محاولة وات الناجحة الثانية عشرة منها . وأقر وات بالشكر " لرجل أعمال " بريطاني اسمه ماثيو بولتون لأنه وفر لأبحاثه التمويل اللازم . ومن الإفراط أن أذكر هنا بعلامات الفكر والعلم المضنية التي ظهرت في القرون الثلاثة التي تلت عصر النهضة . واكتفى بأن أبرز واقع التراكم المعرفي الذي سار جنبا إلى جنب مع التراكم المالى مما وفر القاعدة الصلبة لقفزة إنتاجية نوعية هي الثورة الصناعية الأولى .

ويبدو هنا الجانب الجدلي للعلاقة بين الاختراع التكنولوجي وأوضاع المجتمع في جملته في أن استخدام طاقة البخار لم يقتصر أثره على تضخم ثروات الرأسماليين ، بل إنه غير حياة المجتمعات القائمة وجعل من الصناعة الآلية قلب النشاط الرأسمالي . ويكفى أن نشير إلى السكك الحديدية والسفن البخارية وما أحدثته من ثورة في انتقال السلع والأفراد . وعلى المستوى الاجتماعى نكتفى بتكوين الطبقة العاملة الصناعية وتصديها للحد من قسوة ظروف العمل وقلة الأجر ، والثورة الفكرية التي تجسدت في عشرات من كتابات مفكرين يدعون إلى الإصلاح الاجتماعى أو التغيير الثورى للمجتمع .

#### ب - الرأسمالية الصناعية التفاضلية

انتشرت الصناعة الآلية في أوروبا ثم الولايات المتحدة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ( استخدام الآلات في صناعة القزل والنسيج في ١٧٨٢ ) إلى أواسط القرن التاسع عشر ( انتشار السكك الحديدية ( ١٨٢٥ ) . وقد زادت الآلة من إنتاجية العامل زيادة جذرية وبالتالي خفضت بنفس النسبة تكلفة الإنتاج . وساعد على ذلك أيضا التقسيم الفنى للعمل الذى مكّن المصانع من استخدام عمال غير مؤهلين يعملون بأجر متدن وبصفة خاصة عمالة النساء والأطفال ، ويعملون ساعات طويلة وفي ظروف صحية بشعة ( ٧ ) . وساعد كل ذلك على تخفيض أسعار المصنوعات وزيادة الإنتاج ليصل إلى الطبقة الوسطى بمكس أوضاع الصناعة الحرفية . وظهرت أهمية السوق من أن المشروع الرأسمالى ينتج لمستهلكين مجهولين يظهرون عند عرض المنتجات في الأسواق . ومن هنا ظهر تعبير اقتصاد السوق الذى يتحدد فيها سعر السلعة تحت تأثير العرض والطلب . وبالمقابل أفرزت الصناعة الآلية طبقة اجتماعية جديدة من العمال الذين لا يملكون إلا قدرتهم على العمل والذين تستغلهم الرأسمالية أبشع استغلال . وبالتدرج استقطب المجتمع بين الرأسمالية والبروليتاريا وتفاقم الصراع الطبقي وظهرت الحركة التعاونية ثم الأفكار الاشتراكية التى ازدهرت في أواسط القرن التاسع عشر

وقضت الثورات المتوالية على بقايا الإقطاع ووحدت سوق " الدولة - الأمة " وذاع مبدأ القوميات واستقر مفهوم الدولة القومية في حدود رسمتها الحروب المتوالية . وشجعت الرأسمالية ومنظورها التعصب القومى الذى كان السند الأيديولوجى الجديد في صراع كل دولة رأسمالية لتزيد نصيبها من أراضى الأمريكتين وآسيا وأفريقيا وما صاحب هذا الصراع من حروب وانتزعت فيها دول بعض مستعمرات دول أخرى . وتطور أسلوب استغلال المستعمرات من مرحلة نهب المعادن الثمينة وانتزاع الأراضى

من أصحابها ليستقر عليها المستوطنون الأوروبيون . وصار الشكل الأساسى للاستقلال هو الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة الآلية ثم بيع المصنوعات فى أسواق المستعمرات (٨) . وكانت المشروعات الصناعية فى البداية فردية أو شركة أشخاص حيث لم تظهر شركات المساهمة إلا فى أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ولهذا كانت كلها مشروعات صغيرة أو متوسطة الحجم . ومن ثم لم يكن فى وسع أى منها السيطرة على السوق . وظل تحديد الثمن خاضعاً لأليات العرض والطلب وكانت المنافسة قريبة من الصورة النظرية التى صاغتها المدرسة الكلاسيكية فى علم الاقتصاد . ومن المعروف أن عدداً من أبرز الاقتصاديين انتهوا فى تحليلهم للاقتصاد الرأسمالى إلى أنه يسير نحو كارثة بسبب إفقار الفئات الشعبية : مالتوس ، ريكاردو ، ماركس .. الخ . وقد عاب هذا التحليل إهماله لدور المستعمرات فى مد عمر الرأسمالية . لقد هاجر كثير من الفقراء إلى "العالم الجديد" وأستراليا ونيوزيلندا ومواقع فى أفريقيا ، كما أن التبادل غير المتكافئ بين الدولة الاستعمارية ومستعمراتها يمكنها من سحب نصيب كبير من الفائض الاقتصادى المتحقق فى المستعمرات والذى تجسد ، بين أمور أخرى ، فى تبادل المواد الأولية والمصنوعات .

وأخيراً لم تعرف شعوب تلك الدول الرأسمالية الأوضاع الديمقراطية التى تعيشها حالياً والتى تشكلت تدريجياً بفضل النضال الشعبى الذى اتخذ شكل ثورات فى بلدان كثيرة . لقد أقامت البورجوازية نظاماً تضمن لها أساساً حق الملكية الفردية "المقدس" وحرية المالك فى أن يفعل بملكه ما يشاء دون تدخل من الدولة المكلفة بحماية تلك الملكية وضرب محاولات المساس بها . وارتكز النظام السماسى على الحصول على موافقة ممثلى دافعى الضرائب عند فرض أى ضريبة ورقابتهم على أوجه إنفاقها . وكان ذلك معنى الليبرالية الأصل . أما سواد الناس فلا صوت لهم فى إدارة شؤون المجتمع (٩) .

#### ج - الإمبريالية

كانت المنافسة الحرة بين المنتجين التى مجدها الاقتصاديون من آدم سميث إلى ج.ب.ساي تعنى أن كل منتج يعمل بالضرورة على زيادة نصيبه فى سوق السلعة التى ينتجها . وهذا ما يحمله على السعى الدؤوب لزيادة إنتاجية العمل قليلاً لتلكلفة بما يمكنه من تخفيض الثمن وجذب المزيد من المشترين . ومن هنا اتسم الإنتاج الرأسمالى بالحرص على التطور التكنولوجى . ولما كان كل المنتجين يشاركونه فى هذا السعى كان عليه أن يعظم ربحه باستمرار خشية أن يقتصد بعض منافسيه جزءاً أكبر من السوق . ولهذا كلنت المنافسة صراعاً لا نهاية له إلا بالوصول إلى طرد آخرين من السوق . فتجاع منتج يكون على حساب فشل منتج آخرين . وقد أكد الاقتصاديون بل وجذبوا هذا التوجه باسم العقلانية التى تمكن الكفاءة من استبعاد الخامل أو العاجز لأن كفاءة المنتجين خير على المجتمع كله . لقد مارست الرأسمالية مبدأ "البقاء للأصلح" قبل أن ينشر داروين نظريته "فى أصل الأنواع بواسطة الانتقاء الطبيعى" ١٨٥٩ . ويؤدى منهج المنافسة تدريجياً إلى ظهور الاحتكارات . وقد كان . فمن بدايات النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى أوروبا والولايات المتحدة ثم اليابان حتى أصبحت ظاهرة الاحتكار وما صاحبها سمة الرأسمالية العالمية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية . وهى مرحلة الإمبريالية التى تتسم بالمعالم التالية

١ - الشركات الاحتكارية كان طبيعياً أن يأكل كبار الممك صفارها كما ذكرنا . فالإنتاج الكبير يخفض من تكلفة إنتاج السلعة وبالتالي يتمكن المنتج الكبير من إزاحة منتجين حدين إلى خارج السوق ، أى التوقف عن الإنتاج . كما أن كل من يفامر بدخول السوق عليه أن يحسب حساباً دقيقاً القدر المتاح له لمنافسة المنتج الكبير . وتقول النظرية الاقتصادية الأكاديمية إن من يحتكر إنتاج سلعة

أو خدمة بوسمه أن يرفع ثمن البيع إلى الحد الذي لا يهدد بانسحاب نسبة عالية من الطلب ، وهو في جميع الأحوال يفرض سعراً على السوق يعكس القروض في المنافسة الكاملة حيث يحدد السوق السعر عند نقطة توازن العرض والطلب إذ يستبعد هذا القرض إمكان أن يسيطر منتج فرد أو مجموعة منتجين على الجزء الأكبر من العرض . ومهما يكن من أمر فإن الشركات الصناعية الناجحة هيمنت على الأسواق لوضعها شبه الاحتكاري . وحين تمجز شركة واحدة عن ذلك تتجمع عدة شركات في اتفاق أسمى " كارتل " لاقتسام الأسواق فيما بينها وتقاضى التفاضل على الممر . ثم برزت إككانيات اندماج عدة شركات في كيان واحد أسمى " ترست " . وكان الاندماج أحياناً أقفياً يجمع شركات تنتج نفس السلعة ، وأحياناً أخرى رأسياً بشراء الشركة المنتجة للسلعة الرئيسية الصناعات الغذائية لها ، بل ومناجم المعادن أو مزارع إنتاج المواد الأولية الزراعية .

ب - رأس المال المالى وكانت الرأسمالية الصناعية في حاجة ماسة إلى تمويل من خارجها ( أى فيما وراء ما تعيد استثماره من أرباحها ) واتجهت بالتالى إلى الاقتراض . وترتب على ذلك أولاً ظهور شركات المساهمة حيث أن الوضع الحقيقى للمساهم القرد هو أنه يقرض من ادخاره للفرد أو المجموعة التى تسيطر على القدر الأساسى من الأسهم . وفى هذا لا يختلف وضعه عن وضع حامل السند إلا من حيث أن الثانى يحد من مخاطر استثماره بتحقيق عائد ثابت ( سعر الفائدة ) مقللاً من فرص خسارة رأس المال ومعرضاً عن الربح الذى يحصل عليه المساهم والذي يمكن أن يتحول إلى خسارة . ومن ناحية ثانية تطورت البنوك جذرياً . لقد كانت تقرض في الماضى بعض التجار وسادة الإقطاع ، ثم انفتحت أمامها إقراض الشركات الصناعية الضخم . ومن ثم لم يعد ما يملكه البنك من رأس مال كافياً . واكتشفت البنوك أنها يمكن أن تجمع الأموال من صفار المدخرين ، بل وبعض كبارهم المعرضين عن الاشتغال بالصناعة بتقيل تلك المدخرات كودائع يدفع البنك عنها فائدة معينة . ثم تحولت البنوك إلى الشكل القانونى الناشئ " شركة المساهمة " وعرضت أسهمها في البورصات . كما لجأ بعضها إلى إصدار سندات . وأخيراً أدخلت نظام الدفع بال شيك ، فثبتت الدولة وضعه كأداة دفع حالة مثله مثل البنوك . وبدأت هذه العملات أو وسائل الدفع الورقية تحل محل الذهب الذى يجمعه البنك المركزى كضمان لإصدار البنوك . وبالإضافة للبنوك ظهرت شركات التأمين كوسيط مالى يجمع المدخرات ويعيد استثمارها . وقد أدى اعتماد الصناعة المتزايد على الائتمان بأشكاله المختلفة جنباً إلى جنب مع تعاظم شأن الوسطاء المالىين وتمتع البنوك بحق " خلق النقود " بشروط معينة في حالة البنوك ويغير قيود قانونية في نقود الودائع . وتكون لدى الرأسمالية في مجموعها رؤوس أموال تزيد عن القدرة الاستيعابية للصناعة وبهذا انتشر الإقراض للحكومات الأجنبية حتى ولو لم تكن كاملة السيادة ( مصر في عهد الخديوى إسماعيل ) ثم إلى الاستثمار في المستعمرات بحثاً عن المعادن ومصادر الطاقة ، أو بالزراعة الرأسمالية الكبيرة لبعض المواد الأولية الزراعية ( القطن في الولايات المتحدة ، المطاط في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا ، الكاكو والبن والشاي في أفريقيا وآسيا .. ) . وهكذا هيمن رأس المال المالى على نشاط الرأسمالية كله واتخذت مؤسساته أوضاعاً شبه احتكارية ، ثم تدخل مع الشركات الصناعية باقتناء حصص

من رؤوس أموالها . وغلب ذلك على الأوضاع في أوروبا الغربية والولايات المتحدة منذ  
المعدين الآخرين من القرن التاسع عشر وحتى أربعينات القرن العشرين .  
وهنا يؤثر التساؤل : أين المنافسة الحرة في هذه الأوضاع ؟ لقد تصدى عدد من  
الاقتصاديين البارزين لإثبات أن المنافسة الكاملة بشروطها التي فصلتها النظرية  
الكلاسيكية والنيوكلاسيكية قد انتهت وحل محلها في الأسواق نوع جديد من المنافسة  
غير الكاملة أو المنافسة الاحتكارية ( ١٠ ) .

ج - عصر القوميات انقرد القرن التاسع عشر بانتشار ما سمي " مبدأ القوميات  
" والذي يؤكد حق كل أمة في أن تكون لها دولة قومية . وكانت الثورات التي شهدتها  
أوروبا في أواسط القرن ترفع هذا الشعار . واستقر في الأذهان مفهوم الدولة الأمة  
nation state كوضع طبيعي رتب عليه الرئيس الأمريكي ولسن غداة الحرب  
العالمية الأولى " حق الشعوب في تقرير مصيرها " الذي قيده حلفاؤه في غرب  
أوروبا بشرط أن يكون الشعب " بالغا " أي قادراً على تمييز ما يضر وما ينفع  
ويستطيع بالفعل أن يحكم نفسه بنفسه . وعلى جانب الملب ، غذى مفكرو الرأسمالية  
تمجيد كل أمة وفضلها على الأمم الأخرى ، وانتشر التعصب القومي ( الشوفينية )  
وتقبل الناس مفهوم العدو التاريخي ( فرنسا وألمانيا حيناً ، وفرنسا وبريطانيا حيناً  
آخر.. الخ . وكان التعصب للأمجاد التاريخية لكل أمة يبرز في المقام الأول  
الانتصارات العسكرية مما كان ضرورياً لحمل الرأي العام على تقبل الحروب تحت  
شعار " التضحية من أجل الوطن " .

د - الإمبراطوريات الاستعمارية كانت الرأسمالية الأوروبية تصف كل أرض خارج  
أوروبا بأنها ليست ملك أحد no man's land لأن أولئك الذين يسكنونها نوع  
منحط من البشر ، يكاد يكون أرقى من الحيوان قليلاً ولكنه أدنى بكثير من الإنسان  
الأوروبي ذي المدنية العريقة التي نشأت في أرض اليونان ثم انتشرت بفضل الرومان  
وارتقت بقبول المسيحية وأفرزت أعظم الفلاسفة وأكبر العلماء . ولهذا وصفوا غيرهم  
بالتوحش Savage والهمجية Barbarism . واستادا إلى هذا التصنيف افترض  
الأوروبيون أن غزوهم للأمريكتين وأفريقيا وشبه القارة الهندية .. الخ عمل نبيل ينقل  
لن يبقى من سكان المستعمرات الأصليين أفضل المدنية الغربية . وقد وجد الأسباب  
أساقفة كاثوليك يباركون مذابح الهنود الحمر في أمريكا الجنوبية بدعوى نشر الدين  
الحق . ونجحت الدول الرأسمالية في تخليص الكوكب من الأراضي التي ليست ملكاً  
لأحد . وبنت كل منها إمبراطورية استعمارية . فبريطانيا العظمى صاحبة  
الإمبراطورية التي لا تقبى عنها الشمس . واعتزت فرنسا الجمهورية رغم كل تراث  
الثورة الفرنسية بإمبراطوريتها في غربي ووسط أفريقيا والهند الصينية ومدغشقر  
وجزر في المحيط الهادي والبحر الكاريبي . وحاكم ألمانيا بعد توحيدها قيصر ( إمبراطور ) له أملاك في أفريقيا وكذلك الشأن في قيصر روسيا بعد استيلائها على  
آسيا الوسطى وجبال القوقاز . ولم يأت هذا التقسيم بطريق التفاوض وإنما من خلال  
حروب متعددة وانتقال أقطار من إمبراطورية إلى أخرى . وإذا نظرنا إلى الخارطة  
السياسية للكرة الأرضية عشية الحرب العالمية الأولى نجد أن الولايات المتحدة منذ  
مبدأ مونرو تهيمن اقتصادياً على أمريكا الجنوبية بعد أن اقتطعت من أرض المكسيك ( خمس ولايات ) وحلت محل أسبانيا في كوبا وبورتوريكو والفلبين . وترجع نصيب



هولندا أساسا إلى إندونيسيا وشريط ضيق في شمالي شرق أمريكا الجنوبية وبعض الجزر الصغيرة المواجهة له . ولم يبق للبرتغال إلا أنجولا وموزمبيق وموقع قدم في أقصى غربي أفريقيا وأحدى جزر الأرخيل الإندونيسى . أما ألمانيا فقد احتلت تنجانيقا ( الجزء الأكبر من تنزانيا حاليا ) ونصف الكاميرون وناميبيا الحالية . ونالت إيطاليا ليبيا والجزء الأكبر من الصومال . ودخلت اليابان هذه المجموعة باحتلال شبه الجزيرة الكورية وإقليم منشوريا في شمالي الصين .

ونشطت الرأسمالية الكبيرة في كل من تلك الدول كـرأسمالية قومية بمعنى أنها كانت تشتمل أساسا في إطار إمبراطورية الدولة " الأم " وتقاوم نفاذ شركات من جنسيات أخرى إلى أى جزء من تلك الإمبراطورية . وقد شغلت ظاهرة تكوين تلك الإمبراطوريات الاستعمارية عددا من المفكرين الذين أسموها " الإمبريالية imperialism ومن أشهرهم الإنجليزي هوبسون والنمسواي شومبيتر والروسي لينين الذى انتشر كتابه الصغير " الإمبريالية أحدث مراحل الرأسمالية " انتشارا غير مسبوق . فلم يكن لينين أول من رصد هذا التطور وحلله ، وليس فيما كتب ما يوحي بأن الإمبريالية لن تتطور وستعيش حتى تطيح بها الشيوعية .

## الفصل الثانى الكوكبة

### ١- أسباب التطور نحو الكوكبة

لقتهم أسباب التطور الحديث للرأسمالية يجب أن نعود إلى بداية القرن العشرين واستمرار الاتجاه نحو انخفاض الأسعار الذى بدأ في أواسط العقد الأخير من القرن السابق واستمر حتى بداية الحروب في ١٩١٤ فيما يعد جزءا من التقلبات الدورية طويلة الأجل كما حلها كوندراييف . يضاف إلى ذلك توالى أزميتين من تلك الأزمان الدورية التى عرفها الاقتصاد الرأسمالى طوال القرن التاسع عشر ، مرة كل عشر سنوات في المتوسط . وكان تقاسم المستعمرات الذى أقره مؤتمر برلين ١٨٨٥ لم يترك مجالا لتوسع إمبراطورى جديد إلا على حساب إمبراطورية أخرى . وضاعت الرأسمالية الاحتكارية القومية الألمانية بنصيبها المحجف في ذلك التقاسم بعد أن أصبحت في مقدمة الدول الصناعية في العالم . وهكذا بنت الحرب ضرورة واندلعت بالفعل في ١٩١٤ واستمرت سنوات أربعاً وخلفت خسائر فادحة وكانت أكبر حرب عرفتها البشرية حتى ذلك التاريخ . وأطلق عليها اسم الحرب العظمى وتمت الشعوب أن تكون آخر الحروب . ولكن لم يكد المنتصرون يهنأون بما آل إليهم من مستعمرات ألمانيا وأشلاء الدولة العثمانية حتى واجهوا نجاح الثورة البولشفية وهزيمة قوات التدخل لتصفيتها ( قوات من ١٤ دولة ) أمام الجيش الأحمر الوليد . وعقب سقوط الأسر الحاكمة في ألمانيا والنمسا انتشرت محاولات ثورية مستوحاة من نجاح الثورة في روسيا وتوابعها : في ألمانيا والمجر وإيطاليا بصفة خاصة . وصمدت الدولة السوفيتية في إطار مقاطعة دولية شاملة وبعد حرب أهلية شرسة وحرب تدخل واسعة . وبعد الانتعاش الاقتصادى الذى صاحب جهود تعمير ما دمرته الحرب فوجئ المنتصرون والمهزومون معا بالكساد الأعظم ( ١٩٢٩ - ١٩٣٤ ) فانقلبت شركات كثيرة وانخفض إنتاج البعض الآخر وتدهورت الأسعار إلى مستويات غير

مسبوقه وشملت البطالة عشرات الملايين ( 30 مليون فى الولايات المتحدة وحدها ) وعجزت الحكومات عن الخروج من هذا الكساد الذى استمر لأول مرة أربع سنوات كاملة . وخرجت منه النازية بالتركيز الشديد على إنتاج الأسلحة ثم الحرب . وبطريقة أكثر تحضرا أخرج روزفلت الولايات المتحدة بتدخل من الدولة فى مشروعات أشغال عامة ضخمة وبداية التأمين الاجتماعى . وأخرج كينز المشتغلين بعلم الاقتصاد من زنزانة النظرية الاقتصادية الأكاديمية بكتابه الشهير ( النظرية العامة ) . وأطمأن الحلفاء إلى أن النازية فى ألمانيا هى أقوى تحصين ضد المد الشيوعى وشايع اليمين الأوروبى هتلر ونظامه شوطا بعيدا . ولم يعاروه إلا دفاعا حين أخذ المبادرة بإشغال الحرب العالمية الثانية . ولتقف هنا لحظة لنرى أهم معالم ما بعد الحرب العالمية الثانية من وجهة نظر الرأسمالية العالمية .

١ - اكتسب الاتحاد السوفيتى هيبة وتقديرا فى كثير من أنحاء العالم بسبب دوره فى تصفية النازية . وامتد النفوذ الشيوعى إلى عدد من بلدان البلطيق وشرقى ووسط أوروبا . وفى ١٩٤٩ تحقق انتصار ثورة الصين الشعبية . وكان من الطبعى أن تأتلف الدول الرأسمالية الكبرى لمواجهة هذه الظاهرة وتمنع وصول "العدوى" إلى أى بلد آخر .

٢ - اشتدت حمية حركات التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا بالذات مما جعل تكلفة بقاء الاحتلال باهظة لا يمكن تحملها لمدة طويلة . وحيث طال بقاء القوات الأجنبية وحاربت الشعوب طوال تلك المدة وانتهت بالانتصار ( مثلا : فيتنام ، وحرب العشرين عاما وكذلك حرب الجزائر وآثارها على فرنسا وأوضاعها الداخلية ، ومع درس فيتنام اختار ديجول المصالحة والانسحاب ) . ومن ثم كان على الرأسمالية العالمية أن تستخدم وسائل جديدة فى استغلال شعوب العالم الثالث دون حكم مباشر أو احتلال عسكري .

٢ وربما كان أهم من ذلك كله هو أن أسلحة الدمار الشامل وفى مقدمتها القنابل الذرية جعلت الحرب الحديثة بين دولتين صناعيتين مستحيلة إذ أنها تدمر الغالب والمغلوب معا . ومن ثم كان على البورجوازيات القومية الكبيرة أن تبحث عن طرق جديدة للتغلب على تناقضاتها دون استخدام للسلاح . ومن هنا ولدت ظاهرة الكوكبة

## ٢- الشركات متعددة الجنسية

وواقع الأمر أن الرأسمالية غيرت بنيتها من احتكارات "قومية" تنتمى إلى دولة محددة ومتخصصة فى إنتاج معين وتتمتع بسوق الإمبراطورية التى تسيطر عليها تلك الدولة وتحصر على حماية تلك السوق ، إلى كائن غريب تماما هو الشركة الكوكبية global corporation ومن ثم لا بد من التوقف عند السمات المميزة لهذا النوع الجديد من النشاط الرأسمالى . وهنا يتعين على الباحث دراسة الواقع وتطوره لاستخلاص تلك السمات . وقد توفرت منذ ١٩٩٢ على متابعة البيانات والمعلومات وبصفة خاصة ما تنشره مجلة "فورشن" الأمريكية سنويا عن أوضاع أكبر خمسمائة شركة كوكبية The 500 global corporations ودراسة ظاهرة الاندماج merger أو انتزاع السيطرة acquisition التى لا يكاد يمر يوم دون أن تدفع وسائل الإعلام خبرا جديدا فيها . وتسمى تلك الشركات "متعدية الجنسية"

**Transnational** "وليس متعددة الجنسية multinational. فهذا الاسم الأخير ينطبق فقط على شركات تساهم في رأسمالها عدة حكومات ومن هنا يأتي الوصف المذكور . أما الشركات التي نحن بصدها فإنها تتعدى الجنسيات والحدود القومية للدول ذات السيادة . والتعدى يقابل **trans** كما نقول الفعل المتعدى **trans-sitive verb**. وهذا ما يحمل على ضرورة عرض سماتها المميزة :

أ - **الضخامة** : وأولى سمات الشركة متعددة الجنسية ضخامة الحجم . ولا يقاس الحجم بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزءا بسيطا من إجمالي التمويل المتاح للشركة . ولا برقم العمالة لأن تلك الشركات ولدت في أجواء ثورة تكنولوجية رفعت إنتاجية العمل فيها إلى مستويات غير مسبوقه بما يستتبعه ذلك من تسريع عمال لا زيادة أعدادهم . كذلك لا يصلح حجم الإنتاج مقياسا في هذا المجال للتنوع الشديد في المنتجات التي يخضع إنتاجها لشركة متعددة الجنسية واحدة . وأهم مقياس متبع هو رقم المبيعات **Sales figure** أو ما يسميه الفرنسيون رقم الأعمال **chiffre d'affaires**. وتعتمد مجلة "فورشن" في ترتيب الشركات الكوكبية الكبرى

مقياس حجم الإيرادات **revenues**. وهكذا نرى أن الشركة الأولى بين الخمسمائة المدروسة كانت في ١٩٩٩ "جنرال موتورز" بإجمالي إيرادات ١٧٦,٥ مليار دولار وحقت أصغر شركة في المجموعة "لميت" ٩,٧ مليار .

ب - **تنوع الأنشطة** : لا تقتصر الشركة متعددة الجنسية على إنتاج سلعة واحدة رئيسية تصطبغ أحيانا بمنتجات ثانوية **by-products**. ولا تلجأ إلى التكامل الرأسي أو الأفقي كما كان الحال في أشكال الكارتل والترست . وعلى العكس تتعد منتجاتها . وذلك في أنشطة متعددة ومتنوعة ليس لها جامع منطقي يسوغ قيام الشركة بها . والدافع الحقيقي لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا في التذني باحتمالات الخسارة . فهي إن خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى . وهذا ما وصفه بعض الاقتصاديين بأن هذه الشركات أحلت وفورات مجال النشاط **economies of scope** محل وفورات الحجم **economies of scale**

التي اعتمدت عليها الاحتكارات الكبرى حتى عشية الحرب المالية الثانية . وبمسر هذا التنوع حقيقة أن الشركة متعددة الجنسية لا تنتج بنفسها إلا المحدود من السلع التي تدخل فيها مكونات من إنتاج شركات أخرى . ولذلك فهي أقرب إلى الشركة القابضة ولكنها تتميز عنها باهتمامها البالغ بأعمال البحث والتطوير وقضايا التمويل والتسويق . فالشركة الدولية للتلفراف والتليفون **ITT** تمتلك مثلا شبكة هنادق شيراتون المنتشرة في أهم مدن العالم كله تقريبا . وشركة ليون لمياه الشرب **Lyonnaise des Eaux** اندمجت مع شركات أخرى لا علاقة لها بعيام الشرب واتخذت بعد ذلك اسماً جديداً هو **vivendi** وبلغت إيراداتها ٤٤,٤ مليار في ١٩٩٩ وتتملك عددا من الصحف . وأهم ما يلاحظ في هذا الصدد أن الشركات متعددة الجنسية قد فككت الإنتاج الصناعي ، وفرضت التخصص في إنتاج مكونات السلع ثم إنشاء وحدات تجميع . وتنتج تلك المكونات إما شركات تابعة للشركة متعددة الجنسية وإما شركات أصغر حجما بكثير تتعاقد معها من الباطن لتتحول من إنتاج سلعة كاملة إلى إنتاج بعض المكونات في مقابل ضمان تصريف المنتجات . ومن الناحية الواقعية يعني هذا أن الشركة متعددة الجنسية يمكن بطريق التعاقد من الباطن

## Subcontracting أن تسيطر على عدد كبير من الشركات دون أن تقرط في

دولار واحد من أموالها لشراء أسهم .

ولعل أوضح مثل على انتشار التخصص في إنتاج مكونات هو حالة الطائرة كونكورد التي دخل فيها مكونات من إنتاج ثلاثين ألف مصنع موزعة في أقطار متعددة . وعلى مستوى أقل تحصل مصانع السيارات على مكونات من خارج مصانعها ومن دول مختلفة بحيث أصبحت كل سيارة بغض النظر عن الاسم التجاري المألوف تحتوي على مكونات من عدد كبير من المصانع في بلدان مختلفة ليست بالضرورة ملكا لها . وهذا ما يسمى في الولايات المتحدة out sourcing والذي أدى إلى إغلاق عدد لا يستهان به من مصانع الشركات الكبرى . كما أن هذا الأسلوب في الإنتاج يجعل من الصعب نسبة سلعة معينة إلى بلد معين واحد ، ومن ثم ثار الجدل حول شهادة المنشأ . ولجأ الاتحاد الأوروبي إلى تحديد بلد المنشأ بأنه البلد الذي تحققت فيه أعلى نسبة من القيمة المضافة . وقد رفضت بعض الدول الأعضاء فيه منع الإعفاء الجمركي للسيارة "هوندا" المصنعة في بريطانيا لأن معظم مكوناتها مصنع خارج المملكة المتحدة في اليابان أو غيرها من دول الاتحاد .

ج - الانتشار الجغرافي : تنشط الشركة متعددة الجنسية بالتعريف في عدد من الأقطار ويمكن أن نأخذ من "تقرير الاستثمار في العام ١٩٩٢" المصادر عن الأمم المتحدة مثلا بليغ الدلالة هو شركة ABB التي تكونت في ١٩٨٧ من اندماج شركة سويدية كبيرة ASEA وأخرى سويسرية ضخمة Brown Boveri والتي استثمرت فور تكوينها ٢,٦ مليار دولار شملت إدماج أو شراء ٦٠ شركة أخرى . وهي تسيطر حاليا على ١٣٠٠ شركة منها ١٢٠ في بلدان العالم الثالث و ٤١ في بلدان شرقى أوروبا - وثلاث في مصر أ . ولنا أن نتخيل هول إدارة هذا كله بأساليب الإدارة المألوفة . وقد وجدت الشركة الضخمة المون فيما أبدعته الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالى المعلومات والاتصالات . فكل شركة تابعة تعمل في سوق الدولة التي استقرت فيها كشركة محلية تحصل على احتياجاتها من الخدمات ومن التمويل من داخل هذه السوق ما أمكن وتنافس منتجاتها إنتاج غيرها من الشركات المحلية أو المنتجات المستوردة . وتتعامل الشركات التابعة مع بعضها البعض دون حاجة إلى إذن سابق من الإدارة العليا . ولكن المعلومات عن نشاط كل شركة تابعة تصل أولا بأول للإدارة العليا كما تصلها معلومات من تلك الإدارة عبر شبكات اتصالات فضائية تملكها الشركة الأم وبلااستخدام المكثف للحاسوب وقواعد المعلومات . وضمائنا لتسهيل الاتصالات اعتصمت هذه الشركة متعددة الجنسية اللغة الإنجليزية لغة عمل في كل أنحاء شبكة الشركات التابعة واتخذت الدولار الأمريكى وحدة حساب للجميع . وأنشأت الشركة لخدمة أغراضها ثلاثة مراكز للبحث والتطوير تضم ١١٠٠٠ من الباحثين والخبراء . كما أنها تملك بنكاً ABB Credit ومركز معلومات Busi-World Treasury Information Center ومركز تمويل Center لتوفير الخدمات المالية لشركاتها ويصفة خاصة تعبئة موارد مالية لمواجهة التوسعات أو شراء شركات أخرى أو إنشاء شركات جديدة . هذا وفى ١٩٩٩ احتلت ABB المرتبة ١٦٠ بين الشركات الخمسمائة الكبرى التي نشرتها مجلة Fortune أي أن هناك ١٥٩ شركة أكبر حجما منها . ويديرها مجلس إدارة من ثمانية أعضاء

ينعقد في مقرها القانوني في سويسرا . ونلاحظ بالطبع أن السوق السويسرية لا يمكن أن تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي مبيعات الشركة . وقبلها كان من المعروف أن السوق السويسرية تستوعب ٤٪ من مبيعات شركة نستله وأن هولندا لا تشتري إلا أقل من ٩٪ من مبيعات فيليبس .

ومن ناحية أخرى كثيرا ما تكون الشركة التابعة ذات حجم كبير وإيرادات هامة قد تتفوق إيرادات الشركة متعددة الجنسية في بلد المقر الرسمي . وعلى سبيل المثال أن إيرادات شركة هوندا موتورز الأمريكية تمثل ٢٢٪ من إجمالي إيرادات الشركة الأم اليابانية . ونجد الشركة الأمريكية التابعة لشركة Siemens الألمانية تحقق ٤٧٪ من إجمالي إيراداتها . وأخيرا تحصل شركة J.E. Seagram الكندية على ٨٩٪ من إجمالي إيراداتها من الشركة الأمريكية التابعة لها .

د - نصيحة المدخرات العالمية : من الشائع القول بأن الشركات متعددة الجنسية هي المصدر الأساسي للاستثمار الأجنبي . ويتوهم كثير من أبناء العالم الثالث أن تحت يدها خزائن قارون ، فإذا دللناها تدفق الخير العميم . وواقع الأمر يختلف جذريا عن ذلك لأن تلك الشركات في حاجة مستمرة للحصول على تمويل متزايد . ونقطة البدء في التحليل هي أن كلا من تلك الشركات ينظر إلى الكرة الأرضية كسوق واحدة . وكأي شركة ، تسعى الشركة متعددة الجنسية لتعبئة مدخرات من تلك السوق في مجموعها . ولنفصل ذلك بعض الشيء .

كما تعتمد كل شركة مساهمة جادة في الأساس على بيع أسهمها إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد في حدود سوقها القومية ، تطرح الشركة متعددة الجنسية أسهمها في كل الأسواق المالية الهامة في العالم : طوكيو - زيوريخ - فرانكفورت - ميلانو - باريس - لندن - نيويورك . بل وكذلك فيما يسمونه "الأسواق الناهضة"

emerging markets: هونج كونج سنغافورة - بومباي .. الخ . وبالتالي

يمكن مثلا أن نقول إن مصريين مقيمين في وطنهم يملكون أسهما في شركات متعددة الجنسية . فإجمالي رصيد استثمارات هؤلاء المصريين في أوروبا وأمريكا يزيد عن مائة مليار دولار . ولابد أن جزءا من هذا المبلغ موظف في حواضن أوراق مالية لدى بنوك البلدان المتلقية لتلك الاستثمارات . وأي حافظة أوراق مالية تتضمن بالضرورة أسهما لشركات متعددة الجنسية نظرا لما يفترض في تلك الشركات من مكانة مالية . ونضيف هنا أن تلك الشركات تصدر أسهما جديدة عقب كل عملية اندماج أو انتزاع استباقا للعوائد الإضافية التي تترتب على وضع الشركة الجديد ، وهكذا تعبئ مدخرات محلية في بلد مقرها القانوني ويضع البلدان الأخرى . ومن الأمثلة على ذلك ما أسسته السيدة مارجريت تاتشر "الراسمالية الشمية" حين قررت طرح ٥٠٪ من أسهم بعض الشركات خصصتها لصغار المدخرين . فقد كان القصد الحقيقي توفير تمويل إضافي دون تأثير على سلطة القرار في الشركة المعنية ( ليس للمساهمين الكثيرين المتفرقين أي دور في الجمعية العمومية أو في مجلس الإدارة كما هو معروف ) . كما أن هذا الانتشار الواسع لحاملي الأسهم يعني عدم قدرة معظمهم على حضور الجمعية العمومية للشركة ، وبالتالي يمكن أن يسيطر عليها تماما جماعة تملك ١٠٪ - ١٥٪ من إجمالي الأسهم .

وتعتمد الشركات متعددة الجنسية عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم

شركة منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إدارتها إلى الاقتراض من البنوك متعددة الجنسية بمعدلات عالية تقدر بمئات الملايين من الدولارات . ونحن نعرف أن البنك يقرض أساسا مما لديه من ودائع ومدخرات القطاع المائلي ( أى مدخرات الطبقات الوسطى ) . وهكذا رأينا بنكا يابانيا يوفّر قرضا لشركة متعددة الجنسية مقرها في الولايات المتحدة لتشتري شركة أخرى أمريكية المقر أيضا . كما أن هذه الشركات تستقطب الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه أساسا إلى أسواق الدول الصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية ( رغم أن سكانها لا يزيدون عن ١٨٪ من سكان العالم ) . وهكذا تستغرق الاستثمارات المتبادلة بين تلك الأسواق أكثر من ثمانين بالمائة من المتوسط السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر .

ومن القواعد الأساسية في الشركات متعددة الجنسية إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها . ويتم هذا بأشكال مختلفة منها المشروعات المشتركة ، طرح أسهم في السوق المالية المحلية ، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي ، الاقتراض المباشر من الجمهور عن طريق إصدار سندات بالعملة المحلية \*\*.. الخ . وكما رأينا في أسلوب التعاقد من الباطن يمكن ألا تساهم الشركة متعددة الجنسية في رأس مال الشركة التابعة إذا شيدت المشروع على نحو يجعل الشركة التابعة تعتمد على الشركة الأم . ( أو إحدى شركاتها التابعة ) في استيراد الآلات وقطع الغيار وبعض مستلزمات الإنتاج الهامة أو بعض مكونات إنتاج السلعة محل نشاط الشركة التابعة . فهذا لا تهتم الشركة الأم كثيرا بالربح الذي تحققه الشركة المحلية لأنها تتقل مناسبة تحقيق الربح من عملية بيع المنتجات إلى عملية توريد ما يلزم الشركات التابعة من **hardware** (آلات وقطع غيار ومواد) - **software** , المعرفة الفنية والتنظيمية والإدارية ) كما يمكن أن تحقق ربحا إضافيا إذا اشغلت بتسويق منتجات الشركة التابعة خارج سوقها المحلية . ولعل أهم ما يحصل عليه القطر المضيف للشركة التابعة يكمن في استقلال نفوذها لدى بعض الحكومات القريبة لتقديم للقطر منحا أو قروضا ميسرة . وتغطي المنح عادة تكلفة الدراسات اللازمة لإقامة المشروع ، كما تغطي القروض الميسرة جزءا من تكاليف إقامة المشروع أما الجزء الهام الذي يتمثل في تشييد المشروع حتى تسليم المفتاح فإن الإقراض لتمويله يكون عادة بسعر الفائدة السائد في الأسواق العالمية . ومن هذا المنظور ترحب الشركات متعددة الجنسية عادة بالمشروعات المشتركة مع القطاع العام . فإمداد الربح المنتظر من إنتاجه لا يعنى الشركة لأنها تتقل الربح **Profit transfer** إلى مرحلة سابقة للإنتاج فلماذا لا تتصاممه مع الحكومة وتكسب بذلك تحسين مشاعر المواطنين إزاء الشركات الأجنبية .

هـ - تبعية الكفاءات : لا تقيد الشركة متعددة الجنسية بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين فيها حتى في أعلى المستويات التنفيذية . وعلى سبيل المثال ينتمي أعضاء مجلس إدارة **ABB** الثمانية إلى خمس جنسيات ، فلا تفضيل للسويديين ولا للمسلمين . وكفاءة الأداء **efficiency** رهن بكفاءة العاملين بالمعنى الواسع ( الذي يضم أيضا النفوذ السياسي على الحكومات في بعض الحالات ) . والنمط السائد حاليا هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة في إفراز

العناصر الواعدة ثم تصعيدها إلى الكادر الدولي للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة في عدد كبير من الدورات التدريبية . وهذا التصعيد هدف عزيز على أبناء العالم الثالث العاملين على الكادر المحلي ، ومن ثم يتسابق التابهون منهم من أجله . وإذا كانت الجامعات الغربية قد لميت في الستينات والسبعينات الدور الأساسى فى استنزاف القادرين من أبناء الجنوب فيما سمي **Brain drain** فإن المسئول الأساسى عن هذه الظاهرة هو الآن الشركات متعددة الجنسية . فهى " تستورد " خبراعنا وتصدر لنا خبراء من دول أخرى ما دمتا نريد الاعتماد الكامل على الخبرة الأجنبية . وقد يصل أفراد من أبناء الجنوب الذين يدرسون فى الجامعات الغربية إلى العمل فى شركات متعددة الجنسية من خلال عملية اصطلياد الرؤوس **head hunting** التى تمارسها مثلا الشركات الأمريكية التى تقشش فى الجامعات عن الشباب الواعد وتساعد على تمويل الدراسات العليا وتربطه بها منذ أيام الدراسة . وأخيرا تسمى كل شركة متعددة الجنسية إلى اجتذاب العاملين المبرزين فى شركات أخرى .

٣ - **الشركات الكوكبية واقتصاد العالم** : أحدث ما تحت يدي من بيانات عن مكانة هذه الشركات فى اقتصاد العالم هو ما نشرته مجلة فورشن فى يوليو ٢٠٠٠ عن أكبر خمسمائة شركة فى العالم . وفيما يلى ما أمكن أن استخلصه من تلك البيانات :

أ- بلغ إجمالى إيرادات **revenues** تلك الشركات الخمسمائة فى عام ١٩٩٩ مبلغ اثنى عشر تريليون وسبعمائة وخمسة وتسعين مليار دولار . وعلى سبيل المقارنة نجد أن مجموع الناتج المحلى الإجمالى لدول العالم فى السنة السابقة ( ١٩٩٨ ) كان أكثر قليلا من ٢٨,٨ تريليون دولار وكان الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة الأمريكية سبعة تريليون وتسعمائة وواحد وعشرين مليار دولار . وهكذا يمثل رقم إيرادات الشركات المذكورة ( وليس كل الشركات متعددة الجنسية ) ٢٧٤,٨ ٪ الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة و ٤٣,٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى للعالم كله . وإذا أخذنا فى الاعتبار بقية الشركات متعددة الجنسية ( الذى يقدره البعض بأكثر من ٢٠ ألف شركة ) يمكن أن نقول دون احتمال خطأ كبير أن إيرادات هذه الشركات أكثر من نصف الناتج المحلى الاجمالى فى العالم . أما قيمة الأصول فكانت ٤٤,١ تريليون دولار وعدد العاملين ٤٢,٩ مليون عامل وصافى الأرباح ٤٠٤,٤ مليار دولار .

ب- ويوضح التوزيع الجغرافى للخمسمائة شركة بين الأقطار التى بها مقر الإدارة العليا لكل شركة علاقات القوى فى اقتصاد العالم . وتظهر بيانات فورشن التوزيع الآتى لما يسمى **home countries** بالمقابلة مع **host countries** والذى يسقط الجنسية الواحدة عن أى شركة . فالمقر القانونى لا يعنى بالضرورة وجود الجزء الأكبر من نشاط الشركة فى هذه الدولة . وقد ضربنا أمثلة سابقة فى هذا الشأن . كما أن وجود "المحل القانونى" فى أرض دولة مجرد تمييز قانونى مسجل فى مدينة متواضعة ليس بالقرب من السلطة السياسية . فتجد مثلا مقر شركة اكسون ( الثالثة فى ترتيب الخمسمائة ) فى مدينة **Irving** ولاية تكساس . ونجد مقر شركة جونسون وجنسون ( ١٥٢ فى القائمة ) فى مدينة برونزويك فى ولاية نيوجرسي .

وفيما يلى التوزيع الجغرافى للمقر القانونى للشركات الكوكبية الخمسمائة محل

## الدراسة :

فى الشمال ٤٧٦ شركة

فى الجنوب ٣٤ شركة

الولايات المتحدة ١٧٩

كوريا الجنوبية ١٢

أوروبا الغربية ١٥٤

الصين ١٠

اليابان ١٠٧

البرازيل ٢

كندا ٢٢

المكسيك ٢

أستراليا ٧

فنلندا ٢

شركة واحدة فى كل من الهند ، ماليزيا ، جنوب أفريقيا ، ، تايوان ،

فنزويلا

وظاهر على نحو قاطع أن الإدارات العليا للشركات متعددة الجنسية موزعة مثالة بشئ من التقريب بين ثلاثة أقطاب متكافئة : الولايات المتحدة - الاتحاد الأوروبى - اليابان . أما الشركات التابعة لها - وتعد بالآلاف - فهي منتشرة فى كل بقاع الأرض شمالا وجنوبا وشرقا وغربا . ويتأكد وضع الشمال فى مواجهة الجنوب إذا أضفنا كندا وسويسرا وأستراليا ، كما أن الدور الحاسم لمجموعة السبع دول الصناعة الكبرى يبدو جليا حين تعرف أن بها مقر ٤٢٧ شركة من إجمالى الخمسمائة أى بنسبة ٨٦ ٪.

وأخيرا فإن أكبر عشر شركات فى ١٩٩٩ تقع أربع منها فى اليابان وخمس فى الولايات المتحدة وواحدة فى ألمانيا . ويبلغ إجمالى إيراداتها ١٤٠٥,٤ مليار دولار أى ١١,٦ ٪ من إجمالى الخمسمائة شركة مع أن عددها ٢ ٪ فقط من مجموع الشركات . ويجب الإشارة إلى أن الأوضاع التسمية للشركات متعلية الجنسية تتغير من سنة إلى أخرى . فشركتا "جنرال إلكتريك" و "IBM" كانتا ضمن العشر الكبار فى ١٩٩٣ ولكنهما تراجعتا فى ١٩٩٥ إلى الموقع ٢٠ و ١٨ على التوالى . أما فى ١٩٩٦ فقد ارتفعت جنرال إلكتريك إلى المرتبة ١٢ فى حين اختفت IBM من قائمة الخمسمائة وفى ١٩٩٩ ارتقت الأولى إلى المرتبة التاسعة وظلت الثانية خارج إطار الخمسمائة . كما أن معدلات الربح والخسارة تتفاوت

كذلك . وبمقارنة سنة ١٩٩٤ بسابقتها نجد أن شركة سونى قد تراجعت أرباحها بمقدار ثلاثة مليارات ، وبنك الكريدى ليونيه الفرنسى خسر ٢,٢ مليار دولار ، وشركة الصناعات المعدنية الألمانية ١,٦ مليار . وشركة بل اتلانتيك (الأمريكية) ٧٥٤,٨ مليون دولار... الخ . كما تكشف بيانات ١٩٩٥ عن خسائر ضخمة لبعض الشركات : ٥,١ مليار فى ألكاتيل و ٤,٤ مليار بنكودو برازيل ، ٤ مليار فى ديميل بنز (صاحبة مرسيدس) وفى ١٩٩٩ نجد أن تيسمان خسرت ٦,٢ مليار وBMW ٢,٦ مليار بين شركات أخرى . فضخامة حجم الأعمال ليست ضمانا ضد الخسارة ،



بل كثيرا ما تكون الخسارة ضخمة أيضا ، ومازال قانون التركيز فاعلا يوجه الشركات نحو ابتلاع الكبيرة للصغيرة . بل أنه لا يكاد أن ينقضى يوم دون أن تأتي الأخبار المالية العالمية بنيا عن اندماج شركتين أو ثلاث من الشركات الكبرى متعددة الجنسية ، أو المفاوضات على طريق الاندماج ، أو معنى شركة لشراء نسبة مسيطرة من أسهم شركة كبرى أخرى لتطرد الأقلية المسيطرة التي رفضت الاندماج . وهذا ما يسمى الانتزاع *take over* . وهذه العمليات تدريحا كبيرا للمسؤولين عن إتمامها ودخلا وفيها لشركات الخدمات المالية والبنوك وبيوت المحاماة ... وأحيانا بعض المسؤولين في حكومات . ونضيف في هذا الصدد أن انفلات أسواق الصرف والأسواق النقدية من كل رقابة في ظروف الركود في الإنتاج دفع الشركات متمنية الجنسية كلها إلى الاشتغال بأعمال المضاربة في تلك الأسواق وتحقيق أرباح طائلة - وأحيانا خسائر فادحة ( حالة بنك بارينج مثلا ) . وبصفة عامة يسيطر طابع النشاط المالي على الإدارات العليا لهذه الشركات والموارد التي توجه لعمليات الاندماج أو الانتزاع أكبر بكثير مما يوجه نحو الاستثمار الإنتاجي .

ج - وتنعكس القدرات الإنتاجية والتسويقية لهذه الشركات على مكانتها في التجارة الدولية . فلنا أن نستنتج ببساطة أن من له هذه القدرات لابد أن يسيطر على جزء أساسي من التجارة الدولية . ولكن الأمر يذهب إلى أبعد من هذا . فكل شركة متعددة الجنسية تشكل شبكة تجارة دولية بين الشركات التابعة لها أو المرتبطة بها تمارس الاستيراد والتصدير بين بعضها البعض . وأكثر ما يكون موضوع تلك التجارة مكونات صناعة . وقد اختلفت التقديرات فيما يخص نسبة هذه التجارة داخل شبكات الشركات التابعة لشركة واحدة *Intra-firm* كمسبة من حجم التجارة الدولية وأرجح التقديرات في نظري ٤٠٪ . ثم تأتي بعد ذلك التجارة بين مجمل الشركات التابعة لكل الشركات الأم *Interfirm* وإذا جمعنا النوعين معا لن يكون بعيدا عن الصواب القول بأن معظم التجارة الدولية حالها بتشكيل منها . ومن وقت لآخر تظهر بيانات ذات دلالة . فمن المعروف أن الولايات المتحدة لها نصيب الأسد في تجارة المكسيك الخارجية . وقد اتضح أن فروع وتوابع الشركات المتعدية الجنسية أمريكية المقر تسيطر على ٤٠٪ من صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة . كما ثبت أن ٦٠٪ من عجز الميزان التجاري الأمريكي مع كندا يرجع إلى واردات أمريكية من فروع وتوابع الشركات الأم المستقرة في الولايات المتحدة .

ونذكر هنا أمرين سبقت الإشارة إليهما ويلعبان دورا هاما في إحكام قبضة الشركات متعددة الجنسية على التجارة الدولية . وأولهما ظاهرة انتشار اقتصاد كل مصنع على إنتاج بعض مكونات السلعة النهائية ثم ظهور مراكز للتجميع قرب الأسواق الكبرى . فالآن يصعب على المرء أن يجد سيارة صنعت بالكامل في قطر واحد ويصدق ذلك حتى على السيارات الفاخرة . فمثلا أحدث طراز *BMW* الذي أثيرت حوله حملة إعلان قوية تبين أن ٤٠٪ من مكوناته مستوردة من أقطار متعددة . وهذه الظاهرة حملت لجنة الاتحاد الأوروبي ( ومقرها بروكسل ) على تحديد نسبة المكونات المحلية وتلك المستوردة من أقطار أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى إجمالي قيمة السيارة . وقد أشرنا أعلاه إلى رفض فرنسا ودول أخرى من الاتحاد إعطاء السيارة هوندا المنتجة في بريطانيا الإعفاءات المقررة في السوق الواحدة لأنها لا تأتي بالشرط

المذكور . وقد رفعت بريطانيا القضية إلى المحكمة الأوروبية في لوكسمبورج . وكما ذكرنا من قبل ساعد على هذا التخصص تشغيل الشركات الصناعية غير التابعة لشركة متعددة الجنسية من الباطن . والأمر الثاني هو ظاهرة الاستثمار المباشر المتبادل بين دول الثالوث المهيمن ( الولايات المتحدة وكندا ، الاتحاد الأوروبي ، اليابان ودول شرقى آسيا المصنعة بالتمور ) فالمصلحة التي يستوردها المرء من الولايات المتحدة يمكن أن تكون من إنتاج شركة أمريكية تملكها شركة أم مقرها اليابان . والمنسوجات التي يمكن أن نستوردها على أنها فرنسية صنعت في الواقع في إندونيسيا فيما أصبح يسمى "الإنتاج عن بعد teleproduction" . فما زال مقر الشركة الرسمي في فرنسا حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق . وتصل الرسوم المطلوبة وغيرها من المواصفات إلى المصنع في إندونيسيا بالفاكس أو بالبريد الإلكتروني . وأخيرا تتداخل - لتتعارض أو لتتوافق - مصالح الشركات متعددة الجنسية عبر الأقطاب الثلاثة . ولا يوجد شركة متعددة الجنسية تتجاهل ضرورة تأكيد وجود نشاط لها في كل من تلك الأقطاب . ويعد قيام السوق الواحدة في أوروبا الغربية والناشئة في أمريكا الشمالية والتصديق على الجات ١٩٩٤ وبداية التعاون الواسع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتمتع السلع والخدمات ( وما يلزم لأدائها من العمل ) ورأس المال بحرية متزايدة في الدخول والخروج في كل أسواق الدول الصناعية وكثير من أسواق دول العالم الثالث . ويقابل ذلك بالطبع "سور الصين العظيم" الذي أقامته الدول الصناعية أمام هجرة العمالة من الجنوب إلى الشمال . ونشير هنا إلى أن استمرار عجز ميزان المدفوعات الأمريكي الضخم لمدة عشر سنوات دون أن يفرض تخفيضا حادا للدولار وانخفاضا ملموسا في استهلاك الأمريكيين لا يمكن قصيره إلا بان الدول ذات الفائض إزاء أمريكا - وأهمها اليابان وألمانيا - حريصة على ذلك الاستهلاك لأن الولايات المتحدة هي أكبر وأقوى سوق في العالم كله ، وإليها تصدر الدول ذات الفائض السلع والأموال . فمعدل الادخار في الولايات المتحدة قد هبط من ١٩٪ في ١٩٨٠ إلى ١٥٪ في ١٩٩٥ ومعدل الاستثمار المحلي من ٢٠٪ إلى ١٦٪ ويقابل هذه النسب في ألمانيا ٢٣٪ و ٢١٪ على التوالي . ( المصدر : تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧ ) .

وكل هذا يؤكد أن الفئة العليا من الرأسمالية العالمية هي المحرك الأول والأقوى في ظاهرة الكوكبة ، وبدونها لن توجد تلك الظاهرة أصلا . ولكن الأمور لا تخلو من عوامل أخرى . فقد يسرت سهولة الاتصال والإعلام ظهور منظمات أهلية ( غير الحكومية ) تنشط على مستوى عالمي . كما أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان وفي سهولة الاتصال والانتقال وكذلك الزيادة في مجمل النشاط البشري الإنتاجي والثقافي أبرز عدداً من القضايا التي لا يمكن التصدي لها في إطار دولة واحدة ثم الأخرى وتحتاج لعمل جماعي لأنها تتجاوز الحدود السياسية ، وفي مقدمتها قضايا البيئة .

#### ٤- غلبة التشاغل المالى

يتأكد فى مرحلة الكوكبة الطابع المالى الغالب على نشاط الرأسمالية . وثمة دلائل قاطعة على ذلك رغم كل ما هو ذائع عن الإقبال على "الاقتصاد الجديد" والاشتغال بالتكنولوجيا الرفيعة \*\*\*.

أ - حجم القطاع المالى بين الشركات الكوكبية حين نستعرض الخمسمائة شركة الواردة فى مجلة فورشن ، نجد أن شركات القطاع المالى ( البنوك والتأمين والشركات المالية ) تبلغ ١٢١ عدداً بنسبة ٢١,٢ ٪ من الإجمالى . ونجد أن إيراداتها فى ١٩٩٩ بلغت ٣٢٤٤ مليار دولار وهو ما يعادل ٢٥,٥ ٪ من إجمالى إيرادات الشركات الكوكبية . بالمقارنة نجد أن عدد شركات الحاسوب والاتصالات وما يتصل بها من خدمات ٥٧ شركة فقط ولكن إيراداتها تبلغ ٢١٠٤ مليار دولار . وقد أشرنا إلى أن الشركات الكبرى تمارس أيضاً نشاطاً مالياً مما يدخل عادة فى عمل بنوك الاستثمار وكذلك المضاربة فى أسواق المال وأسواق الصرف .

وكل هذا ضئيل بالنسبة لحجم الأموال المتداولة بلا قيود ( حرية حركة رأس المال ) فى شكل استثمار أجنبى بنوعيه : الاستثمار المباشر ( سيطرة على شركة ) أو استثمار الحافظة ( المضاربة على تقلب أسعار الأسهم والمنندات وما إليها ومشتقاتها ) ، وتلك المتداولة فى أسواق الصرف بعد تمويل كل المعاملات الأساسية وتحولها إلى سلع يتجر بها ويضارب على أسعارها .

وتلعب هذه الأسواق دوراً رئيسياً فى "فعيل الأموال غير المشروعة" كما تعبّرنا أموال الجريمة المنظمة وعلى رأسها تجارة المخدرات فى تجارة السلاح . ويمتد النفيل لحصيلة الرشاوى التى يحصل عليها رؤساء دول وحكومات ووزراء وجنرالات وغيرهم من أولى النفوذ . ويمسر من كل تلك الممارسات توسع البنوك فى خلق النفوذ بدون رابط ويميداً عن سلطة أى بنك مركزى . ويمكن لكل منا أن يتساءل أى بنك

مركزى يقف وراء بطاقات الائتمان التى يحملها ولن يكون الجواب سهلاً . ومع تقدم ثورة المعلومات والاتصالات تتم المعاملات بالفاكس أو البريد الإلكتروني أو الإنترنت ويحصل المضارب على المعلومات بنفس السرعة . ومع كوكبة البورصات الهامة أصبح من الممكن القول أنه بفضل فروق الوقت يستطيع أى مضارب أن يتعامل مع الأسواق المالية طول اليوم تقريباً . وتقف الحكومات والمؤسسات الدولية عاجزة عن التدخل الفعال فى حركة رأس المال الدائر حول الكرة الأرضية . وأعرف من عدة سنوات أن حجم التبادل اليومي فيالبورصات يصل أحياناً إلى تريليون دولار فى اليوم . وآخر تقدير قرأته فى بحث لاقتصادى أمريكى قدمه لندوة فى القاهرة ( نوفمبر ٢٠٠٠ )

(١١) ويبلغ ٢٥٠ تريليون دولار فى السنة . أما حجم التجارة الدولية فى السلع والخدمات التجارية فى السنة لا يتجاوز ٩ تريليون دولار فقط . وهكذا تخلق سوق المال على مستوى العالم أثرياء بالمليارات دون أن تزيد الثروة المادية والخدمات بما يقابلها (١٢) .

## الفصل الثالث

### دور الدولة فى مرحلة الكوكبة

١ - مقارنة فى الأحجام يفرض العرض السابق عن الفعاليات التى تتجاوز الحدود الدولية التساؤل عن دور الدولة الآن وفى المستقبل القريب فى الأقطار الصناعية المتقدمة . فلم تكن الشركات الكبرى فى حاجة للكثير من القوة فى التعامل مع معظم دول العالم الثالث . ولكنها كانت تستند فى أمور كثيرة على حكومة دولتها الأصلية . ولذلك فإن التساؤل ينصب على دور الدولة فى عالم الصناعة المتقدم . ونعود لحظة للآرقام حيث نرى أن الناتج المحلى الإجمالى لخمس وأربعين دولة منخفضة الدخل تأوى ٢,١ مليار نفس لا يزيد فى مجموعه عن ٢٢٩,٨ مليار دولار، فى حين أن إيرادات أكبر ثلاث شركات فيما جاء فى مجلة فورشن تبلغ ٥١٠ مليار . ونجد أن إيرادات عشر شركات هولندية من قائمة المجلة المذكورة بلغت ٢٤٢ مليار دولار فى حين أن الناتج المحلى الإجمالى لهولندا لا يزيد عن ٢٨٨ مليار . وفى فرنسا كان الناتج المحلى ١٤٦٦ مليار دولار ، وكانت إيرادات سبع وثلاثين شركة الكبرى ٩٢٢ مليار أى ما يساوى ٦٢,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى . وفى اليابان نجد أن الناتج المحلى الإجمالى ٢,٤ تريليون وإجمالى إيرادات الشركات الواردة فى قائمة فورشن (١٠٧) يصل إلى ٢,٩ تريليون . ومن هذه الأمثلة يمكن أن نتصور قوة هذه الشركات فى التعامل مع أى دولة على حدة بما فى ذلك دولة الأصل أو مقر الإدارة العليا حيث بوسمها دائما نقل جزء هام من نشاطها من دولة إلى أخرى . ومن الطبيعى والحال كذلك أن يقتلص دور الدولة السيادة إزاء هذه الشركات .

٢ - الاستثناء عن بعض وظائف الدولة الموروثة : وقد تمكنت الرأسمالية متعددة الجنسية من الاستثناء - إلى حد كبير - عن بعض المهام الموكولة للدولة القومية منذ نشأتها ، وهذه بعض الأمثلة .

لم تعد هذه الرأسمالية فى حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقوية . فعهد الفتح والغزوات والاحتلال والضم قد انتهى . والعبرة اليوم بالقوة الاقتصادية للشركة متعددة الجنسية التى تمكها من دخول أى دولة ومد نشاطها إلى أنحاء متعددة من العالم . وهى لا تواجه إلا احتمال المنافسة مع شركات من نفس النوع . وكثيرا ما تنتهى المنافسة بين شركتين إلى اندماج merger أو انتزاع take over إحداهما السيطرة على الأخرى . ودون ذلك أشكال من التعاون رغم المنافسة مثل المشاركة أو التعاقد فى الباطن . ويظهر ذلك بوضوح فى مجال البحث والتطوير بما يحتاجه من تمويل ضخم . ومن الأمثلة على هذا التعاون

"المركز الأوروبى لبحوث الحاسوب والمعلومات" الذى تشترك فيه ثلاث شركات أوروبية كبرى تنتج الحواسيب : بول الفرنسية Bull، ICL البريطانية، وسيمنز الألمانية . كذلك تشفى الشركات المتنافسة فى أحوال غير قليلة شركات تابعة مشتركة . وهى تملك دائما وسيلة التقلب على صعوبات دخول أى سوق محلية برشوة كبار المسؤولين وذوى النفوذ السياسى ، فضلا عن إغراق وسائل الإعلام بإعلانات عالية الثمن . يبقى بعد ذلك أن هذه الشركات تحقق أرباحا كبيرة من إنتاج الأسلحة ،

ولذلك لا يتصور أن نزع للسلاح على نطاق واسع . فسوق السلاح أكبر - حتى الآن على الأقل - من أن يفرط فيه منتجو الأسلحة أو من يتاجرون فيها أو رجال الدولة الذين يتوسطون في الصفقات ( انظر حكاية الأمين العام للحلف الأطلسي) . ومن ناحية أخرى يشكل الطلب العسكري جزءاً هاماً من الطلب على المنتجات والسلع ، فهو سوق رائجة ليس من المطلوب تصفيتها . وأهم من ذلك يوهو "الإنتاج الحربي" تمويلًا أساسيًا لأعمال البحث والتطوير التي تستفيد الشركات التي تجري فيها البحوث والتي تُؤدّد المنتج الحربي من الجديد في التطور التكنولوجي لينتاج سلع وخدمات مدنية . ويكفي مثالا لذلك شبكة "انترنت" الشهيرة . فهي ثمرة إنفاق عسكري في البحث والتطوير استهدف مواجهة حالة حرب تدمر واشنطون ( القيادة المركزية ) بتوفير شبكة اتصال بين القوات المنتشرة في عدة قارات دون المرور بمركز الشبكة . وقد كلف هذا التطور أكثر من عشرة مليارات دولار واستغرق قرابة عشرين عاما . وهو الآن في الخدمة المدنية تستفيد منه شركات لا تحصى في تحقيق أرباح متزايدة دون أن تتحمل أي نصيب من تكلفة البحث والتطوير .

وأخيراً ، كان من الواجب بعد انتهاء الحرب الباردة تخفيض اعتمادات التسليح . وهنا برزت فكرة الجيش المحترف المكون من عدد محدود نسبيا من الأفراد المؤهلين الذين يمضون حياتهم العملية كلها في القوات المسلحة حيث يتلقون المزيد من التاهيل للتعامل مع أسلحة حديثة بالغة التعقيد . فالتقدم التكنولوجي يوجب تسريع أعداد كبيرة من الأفراد ، كما يصرح الكثير من العمال في المصانع ومواقع الخدمات . وتحول الانخراط في القوات المسلحة إلى مهنة تحترف وليس تطوعا لخدمة الوطن . وهكذا آلفت فرنسا في ١٩٩٦ التجنيد الإجباري الذي كان من ثمرات الثورة الفرنسية الكبرى وما ولدته من رغبة في أن يدافع عن الجمهورية مواطنون يقدون الوطن بحياتهم وليس مرتزقة يتقلون من خدمة ملك إلى خدمة آخر وفقا لما يحصلون من أجر ومزايا عينية وفي مستوى الأمن الداخلي ضد الجريمة يلاحظ المرء اعتماد الشركات على نظم أمن خاصة تملكها أو تستأجرها من شركات متخصصة تعتمد على أحدث المعدات الإلكترونية ، فلم تعد في حاجة إلى خدمات الشرطة . أما الأمن الاجتماعي والسياسي فإنه لا يمثل حاليا ضرورة ملحة ، فالحكومات لتسحب من التعامل مع نزاعات العمل ويقتصر دورها في الحالات الهامة على الوساطة بين النقابات العمالية وإدارات الشركات . فالأمر ينظر إليه الآن على أساس تعاقدى يترك لعقود العمل الجماعية . حتى مبدأ تحديد الحد الأدنى للأجور يقانون أصبح موضع جدل شديد في الدول التي تمارسه وهو لا يطبق فعليا في بريطانيا والولايات المتحدة . وبرز اتجاه إلى الاستماتعة عنه بما يسمى "دخول المواطنة" أي حد أدنى لدخل المواطن يوفره المجتمع ( وليس صاحب عمل ) إذا لم يكن لدى المواطن دخل شخصي . ويضعف انتشار البطالة واستقرارها الحركات النقابية في الدول الصناعية في مواجهة شركات كبرى كثيرا ما تهدد بإغلاق المصنع الذي تتكرر فيه المنازعات بين الإدارة والعمالين . وبهذا لا يلوح في أفق الرأسمالية الكوكبية احتمال ثورة شعبية تحول الإطاحة بها .

وفي مجال البريد والاتصالات شاهدا اعتماد رجال الأعمال المتزايد على شركات البريد الخاصة التي تنقل الرسائل "من الباب إلى الباب" في أقصر وقت ممكن .

ومن ثم فقد البريد الذي تديره الدولة أهميته في نظر الشركات ولم تعد كفاءة أدائه تعنيها في شئ اللهم إلا في الإعلان والبيع بالبريد . وهو ما يهدده الآن " سوق الإنترنت " . أما الاتصالات السلكية واللاسلكية فإنها بطبيعتها أداة كوكبة . ومن أبسط صورها نجد الفاكس يغطي العالم في مجموعه ويدخل حتى المنازل وليس المكاتب وحدها . وهو ينجو حتى الآن من محاولات التتصت أو غير ذلك من أساليب الرقابة . وارتبطت خصخصة هيئات الاتصالات السلكية واللاسلكية telecom في أوروبا بضرورة اندماجها في شبكات الاتصال الدولية والتكامل مع الحاسوب كما نرى اليوم في البريد الإلكتروني وشبكة إنترنت .

حتى القضاء لم يسلم من الاستفتاء عنه فكل عقود الشركات الكبرى تنص على الالتزام بإجراءات التعكيم ضمانا لحسم أي خلاف بين الأطراف المتعاقدة في أقصر وقت ممكن . كما أن القضايا المدنية تسقط قبل الحكم في أحوال كثيرة نتيجة لصالح بين الطرفين يتم خارج المحكمة ويتنازل بمقتضاه المدعى عن دعواه . حتى في الحالات التي تخضع للقانون الجنائي يجوز للمتهم والمجنى عليه في قوانين بريطانيا والولايات المتحدة ومن حاكهما أن تنهى " صفقة deal " بين الطرفين كل إجراءات التقاضي . ومن الناحية النظرية يختلف القانون الفرنسي والقوانين التي تأثرت به ( ومنها القانون المصري ) عن القوانين الأنجلوساكسونية من حيث أن الجريمة تعد عدوانا على المجتمع وليس على الضحية وحدها . وبالتالي يمكن أن تصر النيابة العامة على استمرار الدعوى حتى لو تنازلت الضحية عن شكواها ، وإن كان واقع الأحوال عندنا التخلي عن " حق المجتمع " إذا تنازلت الضحية عن الخصومة .

وأخيرا ، وإن لم يكن أهل الأمور أهمية ، فقدت الدولة رمزا أساسيا لسيادتها هو خلق النقود . فأيام العملة المعدنية كان حق " سك العملة " بيد الملك وحده دون غيره من أمراء الإقطاع ثم انتقل إلى يد الدولة القومية وحدها لا يشاركها فيه أحد ولا تتنازل عنه لأي جهة . وحين ظهرت النقود الورقية احتفظت الدولة بحقها في إصدارها عن طريق بنك تمنحه امتياز الإصدار في مقابل مقاسمته في أرباح عملية الإصدار ( وهو حتى الآن الجزء الأهم فيما تحصل عليه الحكومة المصرية من البنك المركزي ) وكذلك تولى مهمة إدارة الحسابات النقدية للحكومة دون مقابل . وظلت كل حكومة حريصة على تثبيت سعر صرف عملتها . وكان ارتفاع ذلك السعر دليلا على

النجاح الاقتصادي لأنه يعني أن الاقتصاد الوطني قد حقق فائضا في ميزان المدفوعات الدولية . وكان تثبيت أسعار الصرف الهدف الأساسي لإنشاء صندوق النقد الدولي . أما الآن فلا توجد عملة واحدة ذات سعر صرف ثابت ، فكل العملات اليوم عائمة ، بل إن الدولة تحرص أحيانا على انخفاض سعر صرف عملتها الوطنية بهدف زيادة الصادرات أو تقليل الواردات من بلاد معينة . وقد سبق أن أشرنا إلى تقلبات أسواق الصرف المالية وحجم المضاربات فيها واقتتاد أي دور انضباطي لبنك مركزي . ولكن أهم دليل على استقلال عالم المال والأعمال عن كل الحكومات هو كما ذكرنا أعلاه التعامل ببطاقات الائتمان credit cards التي لا تخضع لإشراف أي جهة اللهم إلا جبرص أصحاب الاسم التجاري على ضمان سلامة إصدارها من أي بنك في أي بلد في العالم . فهذه نقود ( أي أداة دفع حالة كما يقول أهل القانون ) انتزع القطاع الخاص حق خلقها من الدول ذات السيادة . وبعبارة أخرى سقط حق خلق

النقود من إطار سيادة الدولة ليصبح محكوما بآليات السوق . وهي تزداد رواجاً باطراد إذ أنها مقبولة في كل الأقطار الهامة ومعظم الأقل أهمية وأياً كانت العملة التي حسب الدين بها ، في النهاية يسند حامل البطاقة دينه بعملة الدولة المقيم بها من خلال البنك الذي أصدر له البطاقة . فهي نقود "كوكبية" بمعنى الكلمة .

٣ - القهود على السياسات الاقتصادية الكلية : ومن انمكاسات الكوكبية المصنوعات التي تحد من قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية الكلية macro-economic policies التي تراها صالحة للاقتصاد القومي إذا لم تشاركها

القوى المتمثلة في الشركات متعددة الجنسية التي تنتمي تاريخياً لها أو التي تعمل في أرضها مع وجود الإدارة العليا في بلد آخر . والاختلاف في وجهات النظر واردة حين يفكر طرف في مصلحة الاقتصاد القومي أولاً في حين يفكر الآخر في اقتصاد العالم كله . وقد أوضحنا فيما سبق كيف لا تنقيد الشركات متعددة الجنسية بأى وطن أو جنسية في تعبئة المدخرات وانتقاء الخبرات وتوطين وحدات الإنتاج أو التسويق .

وما زالت الصعاب تواجه الحكومات الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حين تريد الدفاع عن سعر صرف عملتها القومية ، أو تشييط الاقتصاد القومي لامتصاص جزء من البطالة ، أو على العكس تحملها خشية التضخم على رفع سعر الفائدة الذي يمكن أن يفرض بطء حركة الاستثمار والإنتاج ، أو حين تواجه تعاظم حجم الدين العام الداخلي ، وما زالت عقبة هامة في طريق استكمال السوق الموحدة واعتماد كل أعضاء الاتحاد عملة أوروبية واحدة يصورها بنك مركزي واحد . وعلى مستوى العالم كله استقر اللقاء الدوري لرؤساء الدول الصناعية السبع الرئيسية ( الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا ، فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا وكندا ) ، إزاء واقع أن تلك الدول تضم المقار الأساسية لأربعمائة وثلاثين من الخمسمائة شركة الكبرى في العالم . ولكنه ليس بحال مجلس إدارة "الراسمالية الكوكبية" كما كتب البعض ، وإنما هو في الواقع لقاء لمحاولة ما يمكن من تسيق بين السياسات الاقتصادية لتلك الدول في المدى القصير .

ولم تجد الحكومات من سبيل لمعالجة هذا المعجز إلا الانتقاص من الخدمات المقدمة من هيئة التأمين الاجتماعي . وترتب على تخفيض الاعتمادات الحكومية تراجع

مستوى الخدمة الصحية في بريطانيا . وقررت الحكومة الفرنسية وضع سقف على

قيمة الأدوية التي يصفها الأطباء للمرضى ، ومن يتجاوز منهم هذا الحد يدفع الفرق .

ولما كان تأمين البطالة قاصراً على البطالة المؤقتة عندما يفقد العامل عمله ثم ينتج في الحصول على عمل آخر في حدود سنة واحدة ، فإن من يقع في بطالة مستمرة (

أى أكثر من سنة ) يفقد حقه في التأمين . وإذا كانت سنوات خدمته قليلة يكون

معاشه غاية في التواضع . وغنى عن الذكر أن الشبان الذين لم ينجحوا في الحصول

على عمل ليسوا مشاركين في نظام التأمين الاجتماعي . وهكذا تصل أعداد كبيرة من

المواطنين إلى وضع تهيمش كامل marginalization واستبعاد من المجتمع كما

يقول الفرنسيون exclusion وليس في الأفق ما يبشر بانتعاش اقتصادي يهبط

بالبطالة إلى حدود مقبولة ، ولكن كل التوقعات تبين أن النمو الاقتصادي في الدول

الصناعية سيكون متواضعاً ( بين ١٪ و ٢٪ ) وأنه سيكون نمواً دون عمالة جديدة .

فتحن إذاً أمام بطالة بنيوية ناتجة عن التقدم التكنولوجي الكبير والمتسارع . فكل آلة

جديدة تمنى استغناء عن عمال . وتتأدى الأحزاب الاشتراكية بتخفيض ساعات العمل





مواجهة قضايا مثل تدهور البيئة وانتشار الفقر ومخاطر الجريمة المنظمة وأعمال العنف ضد الأفراد والأموال . وفي ضوء هذا نفهم اهتمام البنك الدولي حالياً بقضية البيئة والتصدير المباشر للفقر وطرح قضية الفساد . بل إن تهديد أمن الرأسمالية الكوكبية يمكن أن يأتي من شعوب الدول التي نبتت منها الشركات متعددة الجنسية إذا استمر الركود الاقتصادي وتدنى مستوى المعيشة لشريحة كبيرة من السكان ، وتفاقم البطالة وتراجعت الأجور وانكمشت "دولة الرفاه" . وربما كانت هذه الاعتبارات وراء دعوة بعض الكتاب إلى تحلى المسؤولين عن الشركات بصفات رجال الدولة . وهي بالطبع وراء ما حدث في سياتل وواشنطن وبراغ . الخ .

٤ - **تخلى الدولة عن المرافق العامة** : المقصود هنا هو السلع والخدمات الحيوية التي تشكل البنية الأساسية للمجتمع والتي يفلب عليها طابع الاحتكار بطبيعتها أو بنص القانون والتي يجب توفيرها حتى بدون تحقيق ربح أصلاً أو بربح محدود . ويسمى القانون في مصر المرافق العامة أخذاً بالتقليد الفرنسي **services publics** . وهي في أوروبا أصلاً ملك للدولة ابتداءً أو بالتأميم . ولما كانت الشركات تعمل في الولايات المتحدة في بعض أنشطة البنية الأساسية ميز القانون بينها وبين مطلق شركات القطاع الخاص وسميت "المنافع العامة **public utilities**" لتدخل السلطة السياسية في أعمالها وعلى وجه الخصوص في تحديد الأسعار . ويسوغ اختفاء المنافسة هذا التدخل في نظر الاقتصاديين ورجال الأعمال على حد سواء . والجديد الآن هو خصخصة المسك الحديدية وبعض الطرق وشبكات التلفزيون وبعض خدمات البريد إن لم يكن المرفق كله . ورائنا في بريطانيا مسجونا أنشائها القطاع الخاص بتشجيع من مارجريت تاتشر ... أ .

٥ - **تآكل نظم التأمين الاجتماعي** : انتشر في أوروبا في أعقاب تحريرها من النازية وتحت ضغط الجماهير التي قاومت الاحتلال الألماني وقدمت مئات الألوف من الشهداء فكرة تأمين المواطنين ضد المرض والمعجز والشيخوخة والبطالة من خلال تمويل يشارك فيه العمال وأصحاب الأعمال . ولم تعترض "الرأسمالية القومية" على ذلك لأن سلامة صحة المواطن وتوفير دخل منظم له يعنى إضافة كبيرة للسوق المحلية . وبالفعل ساعد هذا النظام بالإضافة إلى ارتفاع الأجور ابتداءً ثم مساهمة معدلات التضخم على تعميم ما سمي آنذاك "أسلوب الحياة الأمريكي" والمقصود به مجتمع الاستهلاك الواسع . وخدم هذا المجتمع الرأسمالية بالذات في مجال السلع المعمرة التي يحد فقر العالم الثالث من إمكان رواج سوقها في المستعمرات السابقة . وكانت البداية التاريخية لذلك نشر "مشروع بيفريدج" في بريطانيا قبل أن تضع الحرب أوزارها . وصاحب هذا التوجه حركة تأميم هامة في المواقع الحاكمة للنشاط الاقتصادي : البنوك الكبرى ، شركات التأمين على الحياة، توليد وتوزيع الكهرباء . الخ .

وقد عانت نظم التأمين الاجتماعي في السنوات الأخيرة من عجز متزايد : عدم كفاية الموارد لتغطية كل النفقات . وساعد أمران على تفاقم هذا المعجز . الأمر الأول هو الزيادة المتوالية في العمر المتوقع عند الولادة ( بين ٧٥ و ٨٠ سنة حالياً ) وبالتالي وجود شريحة من السكان ( نسبة من إجمالي السكان تتراوح بين ١١ و ٥٠٪ في إيرلندا و ١٧ و ٥٠٪ في السويد ) تحصل على معاش وتحتاج إلى خدمات صحية مكثفة . وهذا ما

يفسر تركيز معظم الزيادة في تكاليف التأمين الاجتماعي في مجال الصحة . والأمر الثاني هو ارتفاع نسبة البطالة لستويات متوالية وبصفة خاصة بين الشباب ( تجاوز معدل البطالة ١٠٪ من قوة العمل في فرنسا وألمانيا وأسبانيا وإيطاليا .. ) . وهذا ما يعنى النقص في الموارد لأن العاطلين لا يسدّدون اشتراك التأمين

## الهوامش

" \* عولة " توحى بأن البشرية كلها طرف في الظاهرة وتستفيد منها وإن كان بدرجات متفاوتة . وهذا غير صحيح . كما أن كلمة عالم " وجمعها عالمون اسم أصيل وليس مصدراً من فعل ، ولا صلة له بفعل علم يعلم ( أنظر الجوهري : الصحاح ) . أما التعبير الإنجليزي فهو مشتق من كلمة globe بمعنى الكرة الأرضية وهو أيضاً فعل بمعنى "يَكْوَر" ومن ثم اشتق منه فعل آخر globalize والاسم منه globalisation . أما العالم فاسمه world . وهناك فارق كبير بين الاقتصاد العالمى أو اقتصاد العالم world economy وبين الاقتصاد الكوكبى global economy الذى يعنى

الأطراف الفاعلة في العملية محل البحث ، وكما سنرى فيما بعد تعمل آليات الكوكبية على تهميش بل واستبعاد أقطار كثيرة . وربما رجح اختراع "عولة" إلى تأثير الكلمة الشائعة في فرنسا mondialisation ولكن أهل الاختصاص الفرنسيين أدخلوا في اللغة الفرنسية تعبير globalisation استناداً إلى globe فيها معنى الكرة الأرضية . وأود أن أشير إلى واقع أنتى قرأت "الكوكبية" في مقال لكاتب تونسي قبل عدة سنوات وقد رجفت إلى المعاجم التراثية فوجدت فيها فعل كوكب بمعنى : وضع أحجاراً بعضها فوق بعض دون شكل منتظم . كَوَّم التراب وكوكب الحجارة . ثم وجدت "المعجم الوسيط" الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة يذكر نفس الشئ . وفعلت ما فعل السلف في بداية القرن العشرين حين نقلوا ثقف من صقل السيف إلى صقل العقل فولدت كلمة ثقافة .

\*\* وعلى سبيل المثال نشير إلى نجاح البنوك الأمريكية العاملة في مصر في الاقتراض من السوق المصرية بإصدار سندات بمئات الملايين من الجنيهات . وهذا عكس ما كان يتوقعه أنصار سياسة الإنفتاح من أن التصريح للبنوك الأجنبية وسيلة أساسية في جذب الاستثمارات من الخارج .

### \*\*\*High Technology

(1) بالإنجليزية The Commission on global governance: "Our global Neighborhood" 1995.

(2) انظر أهم المراجع :

J.A. Schumpeter: History of Economic Analysis. Allen & Unwin, London 1952.

F. Braudel: Civilisation materielle, Economie et copitalism  
Xve-XVIII SiCcles. Armand Collin, Paris 1979.

I. Wallerstein; Unthinking social Science, the Limits of  
Nineteenth Century Paradigms. B. Blackwell, 1991.

J.K. Galbraith; A History of Economics. The Past as the Present  
Polican Books, London 1989.

(3) تراجمت مكانة المدن التي كانت قد نشأت حول معسكرات الجاليات الرومان ولم يبق  
في المصور الوسطى إلا القليل منها . أما المدن التي ازدهرت ابتداء من القرن السادس  
عشر فاصلاها كانت قرى كبيرة تنعقد فيها الأسواق في أيام معلومة وكانت تسمى  
bourgs أو bourgades . "أى أعيان " هذه المدن وكانوا تجارا " .  
(4)

Villefranch في فرنسا Freetown في إنجلترا Freiburg في ألمانيا .

(5) انظر بصفة خاصة Richard Grassby :

"The Business community of seventeenth century England"  
Cambridge University press 1995.

(6) انظر Werner Plum : Les Sciences de la nature et la technique  
sur la voie de la revolution industrielle".

Fredrich Ebert Strifung, Bonn, 1978.

(7) وقد وثق تلك الأوضاع " اللجان الملكية " المتعاقبة التي شكلها مجلس الموم لتقصى  
الحقائق . ويكنى أن تشير إلى أول حركة عمالية بريطانية منظمة - Chartist Move-  
ment كانت في ١٨٢٠ تطالب بالآ يزيد يوم العمل عن ١٢ ساعة . !

(8) مع تحول صناعة الغزل والنسيج إلى الإنتاج الآلى اشتغلت بإنتاج المنسوجات القطنية  
ومن المعروف أن أوروبا لا تزرع القطن وإذا اعتمدت الصناعة الحديثة في أوروبا على قطن  
المستعمرات : أمريكا الشمالية والهند وكذلك مصر .

(9) تنحس النظام البرلماني في بريطانيا على مبدأ " لا حرية دون تمثيل نيابي "  
No taxation without representation . وفي مرحلة الإعداد للتخلص من

نابليون اتفق ممثلو البورجوازية مع المطالبة بعرش فرنسا على عودة الملكية لأسرة البوربون  
على شرطين : عدم الرجوع عن بيع أراضي الإقطاع والكنيسة للبورجوازية ، وكذلك عدم  
الساس بالقانون المدني الذي أصدره نابليون ومحوره الملكية الفردية وحمايتها وتنظيم  
التعامل فيها بقواعد ثابتة . Code Napoleon .  
(10) انظر بصفة خاصة :

E. H. Chamberlain: The Theory of Monopolistic Competition"  
Harvard University Press, 1933.

Joan Robinson: The Economics of Imperfect Compiion" Macmil-  
lan, London, 1933.

(11) انظر M. Baro: Globalisation : The Globalisation of Capital  
Markets, Financial Crises and Capital Controls. Historical Per-

(12) حين تبرع CNN للأمم المتحدة بمليار دولار يخصص لتحصين أوضاع الأطفال الفقراء سلة مئتين على تلك الشبكة مما حفزه على هذا الكرم. وقد أجاب بأن ثروة قد زادت في الشهور التسع الأولى من السنة بمقدار ثلاثة مليارات دون أن يفعل أى شيء، في حين ارتفعت قيمة أسهمه في البورصة بهذا القدر فرأى أن يعطي منها شيئاً لأشد الناس حاجة.

(13) قال رئيس وزراء فرنسا أثناء أزمة شركة "رينو" "إن دول الاتحاد الأوروبي تتدج سنوياً ١٨ مليون سيارة وأنها تشتري فقط عشرة ملايين. فإذا سخطت المنافسة اليابانية والكورية بقوة فإن صناعة السيارات الأوروبية تواجه خطر الانهيار."

#### (14) Secularisation of Paradise.

(15) الشواش في اللفظ المعتمد من مجمع اللغة العربية بالقاهرة وبين المختصين من أهل العلم وهو على أية حال أقرب إلى المعنى المقصود من لفظ "فوضى" الذي كان شائناً قبل نحت هذا المصطلح العربي.

(16) انظر النص الإنجليزي - Renç Thom: "Structural stability and Morphogenesis, An Outline of a General Theory of Models". 1975.

(17) المرجع :

Edward Yoxen: "The Gene Business", Harper & Row, New York 1983.

وانظر كذلك: Sheldon Krimsiky: "Biotechnics and Society, The Rise of Industrial Genetics", Praeger, New York 1991.

(18) انظر تفصيل ذلك في كتاب "دراسات في الحركة التقدمية العربية" الصادر عن منتدى العالم الثالث في إطار مشروع بحثي رعته جامعة الأمم المتحدة "المستقبلات العربية البديلة" وقد نشره مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو ١٩٨٧.

(19) ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى المثل الرائع الذي ضربه إيطاليا في الحرب ضد الفساد والمافيا المتداخلة مع الأحزاب الحاكمة وأدت إلى تصفية شبه كاملة للحزب الديموقراطي المسيحي الذي حكم البلاد. أكثر من أربعين عاماً بعد أن دخل عدد من أبرز قياداته السجن بشر القضاء، وكذلك الحزب الاشتراكي الذي فر رئيسه إلى تونس. وتم كل ذلك بإجراءات قانونية عالية وعلى يد قضاة نزيهين وهذا ما يثبت أنه من الممكن بالديمقراطية تصفية بنية الفساد الأساسية.

## فى فن الرحلة عند الطهطاوى مواقف ورؤى فى «تخليص الأبريز»

محمد دكروب \*

لمثنى عام من ولادته

.. وفى ذات يوم من العام ١٨٢٦، قبيل سفر البعثة العلمية الطلاية الشهيرة من القاهرة إلى باريس، سأل التلميذ الشاب رفاعة الطهطاوى، أستاذه الشيخ حسن المطار (وكان مولعاً بسماع عجائب الأخبار والاطلاع على غرائب الآثار) بماذا يشير عليه أن يتبعه فى هذه السفرة، فقال الأستاذ الشيخ لتلميذه الشاب:

-عليك أن تتبعه على ما يقع فى هذه السفرة، وعلى ما تراه وما تصادفه من الأمور الغريبة والأشياء العجيبة، وأن تقيده (فى كتاب) ليكون نافعاً فى كشف القناع، عن محيا هذه البقاع التى يقال فيها عرائس الأقطار» (١)

وكان رفاعة الطهطاوى قد تتلمذ على الشيخ المطار فى الأزهر، فأبدي نباهة وذكاء وقادا، فأثره الشيخ على مسافر زملائه، وكان دائم التردد على بيت أستاذه، حيث «يشاركه معه فى الإطلاع على الكتب الغريبة التى لم تتداولها أيدي علماء الأزهر» (٢). فقد كان الشيخ المطار متفتحا على معارف الدنيا، مفتشا عن سبل تطور بلاده المصرية بالتفاعل مع حركات التطور والتمسن فى مختلف بلدان العالم، فصادف شغفا فى عقل الطهطاوى إلى العلم والمعرفة وحس التقدم والتطوير، والخروج من قيود النقل والتقليد. وعندما قررت الحكومة المصرية، فى عهد محمد على، إيفاد بعثة علمية كبيرة إلى فرنسا فى طلب العلوم الحديثة للإسهام فى تطوير بناء الدولة ومؤسساتها وتقديم الوطن، رأى الشيخ المطار أن يرشح تلميذه الطهطاوى لإمامة هذه البعثة ووعظها، وهكذا كان، فسافر الطهطاوى إلى فرنسا فى العام نفسه (ضمن بعثة صار تعداد أفرادها ١١٤ طالباً). وكان عمره ٢٥ عاماً.

\* كاتب لبنانى، رئيس تحرير مجلة الطريق

كان رجل الدولة محمد على ، يخطط لبناء دولة حديثة ، متطورة وقوية . والدولة هذه تحتاج إلى مؤسسات فى مختلف مجالات العلوم والفنون والصناعات وهذه المؤسسات تحتاج إلى كوادر علمية ثقافية تضع المعرفة والعلوم فى شتى أنواع هذه المؤسسات . فمحمد محمد على اتفقا مع فرنسا قلب أوروبا الناهضة .

فإذا كانت أهداف محمد على ، لبناء الدولة الحديثة ، واضحة لوعيه فهل كان فى وعى رفاعة الطهطاوى وضوح فى الهدف الذى يريد التوصل إليه عبر إمامته لهذه البعثة؟

يمكننا القول أن الأهداف أمام رجل المعرفة ، رفاعة الطهطاوى ، بدأت ترسم فى وعيه قبيل اختياره لإمامة البعثة ، ويعد اختياره .. ثم بالأخص ، خلال فترة تواجده فى مرسيليا ، وتعرفه تاليا على معالم باريس بومعالم التمدن والحضارة الجديدة بمؤسسات الدولة ، وصروح المعرفة .

فهو قد قرر - حتى وهو فى الباخرة بومع وصول الباخرة إلى مرسيليا - أن يتجاوز مهمة "الواعظ والإمام" وأن ينضم إلى الدراسة ضمن طلاب البعثة ، يختار علما من بين العلوم المتاحة . وبدأ وهو فى مرسيليا ، بدراسة اللغة الفرنسية . ويبدو أنه اكتشف فى نفسه استعدادا لاستيعاب اللغات ، فاختار قسم الترجمة وقد وعى ضرورة أن تتقل كتب المعارف الحديثة ، العلمية والثقافية ، إلى العربية ، ليس كمجرد أدوات معرفية ، بل خصوصا بهدف إيجاد أسس مكتبة لتدريس العلوم الحديثة عندما تعود البعثة إلى مصر ، ويدخل الطهطاوى فى تحقيق حلم إنشاء شبكة فى المدارس الحديثة ودور العلم ، بونواة الجامعة المصرية القادمة .

وهكذا ، فإن حلم محمد على ببناء دولة حديثة ، واتخاذ التدابير العملية لتحقيق هذا الحلم ، قد تلاقى وتداوج مع حلم رجل المعرفة بأن يضع الأسس العلمية والمادية لتحقيق شبكة مؤسسات تعليمية لتوفير الكوادر الثقافية لعملية بناء هذه الدولة الحديثة نفسها .

فكانت الأهداف فى التحديث تتكشف لوعى الطهطاوى وتتوضح وتتنامى وتتعدد مع حركة تعرفه المتعددة المجالات على الحياة فى المجتمع الفرنسى ، فإذا هو يرنو إلى مختلف جوانب هذا المجتمع الجديد ، من منظور هذه الأهداف نفسها ، بحيث جاءت صياغة كتابه الجميل «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز» ومن هذا المنظور ، سواء فى المشاهد التى يرسمها والجديد الذى يجذب إليه ، والمواقف التى يعبر عنها ، والرؤى التى كانت تتقل به من راهن ما يرى فى فرنسا ، إلى مستقبل ما يتخيله متحققا فى مصر ، أيام يتاح لمصر أن تأخذ فى أسس التمدن والمعارف ما يناسب تقدمها وتطورها .

ولم يكن هذا الأزهرى متحفظا فى الدعوة إلى أخذ العلم والمعارف من كل مكان ، معتمدا الحديث القائل «الحكمة ضالة المؤمن يطلبها ولو فى أهل الشرك» . فكان يرى أن ثمرة هذا السفر ، فى البعثة ، إلى بلاد الأفرنج تحصل بنشر هذه العلوم والفنون ويكثر تداولها وترجمة كتبها . فسينبئ لأهل العلم حث جميع الناس على الاشتغال بالعلوم والفنون والصناعات النافعة . (٢)

وهو يورد ، بكثير من الافتخار والتأييد والتبني ، قولاً لافتاً قاله المسئول الفرنسى عن البعثة المصرية فى فرنسا ، مسميو جومار ، مخاطبا أعضاء البعثة متحدثا عن

المهمات التي تنتظرهم « أمامكم مناهل العرفان فاغترفوا منها بكتا يديكم .. اقبسوا في فرنسا نور العقل الذي رفع أوروبا على أجزاء الدنيا ، وبذلك تردون إلى وطنكم منافع الشرائع والفنون التي ازدان بها عدة قرون في الأزمان الماضية ، فمصر التي تويون عنها مستمتر بكم خواصها الأصلية ، وفرنسا التي تعلمكم وتهذبكم تقى ما عليها من الدين الذي للشرق على الغرب كله (٤) .

فلم يسدل الطهطاوى حجاباً تمرقل وصول المعرفة بالعلوم والصنائع إليه بوالى سائر أعضاء البعثة ، محافظاً ، فى الوقت نفسه ، على كون عقائد المسلمين تختلف ، فى الشرع ، عن عقائد هؤلاء الأفرنج مفرقاً بين العلوم العقلية والصناعية وبين عقائد الدين ، فالبعثة إنما جاءت أصلاً إلى فرنسا لقيس العلوم والفنون والصنائع وعوامل التمدن لا لتأخذ شرائع للدين ، فهى مكتفية بدينها مطمئنة إليه والحمد لله .

ويؤكد الطهطاوى ، فى مقدمة كتابه «تخليص الأبريز» ، على كونه قد أنطقه بحث ديار الإسلام على البحث عن العلوم البرانية، والفنون والصنائع ، فإن كمال ذلك يبلاذ الأفرنج أمر ثابت شائع ، والحق أحق أن يتبع . ولعمر الله- يقول الطهطاوى- إننى مدة إقامتى بهذه البلاد فى حيرة على تمتعها بذلك وخلو ممالك الإسلام منه (٥) .

فكانت خطة الكتاب واضحة فى وعى الطهطاوى ، ارتباطاً بوضوح الأهداف ، فهو لا يلقى الضوء على مشهد أو حدث ، أو يفصل الحديث عن مؤسسة ما أو نظام أو تشريع ، إلا ليستخلص منه العبرة والقوة ، والدلالة على عناصر التطور والتقدم ، أو «إبريز» التمدن فى بلاد الأفرنج حيث «كمال ذلك أمر ثابت شائع» .

لهذا ، فهو يحرص جداً على القول بأن هذه العبرة ليست مقتصرمة على ذكر الصغر ووقائعه فقط ، بل هى مشتملة أيضاً على ثمرته وغرضه (٦) . وهى رأينا أن هذا هو الأساس فى هذا الكتاب . وأنه كان ينظر إلى كل جديد فى ضوء الهدف الذى وعاه : إيقاظ ديار الإسلام ، بوضعها فى طريق التقدم .

فلنتأمل عبر أى منظور يرى الطهطاوى إلى المشاهد والأحداث والأنظمة والمؤسسات فى تلك الباريص ، «كرس مملكة الفرنسيس» قبل حوالى المئتين عام فى أيامنا:

❖ لا بد من الإشارة ، بداية ، أن الطهطاوى وضع كتابه «تخليص الأبريز» (١٨٤٣) وفى ذهنه أنه موجه ، بشكل خاص ، إلى عناوين رئيسية أريمة : فهو موجه ، أولاً إلى الدولة المصرية ، وإلى رأس الدولة بالذات، محمد على ، فى ذلك الحين ، فحينما يشيد بالمؤسسات الدستورية والمؤسسات العلمية ودور الفنون ، يبدو واضحاً أنه يوجه الكلام والتوصيفات إلى أهل الحكم فى مصر : هذا هو الطريق إلى النهضة ، هذه هى أسس النهوض والتطور وهذا هو الطريق إلى الدولة الحديثة ، فاسلكوا طريق التفكير والتدبير ونحن نشعر أن الكتاب موجه ، ثانياً ، إلى أستاذة الشيخ حسن المطار الذى مسح جبين تلميذه بنور المعرفة والتعرف ، والانفتاح على الحضارة والعلم الحديث ، والدعوة إلى الانتفاع بها ، دون أن يفادر بالضرورة قيم الدين وتعاليمه -وهو موجه ، ثالثاً، إلى أساتذته الفرنسيين مبيناً مدى استيعابه لما رآه ودرسه وتفكر فيه ، ومشدداً بفضلهم عبر رؤيته التقييمية ، والنقدية أحياناً ، لمكانة المعارف والعلوم والفنون وشؤون الدين والدنيا فى المجتمع الفرنسى -وموجه بالأساس إلى القراء ، وكو قليلين ، من متقضى بلاده وزمائه ليقارنوا ويتمرقوا على عناصر فى التمدن الحديث .

❖ يحرص الطهطاوى على تبيان الفرق الأساسى بين مصطلحي «العلم والعلماء» فى

ديار الإسلام وديار الإفرنج في ذلك الزمان ، حيث شاع في بلادنا أن العلماء هم علماء الدين ، والعلم هو المتصل بعلوم الدين . في حين أن العلم في بلاد الإفرنج هو شئ آخر تماما ، حيث العلماء الذين يكرمون في تلك البلاد هم : المشتغلون بجملة علوم شريفة ينتفع بها ويحتاج إليها في الدولة والوطن ، كعلم الطب والهندسة ، والرياضيات ، والفلكيات والطبيعيات ، والجغرافيا ، والتاريخ ، وعلوم الإدارة والاقتصاد في المصاريف ، والفنون العسكرية ، وكل ما كان له مدخل في فن أو صناعة ، فإن أهله يجب إكرامهم من أهل الدولة والوطن .

وهو يشدد على تبيان هذا الفرق بشكل أكثر وضوحا وحسماً ودعوة إلى الاقتداء بحيث يقول : «ولا تتوهم أن علماء الفرنسيين هم القسوس ، لأن القسوس هم علماء في الدين فقط .. وأما ما يطلق عليه اسم العلماء فهو من له معرفة في العلوم العقلية ... فإذا قيل في فرنسا : هذا الإنسان عالم ، لا يفهم منه أنه يعرف في دينه بل أنه يعرف علماً في العلوم الأخرى ، وسيظهر للأفضل هؤلاء التنصاري في العلوم عن عداهم ، وبذلك تعرف خلو بلادنا عن كثير منها .. ويلاحظ الطهطاوى أن هذا التراكم في العلوم يؤدي إلى تقدم المجتمع وإلى استمرار التطور والتقدم والتنوع في العلوم نفسها ، فيقول : «إن العلوم في مدينة باريس تتقدم كل يوم ، فهي دائماً في الزيادة ، فإنه لا تمضي سنة إلا ويكشفون شيئاً جديداً ، أو وسائل أو تكميلات» (٨).

♦ وفي هذا السياق يقدم الطهطاوى ، في كتابه هذا ، تعريفات دقيقة ومكتشفة بأنواع المؤسسات والجمعيات العلمية والأدبية والفنية وشتى الأكاديميات وأنواعها ، في شكل يدل على مدى الجهد الذي بذله الطهطاوى في جمع المادة والمعلومات ، وليس في تعريفاته ولكن في صياغة واضحة الإعجاب بما تعرف عليه ، معبرا عن الرغبة العميقة أن تستفيد الدولة المصرية ، من إيراد هذه الوقائع ، في عملية بناء الدولة الحديثة .

♦ ويبدو أن الطهطاوى قد شغف بالمشرح (الذي يسميه ميبلاك ، أو «تياترو» وأنواعه من : مسرح روائى إلى الأوبرا إلى «الباليه» إلى الأوبرا كوميك» وغيرها . وهو لا يقتنى أبداً بسرد أسماء وأنواع العروض ، بل يصوغ بدقة صفات كل نوع وبماذا يختلف بعضها عن البعض الآخر ، وبماذا تختلف جميعها عن الأشكال البسيطة لبعض العروض في مصر ذلك الزمان . وهو يعرض على تأكيد القيمة البصرية المشهدة لهذه العروض ، ويصفها بأن «أمرها غريب ، ولا يمكن معرفتها بوصفها ، بل لا بد من رؤيتها بالعين» (٩) .

♦ ويتحدث الطهطاوى عن الرقص حديث المعارف بأنواعه وبالفروق الأساسية بين رقص هنا ورقص هناك ، وحديث الرائي لها لا السامع عنها فقط ، ويتجلى هذا خصوصاً في قوله : «ويتعلق بالرقص في فرنسا كل الناس وكأنه نوع من العياقة والشلينة ، لا هي الفسق ، فذلك كان دائماً غير خارج عن قوانين الحياة ، بخلاف الرقص في أرض مصر فإنه من خصوصيات النساء لأنه لتهييج الشهوات ، وأما في باريس فإنه نعل مخصوص لا يشم منه رائحة المهر أبداً» (١٠) . ويشير إلى فن «الباليه» وكون الراقصين هم من الرجال والنساء ، وأنه «فن من فنون السيكاتمل» .

♦ وكانت عين الطهطاوى ، في هذا الكتاب ، ترى إلى تفاصيل ما هو عام (تياترات - باريسانتات - حمامات - مخازن ومرايا داخل المخازن - شوارع عريضة - حدائق واسعة -



نضرة الجمال- دور الثقافة -أثاثات البيوت فى الداخل-الكيارى فوق نهر السين  
بالضفاف المرصعة بالحجارة المصقوفة بترتيب دقيق -إلى طقوس الطعام وكيف  
ياكلون بالشوكة والسكين لا بالأيدى ، إلخ) .وهو يصف هذه المعالم كلها من حيث هى  
معالم حضارة وليست مجرد عادات وأشكال .وهى مرتبطة بالمدينة الصناعية والمجتمع  
المتفتح .ويصف بدقشة -فى ذلك الزمان- ما صرنا نرى بعضه الآن فى طبائع الأمور  
..وفى إيراد الأوصاف والمعلومات والمشاهد كان واضحا أنه يتطلع -دائما- بوعى  
عميق ويشكل عقوى معاً ، إلى مصر المستقبل وكيف يجب هو أن يراها كما باريس .  
ولا بد فى الملاحظة أن الطهطاوى وفى خلال إبرازه عناصر التقدم فى مختلف  
المجالات الصناعية والعمرائية كان يشير إلى واقع هامشية الطقوس الدينية فى حياة  
الناس هناك ، ونردة التدينين ، وإقبال الناس على تميمير الدنيا وانشغالهم فى حركة  
تطوير معالم التقدم ، فى هذا العالم (١١).

♦ وقبلها ما كان الطهطاوى يتحدث عن أحداث وقعت له ، أو طرائق حدثت معه ،  
ويتجنب سرد الوقائع التى لا تقضى إلى دلالة ، ويركز فصوله على ما هو معرفى ،  
تمرفى ، بأكثر مما هو حدثى.



ولكن أسلوبه اختلف تماما عندما وصل إلى الحديث عن الثورة الشعبية الاجتماعية  
التي شهد هو فصولا منها فى شوارع باريس عام ١٨٣٠ (وإذا كان قد سمى الثورة  
بلفظة «فتنة» ، فهو بهذا يقصد المعنى الإيجابى لهذه الكلمة الذى يعنى الثورة واقميا  
..ولعل هذا يعود إلى أن لفظ الثورة لم يكن فى التداول الكتابى والاصطلاحى عربيا  
فى ذلك الزمان) .ولعل الصفحات التى يصف فيها حادثات هذه الثورة هى من أكثر  
فصول الكتاب حيوية وتماطفا ، وقيمة فنية متشديداً.

ومما له دلالاته العميقة : أن الطهطاوى حرص أن يسرد أحداث هذه الثورة ، يوما  
فيوماً .. يسرد تفاصيل الأحداث وكيف تصاعدت حتى تم استيلاء الرعية على  
مؤسسات المملكة ، والسبب أن الملك شارل العاشر خالف القوانين المنصوص عليها فى  
الدستور ، وسار فى سياسة القمع وإلغاء الحريات والإتيان بوزراء فاسدين والتسبب  
بتقش البطالة.

وواضح جداً تماطلف الطهطاوى مع قوى الثورة والرغبة ، وحرصه على إيراد  
الحديث القائل: «من سل سيف الجور سل عليه سيف القلبة وركبه الهمة» .وتفضيله  
جانب الحرية والحكم الجمهورى أو حكم الملكية الدستورية المقيدة بالقوانين بحيث لا  
يكون الملك ولا الحاكم مطلق اليدى يتصرف بالملكة والرعية والأحكام كما يشاء.

وواضح أين يقف الطهطاوى ، من خلال وصفه لانقسام المجتمع الفرنسى إلى  
ملكين وحرين .«فالملكين أكثرهم من القساوسة وأتباعهم وأكثر الحريين من  
الفلاسفة والعلماء والحكماء وأغلب الرعية» .وهى الفرقة الثانية طائفة عظيمة تريد  
أن يكون الحكم بالكلية للرعية ، ولا حاجة إلى ملك» .وهذا الكلام ، وإن كان يتخذ  
شكل التوصيف ، فهو يدل على جرأة كبرى من مثقف عضو فى بؤنة حكومية فى زمن  
حكم فردى مطلق .. ويتابع الطهطاوى توصيفه الجريء بالقول : «ولكن لما كانت الرعية  
لا تصلح أن تكون حاكمة ومحكومة وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم وهذا  
هو حكم الجمهورية» (١٢).

وسوف يتحدث الطهطاوى لاحقاً في «مناهج الألباب» (١٨٦٩) عن القوة المحكومة ، فيقول : «إن هذه القوة لا بد أن تكون محرزة لكمال الحرية ، متمتعة بالمنافع العمومية فيما يحتاج إليه الإنسان في معاشه ووجود كسبه وتحصيل سعادته» (الخاتمة ، الفصل الأول) فحصول الشعب على كمال الحرية لا يكتمل ، إذن ، إلا بالتمتع بالمنافع العمومية فيما يحتاج إليه الإنسان في معاشه إلخ .. ألا نرى في هذا القول ، وهو إشارة إلى نوع من العدالة الاجتماعية قولاً سابقاً لعصره بزمان طويل؟ وإذا أمعنا النظر في كتابات الطهطاوى اللاحقة وفي نشاطه التويرى العملى التثقيفى التعليمى ، لنشر العلم وتوسيع مدى نشر المعرفة ، وإسهامه الأساسى فى إقامة العديد من مؤسسات الدولة الحديثة.. فسوف نرى : أن هذا الفكر الثورى فى زمانه ، لا يزال ، وبالكثير من المعانى ، مفكراً ثورياً فى زماننا.

### الهوامش:

- ١- راجع : رفاعة الطهطاوى : «تخليص الأبريز فى تلخيص باريز» (١٨٣٤) الأعمال الكاملة ، دراسة وتحقيق : محمد عمارة ، ج ١ ص ١٠.
  - ٢- على مبارك: الخطوط الجديدة ، ج ١٢ ص ٥٢ (نقلا عن الأعمال الكاملة للطهطاوى ، ج ١ ص ٢٣).
  - ٣- الطهطاوى : «تخليص الأبريز» ، الأعمال الكاملة ، ج ص ١٨.
  - ٤- الطهطاوى : نقلا عن مقدمة الأعمال الكاملة ، دراسة محمد عمارة ، الجزء الأول ، ص ١٥ .
  - ٥- الطهطاوى : «مقدمة تخليص الأبريز» ، الأعمال الكاملة ، ج ٢ ص ١١ .
  - ٦- المصدر نفسه ، ج ص ١١ .
  - ٧- الطهطاوى : «مناهج الألباب المصرية فى مباحج الآداب المصرية» الخاتمة ، الفصل الثانى ، نقلا عن الأعمال الكاملة ، ج (ص ٢٢٨).
  - ٨- الطهطاوى : «تخليص الأبريز» الأعمال الكاملة ج ٢ ص ١٦١ .
  - ٩- المصدر نفسه ، راجع الصفحات ٥٨ و ١١٩ ، ضمن فصل «فى منتزهات مدينة باريس» .
  - ١٠- المصدر نفسه ، ص ١٢٢ .
  - ١١- المصدر نفسه ، الصفحات ١٥٥-١٥٧ .
  - ١٢- المصدر نفسه ص ٢٠١ .
- مراجع أخرى
- ♦ محمد عمارة : «مقدمة الأعمال الكاملة لرافع رفاعة الطهطاوى ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ١٩٧٣ .
- ♦ رشدى صالح : رفاعة رافع الطهطاوى ، دار القدس ، بيروت ١٩٧٨ .
- ♦ حسنى فوزى النجار : «رفاعة الطهطاوى» سلسلة أعمال العرب رقم ٥٢ ، القاهرة .
- ♦ بهاء طاهر : أبناء رفاعة / الثقافة والحرية سلسلة «كتاب الهلال» ، أكتوبر ١٩٩٣ ، القاهرة .

# فى تلوث المياه المصرية وآثاره دراسة فى التلوث الضرورى

د. على نوبجى

## مقدمة :

فى السنوات الأخيرة أحس العالم المتقدم أن هناك تغيرات غير ملائمة قد آلت بالبيئة التى يمشى فيها الإنسان ، وأجريت بحوث كثيرة حول آثار تغير البيئة وتلوثها ، فأصدرت الأمم المتحدة قرارها ( ٢٢٨/٤٤ فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩ ) بمقد مؤتمر الأمم العالمى فى يونيو ١٩٩٢ حول البيئة . واجتمعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر فى أغسطس ١٩٩٠ فى نيروى لاقتراح ما يجب أن تحتويه تقارير الدول المشتركة فى المؤتمر وحددت موعداً أقصاه يوليو ١٩٩١ لوصول التقارير . ولما تأخر وصول التقارير مدت المهلة إلى منتصف نوفمبر من نفس العام .

وكعادة الادارة المصرية فى المبادرة إلى اللحاق بركب التقدم شاركت مصر فى المؤتمر وأسعرت بإنشاء كيان لرعاية البيئة أطلقت عليه ( هيئة شئون البيئة ) واختارت له رئيساً يعتبر من أنشط رجال الادارة المصرية وهو د . عاطف عبيد قبل أن يصبح رئيساً للوزراء . وأرسلت مصر تقريرها فى سبتمبر ١٩٩١ فى ٢٦٧ صفحة كتب مقدمة التقرير د . عاطف عبيد فجاء آية فى حسن البيان وتماسك العبارات وبلاغة الأسلوب ، وتضمن التقرير كل ما يمكن أن يظهر مصر بصورة براقة أمام العالم ، فذكر التقرير أن مصر بها العديد من الجمعيات غير الحكومية ساهمت فى صياغة التقرير وفى النهاية طالب التقرير بمعونات مالية دولية لتنظيم تعليم المحافظة على البيئة .

ولا تثريب على دعاطف عبيد أو على جهاز شئون بيئته فيما ذكر عن رعاية البيئة في مصر فالحكومة دائما تصر على إبراز الوجه الحضارى لمصر كما أن الحكومة المصرية قد أصبحت مدمنة على تلك المعونات ، وفيما بعد أنتقل ذلك الازدمان إلى مؤسسات المجتمع الأخرى المتعددة حتى يخيّل للإنسان أن تلك المؤسسات ما أنشئت إلا لطلب تلك المعونات.

ومن المعروف أن المؤتمر سوف يتكون من ثلاثة مستويات بمستوى الحكومات ، ومستوى الجمعيات الأهلية غير الحكومية ومستوى رجال الأعمال . وقد لاحظ بعض القوم أن وفد مصر قد اقتصر على ممثلى الحكومة ، وخلا من ممثلى الهيئات غير الحكومية ورجال الأعمال.

ورجع وفد مصر وقد حمل بمختلف الآراء عن التلوث فى دول العالم المختلفة وما لبثا الا قليلا حتى ازدهمت الساحة المصرية بالجمعيات غير الحكومية للمحافظة على البيئة ، وامتألت الصحف ببحوث عن البيئة وصدرت مؤلفات عنها وعقدت ندوات حضرها متدربون لتعلم رعاية البيئة ، ورفعت تقارير إلى المؤسسات الدولية عن ذلك النشاط المثمر والمستمر.

وكان يمكن أن يثمر ذلك أثرا فى مصر لو أن القوم نظروا حولهم لبحث شئون البيئة المصرية وما يخصها من تلوث غير أننا لاحظنا ولا حظ الكثيرون أن رعاية البيئة المصرية من قبل هؤلاء اقتصر على استمارة قيم بيئية من الخارج، فالتقليد أسهل كثيرا من البحث والتتقيب ، كما أن ذلك سوف يكون مفهوما لدى الممولين الأجانب وسوف يكون مردوده جيدا ومثمرا ..، وحينما توجه القوم إلى ما يوجد فى مصر كانت ملاحظات عابرة عن الحريق الذى يسبق الجيل الثانى من قصب السكر وحرائق التخلص من بقايا المحاصيل لزراعة محصول جديد نحن فى حاجة إليه كما لفت نظر القوم مداخل مصانع الطوب والأسمنت ، وما حدث السحابة السوداء التى سببت الذعر لمكان القاهرة بعيده .

كل أنواع التلوث هذه موجودة ، وتلفت أنظار المصريين كما تلفت أنظار الأجانب الذين نحرص على إقناعهم بما نقوم به من مهام وهذه الجهود مشكورة ولا تثريب عليها ، نغير أن القوم من باب الاستسهال والإرضاء ازوروا عن المجتمع المصرى ولم يروا حقيقة التلوث الذى يمكن رؤيته ومعرفته لو أننا دققنا النظر فى كثير من شئون الوطن ومنها الانتاج الزراعى .

لقب غرضنا النظر عن التلوث الأعظم فى مصر والذى لا يوجد له نظير فى العالم وهو إلتوث الناجم عن استخدام المخصبات الصناعية فى الزراعة. أن مصر تستخدم سنويا نحو ٧٠٠ كم من المخصبات الصناعية للفدان الواحد من الزمام المزروع بينما يبلغ فى أكثر بلدان العالم استخداما وهى بعض بلدان شرق آسيا ١١١ كجم بينما المستوى العالى لا يزيد على ٢٨ كجم للفدان . وهذه المخصبات يستمر قسم منها فى الأرض ويمتص النبات البعض لينتقل إلينا عبر الطعام والماء الذى نشربه . وقد تأثر المصريون بالتلوث الناجم عن تلك الناجم عن تلك المخصبات على مستوى الفرد حين سبب الكثير من الأمراض التى سوف نعرض لها فيما بعد ، كما أنه بعد عشر سنوات سوف يكون نصيب الفدان سبعة

أطنان من المخصبات مما سوف يكون له أثر تراكمى ينتج جيلا من المصريين ضفء ومعتلين كما سوف يكون سببا فى اختلال الموروثات الجينية وسوف يكون هذا مدار حديثا التالى.

حينما نتحدث عن تلوث المياه المصرية وأثاره فأتنا نعى المياه التى نستخدمها باستثناء مياه الشواطئ المصرية ،وليس معنى هذا أن مياه الشواطئ بريئة من هذا التلوث وبعبارة عنه ، ولكن الآن لنا حديث آخر.

سوف نتحدث عن المياه التى يستخدمها المصريون فى حياتهم العادية مياه الشرب والأكل ومياه الاستخدام المنزلى ورى الزراعة والنقل عبر المجارى الصالحة للمنف كما نعى كذلك مياه الصرف الزراعى والصحى والصناعى.

وحيثما نتحدث عن التلوث فإننا نعى به ذلك التلوث الناجم عن وجود الإنسان وعن نشاطه ، فمجرد وجود الإنسان له آثار ملوثة كما أن لنشاطاته المتعددة فى كل مناحى الحياة من مدنية وزراعية وصناعية آثار ملوثة.

وحيثما نتحدث عن آثار ذلك التلوث فإننا نشير إلى التغيرات التى يحدثها ذلك التلوث فى الإنسان المصرى سواء أكان ذلك التأثير مباشرا من المياه الملوثة أو كان ذلك التأثير عبر الحيوان الذى يمايشه بعض الأناس أو عبر النبات والحيوان الذى يستهلكه الجميع.

وكيما يكون الحديث واضحا فإنه يحسن أن نشير إلى بعض صفات ذلك الإنسان الذى نقصده والتى يمكن أن تكون الأكثر عرضة للتلوث وتأثيرا به وإن نتطرق إلى بعض ملامح مجتمعة الذى يعيش فيه ويتأثر بها يجرى عليه، ومن المناسب أن يكون ذلك هو بداية الحديث.

#### بعض صفات الإنسان المصرى:

ومن الأسف إننا سوف نستشير بعض الملامح البيولوجية ذات الصلة بالتلوث من بعض المتوسطات الشائعة فى كتب الطب عن الإنسان فى بعض البلدان الأوروبية لأن متوسطات الإنسان المصرى ليست معروفة ولم يمت عالم أو جهة بحثية بمحاولة التعرف عليها أو الاحاطة بها.

يحتوى جسم الإنسان على ماء يقدر بنحو ٦٥٪ إلى ٧٥٪ من وزنه ، ويزعم علماء الطب أن القسم الأكبر من هذا الماء (٥٥٪) موجود داخل الخلايا نفسها ، بينما القسم الآخر فإنه يتجول حولها كما يؤكدون أن الأعضاء الحيوية تحتوى على نسبة أكبر من الماء (الكبد ٦٨٪ والكلى ٨٠٪ والمخ ٩٠٪).

ومصدر الماء فى الجسم يتكون من مواد الطعام (٨٠٠-١٠٠٠ سم<sup>٣</sup>) والماء المكون من أكسدة الطعام يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ سم<sup>٣</sup>، والماء الذى يتعاطاه الإنسان يوميا ويتراوح بين لتر ولترتين من الماء كما أن الماء الخارج من الجسم يتراوح بين لترين إلى ٢.٥ لتر يوميا ما بين عرق محسوس وغير محسوس ويخار ماء يخرج مع التنفس وماء يخرج مع نفايات الامعاء ، ويول تفرزه الكلى ويبلغ حجم هذا الأخير البول لتر ولترتين.

وكميات المياه التى يتعاطاها المصرى على اختلاف مصارها تتجول فى الجسم وتختلط بعضها وتتبادل مع بعضها البعض بما فيها من المواد الغذائية

فيها والعالقة بها. كما أنها تخرج من الجسم عن طريق كافة مخارجه من الكلى إلى الرئتين والأمعاء والجلد ولبن الرضاعة عند النساء ودموع الفرح والحزن حاملة معها كثيرا من بقايا التمثيل الغذائي الضارة بالجسم بغير أن أهم عضو في هذا الصدد هي الكلى - ومن الشائع بين الأطباء أن الكلى تستقبل يوميا نحو (١٨٠٠ لتر) من الدم لتتقيتها مما بها من سموم ومواد ضارة ، أى أن دم الإنسان (نحو ٦ لترا) يمر نحو (٢٠٠ مرة) بالكلية يوميا لذلك الغرض. يتراوح حجم البول بين لتر ولترين يوميا .

وهذا معناه أن الإنسان هو نظام مائي يتخلله الماء داخلا خارجا محكما صلته بالبيئة ، وإذا حدث ودخلت إلى الجسم مواد ضارة، وهذا يحدث في غالب الأمر فإن الجسم يحاول التخلص منها أحيانا بإدخالها في مركب كيميائي غير ضار وفي أغلب الأحيان بالكلية وقد يكون ذلك بعد أن تكون قد سببت أضرارا ببعض أعضاء الجسم أو وظائفها .

هذا عن الإنسان المصري من حيث هو نظام مائي.

فماذا عن المجتمع ؟..

سوف نمرض فقط لأحد خصائص المجتمع المصري المعاصر وأكثرها تأثيرا في التلوث وتأثرا به وهي الكثافة السكانية ونعني بها عدد السكان في الكيلو متر المربع من المساحة المأهولة والتي تقدر بنحو ٢٥٤٠٠ كيلو متر مربع.

**عن الكثافة السكانية وتجمعاتها:**

يبلغ عدد المصريين اليوم نحو ٦٨ مليوناً من البشر ، يعيشون على مساحة لا تزيد عن ٢٣% من مساحة مصر أى ٢٥٤٠٠ كم<sup>٢</sup>. وقد تطورت الكثافة السكانية خلال الربع الأخير من القرن العشرين على النحو التالي :

السنة الكثافة السكانية

١٩٧٦ (تعداد) ١٠٥٥ ر

١٩٨٦ (تعداد) ١٢٠٠ ر

د. داود مرقص: السكان والتنمية في مصر ص: ٩٩ - عن عبد الرحيم عمران ص ٤٦ باعتبار المساحة المأهولة ٢٥٤٠٠ كم<sup>٢</sup>.

١٩٩٦ (تقدير) ١٧٢٢ ر١٥

٢٠٠١ (تقدير) ٢٥ ر ١٩٣

٢٠١٧ (تقدير) ٢٥٩ ر ٢٥

ويحدثنا الأستاذ د. إبراهيم الميسوي (انفجار سكاني أم أزمة تنمية ١٩٨٥) أن الأرقام السابقة لا تظهر مدى التكدس السكاني في بعض المدن والمناطق والأحياء . ويؤيده في هذا مؤخرا الجهاز المركزي للتعبئة في تقديره للكثافة التقاضية المتوقعة في بعض مناطق الجمهورية عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠١ في كتابه عام ١٩٩٥ :

### المحافظة الكثافة السكانية فى الكيلومتر المربع

القاهرة	٢٢٩٥٥	٢٥٦٨٦
الجيزة	٥٠٠٦	٥٩١٥
بورسعيد	٧٨١٢	٩١٨٦
المنوفية	١٧٩٨	٢٠٠٢
الغربية	١٧٩٩	١٩٨٣
سوهاج	١٩٣١	٢١٣٦
أسيوط	١٧٧٩	١٩٨٦

### مزيد من التكمس السكلى:

ويبلغ معدل النمو السكانى نحو ٢,٣ ٪ سنويا وبالرغم من النجاح الجزئى لتحديد النسل سواء بفعل ما تقدمه الدولة من مساعدات أو بفعل اقتناع المصريين بجندى تحديد النسل فإن الخصوبة لا تزال مرتفعة ، ولم تنخفض بالقدر الذى كان يأمله المخططون فقد هبطت بما يماثل ١,٨ طفل لتصل إلى ٣,٠ه طفل للمرأة وهو مبط لا يؤدي إلى هبوط كبير فى معدل زيادة السكان وقد أشار د. محمد السيد غلاب إلى هذا (..إذ هبطت الخصوبة الكلية من ٧,٢ إلى ٣,٠ه طفل بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٨٠) وذلك طبقا للمسح القومى للخصوبة الذى أجرى عام ١٩٨٠.

وتحدثنا د. نادية فرج فى الفصل الذى حررته فى كتاب السكان والتنمية فى مصر ١٩٩٤ ص: ٦٤ أنه:..على المعدلات من هذا الانخفاض النسبى فى معدلات الخصوبة الاجمالية إلا أن تلك المعدلات ما زالت مرتفعة، وبالتالى سيستمر معدل النمو السكانى السريع لمدة طويلة قائمة).

وقد أشارت بيانات الأمم المتحدة السكانية عام ١٩٩٥ إلى أن معدل التضاعف وصل إلى ٣١ سنة . ويتنظر أن يبلغ السكان ٨٠,٧ مليون نسمة عام ٢٠١٠ وعام ٢٠٢٥ سوف يبلغ ٩٧,٩ مليون نسمة . ولا شك أن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة أخرى فى الكثافة السكانية إذا استمرت المساحة المأهولة على ما هى عليه..

### هائن يقيم هؤلاء القوم:

ويشير هؤلاء القوم.فى تجمعات متنوعة تتكون من ٢١٢ مدينة كبيرة و٤٢١٥ قرية كبيرة و٢١ ألف قرية صغيرة تابعة، كلها تقع على النيل وفروعه وشبكة الرى. وتغطى شبكة الصرف الصحى ٦٧ مدينة فقط ، أى ٣٢ ٪ من المدن المصرية ويقال أن هناك ١٤٦ مدينة كبرى ينتظر أن تقاوم فيها شبكة للصرف الصحى ، أما عدد القرى المتصلة بشبكة الصرف الصحى فلا تعدو ١٧٠ قرية أى بنسبة ٤ ٪ وهناك ٤٠٤٥ قرية محرومة من الصرف الصحى بالاضافة إلى التوابع البالغ عددها ٢١ ألفا .

وهكذا لابد أن نرى أنه كلما زادت الكثافة السكانية كلما زاد العبء على المرافق وزاد التلوث الناجم عن إتساع التجمعات السكانية. ولا نستطيع أن نغادر حالة المصريين في تجمعاتهم هذه دون أن نشير إلى زيادة التباين بين عدد السكان ومساحة الزمام المزروع والمساحة المحصولية والموارد المائية . ذلك أن زيادة السكان بنسبة أعلى من زيادة الموارد الزراعية الأرضية والمائية قد أدت وسوف تؤدي إلى زيادة الضغط للتكثيف الزراعي مع ما يستلزمه من زيادة في المخصبات الصناعية لتعويض العناصر المستنزفة في التربة ومبيدات الحشرات الآفات والحشائش المتزايدة بزيادة تعاقب الأجيال كما أن ندرة المياه سوف تؤدي إلى إعادة استخدام مياه الري . وسوف نشير إلى ذلك على النحو التالي

#### التباين بين زيادة السكان والموارد الزراعية على مدى القرن العشرين

السنة	السكان بالملايين نسمة	الزمام المنزوع بالملايين فدان	المساحة المحصولية بالملايين فدان	درجة التكثيف
١٨٩٧	٩,٧١٧	٤,٩٤٣	٦,٧٤٢	١,٣٦
١٩١٧	١١,١٩٠	٥,٣٤٧	٧,٦٣٣	١,٤٢
١٩٣٧	١٥,٩٢١	٥,٣١٢	٨,٤٧٤	١,٥٩
١٩٤٧	١٨,٩٦٧	٥,٧٦١	٩,٠٥٢	١,٥٨
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥	٥,٩٠٠	١٠,٢٨٩	١,٧٤
١٩٧٠	٣٣,٢٠٠	٦,٠٠٠	١٠,٨٥٥	١,٨٠
١٩٨٦	٥٠,٠٠٠	٧,٠٠٠	١٢,٨٦٧	١,٨٣
١٩٩٣	٥٦,٤٣٤	٧,٤٠٠	١٣,٠٠٠	١,٧٦
١٩٩٩	٦٣,٨٦٨	٧,٧٠٠	١٣,٥٠٠	١,٧٥
٢٠٠١	٦٥,٠٠٠	٨,٧٠٠	١٤,٠٠٠	١,٦١

وقد حاول المصريون خلال القرن الماضي ملاحقة الزيادة السكانية بزيادة الزمام المزروع باستصلاح الأراضي وزيادة التكثيف الزراعي أي زيادة المساحة المحصولية باستخدام مكثف للمخصبات الصناعية ومبيدات الحشرات والحشائش حتى وصلنا إلى أعلى معدل في العالم رغم ما يمثله ذلك من أخطار.

هذا عن أرض المصريين الزراعية فماذا عن الموارد المائية؟  
ويروى البيان التالي مسار الموارد المائية على مدار سنوات القرن العشرين :



السنة	السكان بالمليون نسمة	نصيب الفرد من مياه النيل
١٨٩٧	٩,٧١٧	٥٠٨٤
١٩٠٧	١١,١٩٠	٤٤١٤
١٩١٧	١٢,٨١٧	٣٨٥٤
١٩٣٧	١٥,٩٢١	٣٤٨٤
١٩٤٧	١٨,٩٦٧	٣٦٠٤
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥	١٨٩٣
١٩٧٠	٣٣,٢٠٠	١٧١٣
١٩٨٦	٥٠,٠٠٠	١١٣٨
١٩٩٣	٥٦,٤٣٤	١٠١٦
١٩٩٩	٦٣,٨٦٨	٨٩٠

وقد حاول المصريون طوال سنوات هذا القرن إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى لمواجهة النقص الحاد فى المياه المتاحة وفى سبيل ذلك تنازلوا عن مواصفات المياه العذبة المتجددة التى تمودوا عليها واستخدموا مياه الصرف رغم ما فى ذلك من مخاطر.

وسوف نرى إلى أى حد تتلوث أنواع المياه المصرية : مياه النيل والرى ، مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى والصناعى والمياه الجوفية.

#### مياه النيل والرى:

تحدث التقرير رقم (٧) الذى تضمنه مشروع الخطة المتكاملة لتنمية الموارد المائية واستخداماتها الذى جرى الاتفاق عليه بين وزارة الرى المصرية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولى الذى بدأ تنفيذه فى أكتوبر عام ١٩٧٧ تحدث عن نوعية المياه بشبكة الرى فزعم أنها ما زالت فى حدود المواصفات المقبولة طبقا للتحاليل التى أجريت. فغير أن التقرير توقع حدوث تغيرات فى نوعية المياه نتيجة لما يجرى من التوسعات الصناعية والبلدية ، وأوصى التقرير بتعاون كافة الجهات المعنية لمع مزيد من المعلومات عن الشبكة فيما يختص بالعمليات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية التى تجرى فى مياهها.

وقد صدق ما توقعه التقرير إذا ما لبثت نوعية المياه أن تدهورت بوتيرة سريعة. فقد جاء فى دراسة أجريت عام ١٩٩٢ قام بها فريق من الدارسين بتكليف من المجلس القومى للخدمات بالمجالس القومية المتخصصة أن ٧٢ مصرفا تصرف فى النيل من أسوان إلى القاهرة وأنها تلقى سنويا نحو ٢٥ مليار متر مكعب من مياه مختلطة للصرف الزراعى والصناعى والصحى دون معالجة ، غير أربعة مصارف تصرف فى فرع رشيد وثلاثة مصارف فى فرع دمياط. وتحتوى هذه المياه على أملاح الفوسفات والنترات الناجمة عن استخدام المخصبات الصناعية وبقايا مبيدات الحشرات والحشائش كما تتلقى هذه المصارف مياه الصرف الصناعى : فيصرف مصنع سماد ميكافى مصرف خور السيل الذى يحمل مياه الصرف الصحى والزراعى إلى النيل شمال أسوان

وتصرف كل مصانع السكر في الوادى (كوم إمبو وأرمنت وقوص ودشنا ونجع حمادى) كما يلقي مصنع الألومنيوم فى نجع حمادى بمخلفاته فى النيل وكذلك مصانع الكوكاكولا والصابون وزيت الطعام بسوهاج وقرب القاهرة تلقى مصانع الحديد والصلب صرفها فى النيل مباشرة ويتلقى فرع رشيد مخلفات مصانع كفر الزيات للصابون والزيت . هذا غير الصرف الصحى والمدنى للمراكب العائمة فى النيل ومنها ٣٠٠ مركب سياحى ومن المفيد أن نعرف أن وزارة الرى قد أعدت بضع مراسى على شواطئ النيل كى ترسو فيها السفن وخاصة السياحية لتصرف فيها ، غير أن هذه السفن لم تجد من يجبرها على ذلك وخاصة أن شرطة المسطحات المائية لا تستطيع ملاحقة القوم .

وخلاصة القول أن مياه الصرف الزراعى والصناعى والصحى فى الوجه القبلى ويبلغ مقدارها ٢٥ مليار متر مكعب تلقى فى النيل مباشرة دون معالجة ، ولم تستطع وزارة البيئة أن تفعل شيئاً سوى منح الشركات وغيرها مهلة بعد أخرى لإجراء معالجة هى غير قادرة عليها فضلاً عن كونها غير راغبة فيها .

ورغم مرور أكثر من ثمان سنوات على هذه الدراسة فإن الأمر بقى على ما كان عليه رغم استحداث وزارة للبيئة خلال هذه المدة .

أما فى الوجه البحرى فإن ما ذكرناه من قبل من أن المدن والقرى قد أنشئت على ضفاف شبكة الرى وأن صرفها يجرى فى هذه الشبكة أو عبر القسم السطحي من المياه الجوفية وهو على صلة مباشرة بالترع والمصارف يكفى لتوضيح الصورة . غير أنه يبقى أن نتذكر أننا كلما انحدرنا مع النيل من الجنوب إلى الشمال كلما زاد ما تحمله المياه من مواد ملوثة . هذه المياه هى التى نروى منها الزروع ونسقى الحيوان ونستخدمها للشرب وللأغراض المدنية الأخرى .

وهناك دراسة ميدانية أشارت لها دراسة (المياه والأراضى الزراعية فى مصر) من إصدارات مصر ٢٠٢٠ قام بها الأستاذ محمد بسيونى عن تلوث مياه الترع القرعية عن بعض ترع محافظة القليوبية قدمت للمؤتمر العلمى الدولى الخامس كلية الهندسة جامعة الأزهر ١٩٩٧ : وجاء فى الدراسة ( ٠٠٠ ) وقد تجاوزت معظم دلائل التلوث الحدود المسموح بها بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ووصلت قيم هذه الدلائل إلى أعلى تقدير لها فى نهايات الترع وفى فترات البطالة وتجاوزت قيم تركيز أيون الهيدروجين (PH) وهو مقياس الحموضة أيضاً حدود القانون ، كما وصل تركيز الأوكسجين الذائب إلى أقل من المسموح به فى القانون ، ووصلت قيم الأوكسجين الممتص إلى أعلى من حدود القانون وفى هذا دلالة على وجود المواد العضوية كنتيجة لمخلفات الصرف الصحى غير المعالجة وهذا يؤثر على نمو الأحياء المائية والأسماك .

#### المياه الجوفية:

والمياه الجوفية هى أحد امكانيات مصر المائية ، وتمثل مخزوناً تلجأ إليه كى نستكمل احتياجاتنا المائية ، لذلك فإن المحافظة عليها يجب أن تكون فى نفس مستوى المحافظة على سلامة المياه السطحية . غير أن الواقع يختلف عن هذا تماماً ففى دراسة أجراها معهد بحوث المياه الجوفية وعرضت فى ندوة المائدة المستديرة (٥ أكتوبر ١٩٩١) لبحث تخطيط وتطوير المياه الجوفية أثبتت الدراسة تلوث المياه الجوفية من

جراء الاستخدامات المدنية والزراعية .وقد اتضح أن هذا التلوث قد غير نوعية المياه بحيث أصبحت غير صالحة للاستخدام دون معالجة مكلفة. وقد أخذت عينات الدراسة خلال شهور مايو ويونيو ويوليو (١٩٨٩) وأجريت التحليلات في معامل المركز القومي للبحوث ومعامل وزارة الصحة ومعامل مركز بحوث المياه . وكانت العينات مأخوذة من مناطق بلبس وشبين القناطر وامبابة وبني سويف وأبو رواش والجبل الأصفر والمنصورة بالجيزة ومنطقة البستان بمديرية التحرير. (مجلة علوم المياه عدد أكتوبر)

### مياه الشرب:

#### عن شبكة مياه الشرب:

رغم أن شبكة مياه الشرب النقي تصل إلى أغلب بقاع مصر إلا قليلا ، فهناك شكوك دائمة تدور حول كفاءة هذه الشبكة . وتحديثا مجلة المصور (عدد ٤٠١١ في ٢٤ أغسطس ٢٠٠١) عن تقرير للمركز القومي للبحوث الطبية أن أغلب شبكات مياه الشرب متآكلة وتعرض للكسر مما أدى إلى تسرب مياه الصرف الصحي إليها.

وقد أشارت دراسة (المياه والأراضى الزراعية في مصر إصدارات مصر ٢٠٢٠) إلى تلك المشكلة وأرجعت ذلك إلى نقص الصيانة لشبكة مياه الشرب القديمة فقد اكتفت الهيئة القومية لمياه الشرب بالصيانة العلاجية ولم تمر انتباهها للصيانة الوقائية فاقصرت الصيانة على عمليات الطوارئ باستبدال المواسير التي تتفجر أو التي تزداد الشكوى من نوعية مياهها ، كما أشارت إلى عدم وجود بيانات فعلية عن الشبكة على المستوى القومي أو المحلي.

#### عن مواصفات مياه الشرب:

أما عن مواصفات مياه الشرب هذه فقد ظلت مصر تتبع المواصفات التي قررتها منظمة الصحة العالمية عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٩٥ مع أن المنظمة قد غيرت تلك المواصفات عام ١٩٨٤ ثم عدلتها مرة أخرى عام ١٩٩٢ . وفي عام ١٩٩٥ غيرت مصر مواصفات المياه لتماثل مواصفات الهيئة الصحية العالمية بإصدار القرار الوزاري رقم ٨ في ١١ مارس عام ١٩٩٥ بالمواصفات الجديدة وهي تطبيق مواصفات الهيئة الصحية العالمية إلا في بعض المواد ، حيث لم تحدد المواصفات المصرية الحد الأعلى من النترات مع أنها من أهم ملوثات المياه في مصر.

(راجع النجاوى ص: ٥٤ ومحمد مدحت مصطفى - اقتصاديات الموارد المائية ص: ٣٤١)

#### مياه الصرف الصناعي

في دراسة لمعهد التخطيط القومي عن الآثار البيئية للتنمية الزراعية (نوفمبر ١٩٩٢ أن إجمالي أحمال التلوث الناجمة عن الصرف الصناعي تبلغ ٢٢٧٥ طنا في اليوم . أشار أ. د. محمد مدحت مصطفى أستاذ زراعة النخوة (٢٠٠٠) إلى أن تلك الأحمال تبلغ يوميا : ٦٥٨ طنا مواد كيميائية و ١١٥١ طنا مواد صلبة ذائبة و ٢٩٦ طنا مواد عالقة و ١٦٨ طن شحوم وزيوت و ٢ طن معادن ثقيلة.

وحتى اليوم لم نستطع الفصل بين شبكة مياه الصرف الصناعي عن شبكات الصرف الاخرى أو المعالجة رغم صدور القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ والقوانين اللاحقة له.

### مياه الصرف الزراعي :

اضطر المصريون إلى استخدام مياه الصرف الزراعي لسد فجوة الاحتياجات المائية التي سبق ذكرها . وتقول وزارة الموارد المائية والري أنها تحرص على مراقبة مواصفات مياه الصرف وذلك عبر اقامة ٩٠ نقطة على المصارف ومحطات الصرف وذلك لدراسة مياه الصرف.

وتقول مصادر وزارة الري أن ملوحة مياه الصرف عموما تجعلها صالحة للاستخدام في الري بعد خلطها بمياه نهر النيل بنسبة ١:١٠.

وتبلغ كمية مياه الصرف الزراعي المستخدمة حاليا في الري ٣٠٦٦ مليون متر مكعب ، وتخطط الوزارة لزيادتها إلى ٦٩٠٠ مليون مترا مكعبا بزيادة المستخدم منها في الوجه البحري والفيوم، وتمثل الأرقام التالية الزيادة في مياه الصرف التي سوف تستخدم في مختلف المناطق بالمتر المكعب.

منطقة شرق الدلتا ٢٠٠٠ مليون

منطقة وسط الدلتا ٣٩٥ مليون

منطقة غرب الدلتا ١٠٥٠ مليون

الفيوم: ٣٩٠ مليون

اجمالي : ٢٨٥٢ مليون

غير أن المخطط القومي للمياه **WATER MASTER PLAN** يقدر ما يمكن استخدامه من مياه الصرف الزراعي بـ ٥ مليارات متر مكعب عام ٢٠٠٠ ، وهذا أقل من تقدير وزارة الري الذي يصل بها إلى ٦٩٠٠ مليون مترا مكعبا.

وفيما يختص بخواص المياه فقد لاحظت مصادر معهد بحوث الصرف أن ملوحة مياه الصرف ما فتئت تزيد من متوسط ٨٥١ جزءا في المليون عام ١٩٨٤ إلى ١٢٥٣ جزءا في المليون عام ١٩٩٠ . وكان أكثرها ملوحة مياه صرف وسط الدلتا (١٥٨٧) جزءا في المليون، بينما كان أقلها ملوحة شرق الدلتا حيث سجل ١٠٩٤ جزءا في المليون عام ١٩٩٠ ، بينما كان متوسط ملوحة مياه ٧٤٤ صرف غرب الدلتا وسطا حيث سجل ١١٤٢ جزءا في المليون . وليس هناك تفسير لهذا التدهور في نوعية مياه الصرف بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٠ إلا تساعد استخدام المخيمات الصناعية وخاصة أن مشروعات ترشيد الري لم تقطع من المراحل ما يجعل مياه الصرف أقل كمية وأكثر تركيزاً.

متوسط الملوحة في المناطق المختلفة بين سنتي ١٩٨٤ و ١٩٩٠

١٩٩٠	عام ١٩٨٤
وسط الدلتا ٧٨٢	١٥٨٧
شرق الدلتا ٨٣٢	١٠٩٤
غرب الدلتا ٩٥٥	١١٤٢

د. حسن عامر/ معهد بحوث الصرف يناير ١٩٩٢ (مشروع إعادة استخدام مياه الصرف الري)

ومن المعروف أن متوسط ملوحة مياه النيل تبلغ ٢٥٠ جزءاً في المليون .  
وبالنسبة لإجمالي مياه الصرف، فإن هناك كميات قليلة تتصف بملوحة  
مقبولة وهناك مقادير أخرى كبيرة تزيد ملوحتها كثيراً وذلك على النحو التالي:

أقل من ١٠٠٠ جزء في المليون ١١٣٣ مليون متر مكعب

١٠٠٠-١٥٠٠ جزء في المليون ٢١٨٠ مليون متر مكعب

١٥٠٠-٢٠٠٠ جزء في المليون ٢٧٧٢ مليون متر مكعب

٢٠٠٠-٣٠٠٠ جزء في المليون ٧٠٢ مليون متر مكعب

أكبر من ٣٠٠٠ جزء في المليون ٥٢٣٦ مليون متر مكعب

إجمالي مياه الصرف حسب أرقام ١٩٩٠ - ١٣١٢٤ مليون متراً مكعباً

يناير ١٩٩٢ د. محمد حسن عامر مدير معهد بحوث الصرف

وخطط وزارة الري لاستخدام مياه الصرف تغطي خمسة مناطق:

#### (١) مشروع ترعة السلام:

يتضمن استصلاح ٥٨٥ ألف فدان في سهل الحسينية بمنطقة شرق الدلتا  
وفي سيناء بالشريط الساحلي بين رمانة والعريش ويشمل سهل الطينة . وتروى  
هذه المساحة من ترعة السلام التي يبلغ تصرفها ٤٤٥٠ مليون متراً مكعباً في  
العام تأخذ مياهها من مياه الصرف الزراعي من مصارف حادوس والسرو  
وفارسكور في حدود ٢٣٤٠ مليون متر مكعب ومن النيل في حدود ٢١١٠ م<sup>٣</sup>  
سنوياً.

#### (٢) مشروع وسط الدلتا:

يتضمن استصلاح ١٣٤ ألف فدان في مناطق حفير شهاب الدين والخاشعة  
والبرلس والكوم وأم دنجل . وتستخدم مياه محطات صرف حفير شهاب الدين  
والحامول ومصرف نمرة ٧ و ٨ و ١٠ و ١١ . وتتراوح الملوحة بين ٦٥٠ جزء في  
المليون في محطة صرف الحامول و ١٦٠٠ جزءاً في المليون في محطات صرف  
حفير شهاب الدين ونمرة ٧ وتبلغ كمية المياه المطلوبة ١٤٧٠ مليون متر مكعب  
ومياه الصرف التي سوف تستخدم تصل إلى ٧٢٥ مليون متراً مكعباً تخلط بمياه  
النيل بنسبة ١ : ١.

#### (٣) منطقة غرب الدلتا:

وتبلغ المساحة التي سوف تستصلح ٣٦ ألف فدان، منها ٢٠ ألف فدان لمنطقة  
برسيق و ١٦ ألف فدان بالبوصيلي . وتتطلب ٣٩٦ مليون متراً مكعباً من المياه  
وتأخذ مياه الصرف الزراعي من محطة حلق الجمل بمصرف أذكو ومحطة  
البوصيلي على مصرف الطرد . وتتراوح الملوحة بين ٩٥٠ و ١٨٠٠ جزء في المليون  
وسوف تستخدم من هذه المياه ١٦٢ مليون متراً مكعباً من إجمالي مياه صرف  
مقدارها ١٢٠٠ مليون متر مكعب وسيجري الخلط بنسبة ١ : ١ .

#### (٤) مصرف العموم:

وقد نشأت الحاجة إلى استخدام مياه مصرف العموم بعد التوسع في حركة  
استصلاح الأراضي الطموحة في مناطق التويارية وغرب التويارية والساحل

الشمالي الغربي وتقدر المساحة التي يمكن استصلاحها بنحو ٦٠٠ ألف فدان، علاوة على امتداد آخر للاستصلاح على الساحل الشمالي الغربي مستقبلا.

ويعتمد مشروع مصرف العموم على استخدام مياه محطات صرف أبو حمص والشريعة وتروجة وحارس والنشودة ومريوط ثم أخيرا محطة ظلمبات المكس.

وقد تبين أن مياه محطات المكس والقلعة ومريوط وحارس لا تصلح للرى إذ أن ملوحتها لا تقل عن ١٠٠٠٠ جزءا في المليون خلال العام كما تبين أن مياه محطة تروجة ذات ملوحة زائدة خلال شهور نوفمبر وديسمبر ويناير وفبراير . وتقرر الاكتفاء بمياه محطة الشريعة وأبو حمص خلال هذه الشهور.

وقد تقرر استخدام ٩٩٦ مليون متر مكعب سنويا تتراوح ملوحتها بين ١٨٧٦ جزء في المليون في شهر أكتوبر و٢٥٤٥ جزء في المليون في شهر فبراير . وهذا يتطلب دوام مراقبة المياه على مدار العام وفي كل القطاعات.

#### (٥) منطقة الفيوم :

يبدو أن الاتجاه إلى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في رى أراضى الفيوم يرجع إلى صعوبة زيادة مقنتها من مياه النيل لأن ذلك يتطلب توسيع وتعميق جمرور بحر يوسف في مسافة ١١٠ كم ، نواضر حصن واصف والنزلة والبسات وقارون ووهبي وابشواى وبحر الفرق مع تعديل المنشآت الصناعية المقامة عليها ، غير أن هذا يتكلف كثيرا . لذلك خططت وزارة الرى لإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في رى أراضى الفيوم ، وذلك في خمسة مواقع ، ويصل تصرف مياه الرى المستخدمة في الزراعة إلى ١٠ إلى ١٠ متر مكعب / ثانية أى نحو ٢١٥ مليون متر مكعب سنويا .

وهكذا تبلغ كمية مياه الصرف الزراعي المقرر استخدامها حتى عام ٢٠٠٠ نحو ٤٤ مليار مترا مكعبا . ومن المعروف أن هذه المياه سوف تخلط بمياه عذبة نيلية بنسبة ١:١ . كما أنه من المعروف أن هذه المياه سوف تستخدم دون أى معالجة ، وأنما سوف تخلط بمياه النيل بنسبة ١:١ .

ومورد مياه الصرف المخصصة للخلط بمياه النيل هي المصارف الكبرى التي تصرف فيها أيضا مياه الصرف الصحي وتحمل مياه الصرف الزراعي قسما كبيرا من المخصبات الصناعية والمبيدات . ومن الجدير بالذكر أن مصر تعتبر من أكبر البلاد استهلاكاً للأسمدة الصناعية ، فهي تستهلك سنويا أكثر من ٦ ملايين طن أى أن فدان الزمام يتلقى أكثر من ٧٠٠ كجم من تلك الأسمدة سنويا . وكى نتبين فداحة الأمر نشير إلى ما نشره البنك الدولي في ١٤ فبراير ٢٠٠١ في دراسة عن الأرض في العالم اتضح منها أن معدلات استهلاك دول العالم من الأسمدة الصناعية يجرى على الوجه التالي :

المنطقة	كجم لكل هكتار	كجم للفدان
شرق آسيا	٣٦٥	١١١,٣
أوروبا	١٥٨,٤	٦٦,٥
أمريكا الشمالية	١٠١,٨	٤٢,٨
جنوب آسيا	٨٨,٨	٣٦,٦
جنوب شرق آسيا	٨٢,٨	٣٦

٢٦	٦٢٫١	أمريكا الجنوبية
٢٥٫٧	٦١٫١	غرب آسيا وشمال افريقيا
٨٫٧	٢٠٫٨	الاتحاد السوفيتى سابقا
٠٫٥	١١٫٦	افريقيا جنوب الصحراء
٢٧٫٧	٨٩٫٧	المتوسط العالمى

وهذا يوضح فداحة التلوث بالمخصبات الصناعية فى مصر وهو تلوث ضرورى لأنه تلوث لابد منه للحصول على المحاصيل الزراعية اللازمة لغذاء عدد متزايد من السكان.

وتحتوى المخصبات الصناعية على كيماويات ضارة بالجسم البشرى ولها تأثير على الموات.

ويحسن هنا أن نشير إلى إعلان بعض المسئولين عن انخفاض استخدام مبيدات الحشرات الزراعية ومبيدات الحشائش من ٢٤ ألف طن إلى أربعة آلاف طن . ولانملك فى مواجهة هذه الأرقام الرسمية إلا إلى الاحتكام للملاحظة اليومية أو القيام بدراسات ميدانية ، أو حتى باستطلاع الراى بين الفلاحين المصريين.

وتظن الحكومة أن عدم توزيع المبيدات بواسطة الحكومة سوف يجعل المبيدات زحل تداولا . غير أن استيراد تلك المواد أصبح حرا بعد تحرير مستلزمات الزراعة وقد ضاعف القطاع التجارى استيراده لتلك المبيدات وضاعف الفلاحون من استخدامه بعد أن تغلت الحكومة عن مباشرة توزيعها وذلك للتغلب على الأجيال المتلاحقة من آفات الزراعة الناجمة عن التكتيف المحصولى.

وقد فاجأتنا الحكومة فى الملحق رقم (١) عن انجازاتها خلال السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ بأن الحكومة بسبيل حصر المواد الكيماوية والأسمدة والمبيدات التى توقف استخدامها فى الدول المتقدمة لتأثيرها الضار على الصحة ووضع نظام للسيطرة على دخولها إلى مصر.

ولاشك أن المستقبل سيحمل لنا أخبارا أخرى غير سارة فقد بشرتنا د. شادى عبد الجواد مدير معهد بحوث الصرف ( ... أن استراتيجية السياسة المائية حتى عام ٢٠١٧ تقضى بتدوير مياه الصرف الزراعى من مرتبتين إلى ثلاث مرات .. ) وذلك فى تصريحها للمجلة الزراعية عدد أكتوبر ٢٠٠١ ، ويحذر من ذلك د. كمال سليمان أستاذ الري والصرف بهندسة القاهرة الآن مصر لايتوفر لديها التقنية لإعادة استخدام مياه الصرف أكثر من مرة.

#### محاذير فى استخدام مياه الصرف الزراعى :

وإذا توسعنا فى استخدام مياه الصرف الزراعى فى الري فإن علينا أن نراقب التربة باستمرار ونجرى عليها تحليلات نصف سنوية . كما يجب علينا أن نراقب مراحل الانبات والنمو والنضج للمحاصيل الزراعية . وذلك من أجل وقاية التربة والنبات وبالتالي الانسان من أثار الملوحة والتلوث . كما يجب علينا أجراء

غسيل للتربة كلما ثبت تغير غير موات فيها . وهذه عمليات تتطلب الدقة في قياس التلوث الملحي والدقة في توقيت الغسيل وأجراءاته حتى لا تنفصل العناصر الغذائية من الأرض . كما تتطلب إلى جانب ذلك نمو في بلد يلجأ إلى التمويل الأجنبي فيما صغر وجل من الأمور . كما يتطلب دقة لا تتوفر لإدارة تفتقد الحد الأدنى من الدراية .

#### المياه الجوفية:

ولا يقتصر التلوث على مياه النيل والشرب والصرف الزراعي . فقد سبق أن علمنا بتلوث المياه الجوفية : وقد أثبتت التحليلات لعينات مأخوذة من مناطق بلبس وشبين القناطر وأمبابا وبنى سويف وأبو رواش والجبل الأصفر والمنصورة بالجيزة ومنطقة البستان بمديرية التحرير أنها ملوثة . مجلة علوم المياه عدد أكتوبر ١٩٩١

#### تلوث البحيرات المصرية:

بقيت كلمات عن البحيرات المصرية . وقد كانت البحيرات ما عدا بحيرة قارون تعتمد على توازن بين مياه النيل التي كانت تصل إليها وبين مياه البحر المتوسط ، وقد انتهى ذلك التوازن بإلقاء مياه الصرف الزراعي والصحي فيها ، ومع انتهاء ذلك التوازن انتهى دور هذه البحيرات ، فقد زادت الملوحة والملوثات وانخفض الإنتاج إلى أقل من الربع وما ينتج من أسماك يعاني من تلوث مصدره مياه الصرف الصحي والزراعي .

#### حول القوانين :

في عام ١٩٦٢ صدر القانون رقم ٦٣ وقد أوجب أحكام القانون ضرورة معالجة المخلفات السائلة من المنشآت الصناعية التي يتم صرفها على شبكة الصرف الصحي وبعد سنوات ثبت عدم جدواه فصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ . وأخيراً صدر القانون رقم ٤ في ٢٧ فبراير ١٩٩٤ ، وهو شامل لكل عناصر التلوث .

وصدرت اللائحة التنفيذية له بعد نحو ستة يقرر رئيس مجلس الوزراء بالقرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٩٥ في ١٨ فبراير ١٩٩٥ وقد أعطى القانون مهلة قدرها ثلاث سنوات من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية كي توفق المؤسسات أوضاعها ، أي أن المهلة بلغت ٤ سنوات ومع ذلك فإنه لأن لم توفق المؤسسات أوضاعها ، وكانت محاولة تطبيق سببا في إخراج وزيرة البيئة من الوزارة الأخيرة . ويحدثنا د . أحمد فؤاد النجماوى بمباراة ساخرة في كتابة القيم (تكنولوجيا معالجة الماء والصرف الصحي - ٢٠٠٠) (ويمقارنة هذا القانون بالقوانين الدولية الأخرى ، نجد أن القانون المصري أكثر تشدداً في أحكامه إذا قورن مثلاً بالقانون المائل في المملكة المتحدة).

#### العناصر الملوثة:

رأينا أن مصر تقيم على شبكة الري ، وأن مياه الصرف الزراعي البالغة نحو ١٣ مليار متر مكعب يستخدم منها نحو ٢٠٠٠ مليون متر مكعب في الري ، على أنه يجب أن نضع في الاعتبار أن مياه الصرف الزراعي التي لا تستخدم في الري تتصل بشبكة الري عن طريق المياه الجوفية السطحية فلا توجد طبقة عازلة بينهما



وتتحرك العناصر الذائبة في مياه الصرف الزراعي إلى شبكة الري. وعلمنا أن الصرف الصحي لمصر كلها يلقى في شبكة الري أو شبكة الصرف التي لا يعزل بينهما عازل. وتقدر مياه ذلك الصرف الصحي بنحو ٤ مليارات متر مكعب سنويا، كما يبلغ حجم مياه الصرف الصناعي نحو ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا.

فما الذي تحتوى عليه هذه المياه:

والعناصر التي تحتوى عليها هذه المياه هي من بقايا المخصبات الصناعية التي لم تمتصها جذور النبات وبقيت في التربة ومن ثم مياه الصرف الزراعي أو عبر المياه المطحية إلى شبكة الري. وهي أيضا من مبيدات الحشائش والحشرات التي استخدمت. كما تحتوى هذه المياه على ما يوجد في مياه الصرف الصناعي والصحي هي مجموعة من العناصر والمركبات الكيميائية من المفروض ألا يمرض لها الإنسان مثل النحاس والزنك والزرنيق والرصاص والحديد والنيكل والصبوديوم والبوتاسيوم والكاديوم والفوسفات والنترات والتايتريت ومبيدات مثل أمبير وريلدان وكوراكرون وكندو ولارنين وغيرها من المبيدات المتداولة.

كما تمثل المياه الملوثة بيئة صالحة لنمو الميكروبات والفطريات المسببة للأمراض وأهمها الأميبا والسلمونيلا المسببة لأمراض التيفويد والبارانتيقيود وهي الأمراض التي أطلقت عليها وزارة الصحة لقب أمراض الصيف تخفيفا لوقعها على المواطنين.

### آثار تلوث المياه:

#### في معنى التلوث

ويعد هذا المرض للمصري : بعض داخلياته البيولوجية وبعض أحواله المجتمعية يحسن بنا أن نتطرق إلى ما نطلق عليه تلوث المياه المصرية. إننا بصدد اختلاط أحد موارد الحياة الأساسية وهي الماء بعناصر فاسدة ومفسدة تغل بالشروط الأساسية اللازمة للجسم كي يقوم بالوظائف الحيوية لاستمرار حياة الأفراد ، كما تغل بالتوازن الوراثي في عملية انتقال الصفات الوراثية اللازمة لبقاء الأمة المصرية . وهذا الاختلال على المستويين : المستوى الوظيفي الفردي ، والمستوى الوراثي ينتج عنه أثارين على درجة كبيرة من الخطورة . ففي حياة الأفراد سوف يتدهور أداء أعضاء الجسم لوظائفه الحيوية فيصيح الأفراد ضعفاء في مواجهة المرض وغير قادرين على أداء ما يمكن أن يكون ضروريا لهم وللمجتمع . أما اختلال التوازن الوراثي فإنه سوف ينتقل إلى الأجيال القادمة عناصر وراثية غير مواتية للحياة في عالم الأقوياء .

وهذا معناه إننا قد نصبح فتجد أنفسنا وقد أصبحنا أناسا من الدرجة الثانية. لقد عرضنا أن المصريين البالغ عددهم نحو ٦٥ مليوناً من البشر يقيمون في مدينتهم وقراهم التي سبق ذكرها والتي تقع على شبكة الري المصرية التي تبلغ أطوالها ٥٠ ألف كيلو متر ، وعلمنا أن هذه التجمعات قلما تمتعت بصرف صحي

، ولذلك فأنها تدفع بصرفها الصحي إلى شبكة الري التي تقيم عليها وإلى القسم السطحي من المياه الجوفية وهذا بدوره على صلة وثيقة بشبكة الري وشبكة الصرف . وهذا يعني أن كل مخلفات الإنسان المصرى وحيواناته ونشاطاته الزراعية والصناعية تختلط بمياه شبكة الري وتحمل إليها ماتحويه من مواد كيميائية ومن ميكروبات وطفيليات.

وهنا يجب الانتباه إلى أن الماء هو الحامل الرئيسي للمادة الملوثة ، وأن هذا الماء هو الذى يوصل لنا هذه المادة . ومادام الأمر كذلك فإن درجة تعرضنا للملوث هي التي تحدد تأثيرنا به.

ويتعامل المصرى نحو ٢٩ لتر من الماء يوميا فى طعامه وشرا به . فإذا كان هذا القدر يحتوى على درجة من التلوث ، فإن على الكلى أن تتعامل مع هذا التلوث بالإضافة إلى ناتج التمثيل الغذائى الذى سبقت الإشارة إليه فى مواصفات المصرى ، لذلك فإنها قد تتوء بهذا الحمل الثقيل . وفى نفس الوقت فإن الكبد يقوم بدمج بعض الكيماويات الضارة مع بعضها أو مع عناصر أخرى تخلفها كي تصبح أقل ضررا وكى تتمكن الكلى من إفرازها مع البول . وهكذا يضاف عبء التلوث إلى عبء المواد الضارة الناجمة عن التمثيل الغذائى . فلا غرو إذا أصبحنا فى مصر نواجه بحالات متزايدة من القصور الكلوى والكبدى التي تتطور سريعا إلى حالات من الفشل الكلوى والكبدى . ولعل كثرة هذه الحالات ملحوظة عند المصريين هذه الأيام ، ويدعم هذه الملاحظات مانشرته مؤخرا مجلة المصور ( عدد ٤٠١١ الصادر فى ٢٤ أغسطس عام ٢٠٠١ ) عن وزارة الصحة عن انتشار أمراض التهاب الكبدى الوبائى والفشل الكلوى . فإذا عن لأحد الاحتجاج بأن مياه الشرب النقية قد امتدت إلى أغلب المناطق فإن تقريراً للمركز القومى للبحوث الطبية فى نفس العدد من المجلة يشير إلى أن أغلب شبكات مياه الشرب متآكلة وتعرض للكسر مما أدى إلى تسرب مياه الصرف الصحي إليها ، وهى أحوال مشهودة سبق الإشارة إليها عند الحديث عن شبكة مياه الشرب .

ولا يقتصر الأمر على أمراض الكلى والكبد ، فجميع أعضاء الجسم تتضرر من التلوث ، فمن ذلك نخاع العظام التي قد تصاب بغير من التلف يجعلها غير قادرة على صناعة عناصر الدم . وهناك وهن العضلات الذى يؤدي إلى عدم القدرة على القيام بالعمل على وجه مرضى . وتؤدى بعض الملوثات إلى جعل الجسم غير قادر على الاستفادة من الطعام . وبعض المركبات مثل الفوسفات والنترات تؤدي إلى الإقلال من إحساس الإنسان بالزمن والمكان وضهور الإحساس بالموجودات . ومعنى ذلك أن الإنسان يتعرض بالتلوث إلى حالة من عدم الكفاءة فى القيام بالعمل .

غير أن أخطر ما فى الأمر هو عدم إحساس المجتمع بأن أخطر أنواع التلوث هو ذلك التلوث الضرورى الذى نضطر إليه اضطرارا وتدفع إليه دفعا لاجيلة لنا فى ظل الأوضاع الراهنة ، وهو الناجم عن زيادة استخدام المخيمات الصناعية والاضطرار إلى استخدام مياه الصرف والاندفاع دون تبصر إلى إعادة استخدامها أكثر من مرة . أنه تلوث أصابنا بأضرار بالغة فى الماضى القريب ويهدد الحاضر ويحيط مستقبل الأمة بالشكوك .

فى سبتمبر ٢٠٠٠ عقدت كلية العلوم بجامعة القاهرة مؤتمر ( الحد من مخاطر البيئة ) حضره وزراء الكهرياء والبيئة والتعليم العالى والبحث العلمى والانتاج الحربى ورؤساء وأساتذة الجامعات ، كما شارك فيه الخبراء من ١٥ دولة عربية و١٩ دولة أجنبية ، ولم يحضر وزير الرى والزراعة . وصدرت التوصيات وليس بها مايشير إلى التلوث الضرورى وهو الناجم عن المخصبات الصناعية والمبيدات .

ومن دواى الأسى والأسف أن بعض كبار العلماء يرون أن استخدام الأسمدة الصناعية فى مصر لايزال دون المستوى دون دراسة جادة توضح دعوامهم .  
**دعوة إلى الصقوة :**

ومن الأضرار بل الكوارث الناجمة عن عدم احساس المجتمع وتقديره لأثار ذلك التلوث الضرورى أن يقفز المسئولون من قادة الرأى العام وإدارة المجتمع إلى اقتراح الحلول السهلة التى يقترحها المالم الخارجى لمعالجة مشكلات لانمائى منها دون التعمق فى دراسة المسألة دراسة متأنية ومتعمقة ينشغل بها علماء مصر فى العلوم والطب والهندسة والأحياء والزراعة والرى والنفس والاجتماع .  
إن تبنى وجهة نظر أوروبية فى مسألة التلوث تشى بأن المجتمع لم تتخلق بعد له قيادة علمية وأعية وورصينة ، وأن المجتمع لا يتمتع بإدارة لها قدرة على التمتع فى الواقع والتقيد به . وهذا معناه أن المجتمع فى طريقه إلى التاكل .

## قالوا ...

♦ أنا أحب التراث العربى ، ولا يقف بينى وبينه حجاب وأنا أعتز بالجيد فيه ، ولكنى أيضا أعتقد أنه ليس مقدسا ، وأن فيه غشاء كثير لا يستحق الأحياء .

**المؤرخ الفلسطينى**  
**د. إحسان عباس**

♦ كن شديد التسامح مع من يخالفك فى الرأى ، فإن لم يكن رأيه كل الصواب ، فلا تكن أنت كل الخطأ بتشبثك برأيك .

**شبلى شمىل**

## حق العودة

مبادئ حقوق الإنسان والقرارات الدولية وأبرزها القرارات رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ الذي صدر إثر عمليات الطرد والتشجير الجماعيين للفلسطينيين بعد تدمير قراهم ومدنهم ، والقرار رقم ٢٣٧ لعام ١٩٦٧ الصادر من مجلس الأمن ( تعني أن " العودة " هدف رئيسي لحركة النضال الفلسطيني .

( ولا يستطيع أحد أن يتخاضى عن حقيقة أن أكثر من نصف الشعب الفلسطيني مازال يعيش في الشتات . ولا يستطيع أحد أن يتجاهل أن يوغوسلافيا تعرضت لحرب تدمير على مدى حوالي ثمانين يوما بحجة إعادة اللاجئين الذين فرحوا من إقليم كوسوفو إلى ديارهم )

اللاجئون الفلسطينيون يتوزعون بين عدة دول ، منها لبنان والأردن وسوريا . بل أن هناك نحو ٢٥٠ ألفا من العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر .. هم لاجئون في أرضهم !

وما يضاعف من حدة المشكلة أن هناك لاجئين تم تشريحهم بعد إبادة مخيماتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة .. وأصبحوا لاجئين للمرة الثانية أو الثالثة إذا كانوا أصلا من لاجئين ١٩٤٨ !

البيان الذي صدر في عمان في ٢٠ مارس عام ٢٠٠٠ ، ووقع عليه نحو مائة شخصية فلسطينية من فلسطين ولبنان والأردن وسوريا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا ، يعلن عدم القبول بنتائج أي مفاوضات يتم التنازل فيها عن حق اللاجئين أو المهجرين أو النازحين في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي طردوا منها منذ عام ١٩٤٨ .

والبيان يتفق تماما مع مبادئ حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة وكل المواثيق الدولية . وقد حان الوقت لإعادة شرح " حق العودة " ومأساة اللاجئين الفلسطينيين في كل المحافل الدولية .

### نبيل زكي

دام الانتظار لأكثر من ٥٣ عاما .. ومازال خمسة ملايين لاجئ فلسطيني يعملون بالعودة إلى الوطن . وقد ربطت الحركة الصهيونية لجراح مشروعيها لإقامة كيانها بقدرتها على طرد السكان الفلسطينيين من بلادهم وإحلال المستوطنين اليهود من كافة بقاع الأرض ، محلهم .

وفي عام ١٩٤٨ نجحت الحركة الصهيونية في إقامة إسرائيل على نحو ٧٨ في المائة من مساحة فلسطين ، التي تتجاوز ٢٧٠ ألف كيلو متر مربع ، وطرد ٨٥٠ ألفا من الفلسطينيين خارج أرضهم . واعتبر حكام الدولة العبرية مجرد وجود " الأقلية العربية " في أرضها خطرا عليها .. فانتهجوا استراتيجية استهدفت الاستمرار في الإرهاب لاجئين الفلسطينيين على الرحيل وتفريغ الأرض من أهلها الشرعيين . كذلك قام الجيش الإسرائيلي بارتكاب العديد من المجازر - دير ياسين - اللد - الرملة - كفر قاسم - الطنطورة - بلد الشيخ .. وخلال فترة الحكم العسكري الإسرائيلي ( ١٩٤٨ - ١٩٦٦ ) ، استهدرت إسرائيل نحو ٣٤ قانونا لمصادرة الأراضي العربية ، غير أن المصادرة بلغت أوجها في مارس ١٩٧٦ ، الأمر الذي أدى إلى تسجير انتفاضة يوم الأرض في الثلاثين من مارس ١٩٧٦ .

ورغم أن فلسطيني ١٩٤٨ الذين ارتفع عددهم من ١٥١ ألف عام ١٩٤٨ إلى نحو مليون ومائتي ألف فلسطيني الآن ، يمثلون ١٨ في المائة من سكان إسرائيل ، إلا أنهم لا يملكون سوى ٣ في المائة من الأراضي التي أقيمت عليها إسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى هذه الثلاثة في المائة معرضة للتضياع الآن .

الألاعيب الدولية والإسرائيلية التي تجري في الوقت الحالي بشأن " حق العودة " .. تدفع عددا كبيرا من المفكرين الفلسطينيين إلى إعادة تأكيد هذا الحق باعتباره حقا تاريخيا لا يجوز لأحد أن يتجاهله أو يسارم عليه تحت لافتة " التوفيق " .

# تقرير

---

١ على ذكر الصين

---

٢ إيديولوجية اليمين المتطرف في فرنسا

---

٣ العلاقات العربية الأوروبية بين الواقع والأساطير

---

٤ المنتدى الاجتماعي العالمي الثاني - صورة من الداخل

---

# على ذكر الصين هل هي بدايات حلم إيديولوجي جديد؟

د. رفعت السعيد

أخرى بغير نهايات.

لكن أكثر هذه التعميدات إثارة للغيرة كانت تساؤلات صعبة المراس ، صعبة لأنها تخترق جدار المسلمات وتبحث عن منفذ ولو كثقب إبرة.

كمثال: الماركسية كفكر . كيف يمكن حصرها . كيف يمكن التمرق على حدودها المكتوبة . حتى في الأديان نمرق حدود الأصول . ففي الإسلام القرآن وصحيح الحديث . وفي المسيحية الأناجيل الأربعة والرؤيا وقرارات مجمع نيقية .

لكن الفكرة الماركسية تكاد أن تكون بلا ضفاف .. خاصة عند هؤلاء الذين عشقوا النص ، وإرتموا في أحضانها ، وتميدوا في محراب حروفه . فهل هي كتابات ماركس وإنجلز .. كلها (مثلا ترجم كتابه الإيديولوجية الألمانية) لماركس وإنجلز إلى عشرات اللغات ومنها ترجمتان عربيتان ، وتلاحق الكثيرون في

عندما انهار الحلم الموفيتي ورواهه (كان حلما عند البعض وهاجسا عند البعض الآخر) .. كانت القارعة بالنسبة للبعض في هذا العام ( وهذا البعض كل من مئات الملايين من البشر) وكانت البسمة عند ملايين أخرى.

وفيما الحيرة تغلف الجميع هذا البعض وذالك، برز في أذهان الكثيرين «سبيتوزا» وهو يقول «إذا وقعت واقعة عظيمة لا تضحك ولا تبكي ، ولكن فكر» .

وبدا البعض في التفكير . وهو القليل الأقل أما الآخرون (الأغلبية) فقد انخرطوا في بكاء لم ينقطع حتى الآن ، أو ضحك لم يزل متواصلا .

والفكر ليس مسألة سهلة في حالة كهذه . خالت تعقيدات تغلف كل شيء .. الفكرة ، وتجلياتها المكتوبة وتدايعاتها المتواترة عبر تاريخ طويل ، ثم السلطة وما أثمرت من ثمار شديدة الحلاوة ، وشديدة المرارة وتعقيدات

استظهار النصوص الصعبة المراس، والمنفصلة في عراك فلسفى بالغ التعقيد ثم إكتشفنا - وباللوعة- أن صاحبى الكتاب ، كتبها فيما بعد انهما إكتشفا فيه أخطاء عديدة، فتركاه لقرض الفئران).

فهل هناك فى الايديولوجيات ناسخ ومنسوخ ؟ طبعاً . لكن البعض تعيد الناسخ والمنسوخ معاً .

ولكن يبقى السؤال . هل الماركسية هى كل هذا التقيض من الكتابات للماركس وأنجلز ولينين .. . حتى هوشى منه وفيدل كاسترو؟ وهل الكتابات ملزمة؟ وهل الماركسية فكرة شاملة وعالية، تطبق بنصوبها وكما هى دون تعديل فى كل زمان وكل مكان؟.

أم إن النصوص تلزم أصحابها ، ولها منا الدراسة لنهتدى بمنهج التفكير؟ مجرد إهداء وليس إقتداء .

وأن الأساس الجوهرى هو مجموعة من القوانين العامة يمكن تطبيقها وإعادة تطبيقها بوسائل وأساليب ومعايير وقيم تختلف من بلد لبلد ومن زمان لزمان . بمعنى أن هناك أكثر من ماركسية .

فالقوانين العامة الواقع والمحتوى الفكرى والحضارى لفرنسا مثلاً لا يمكن أن = ذات القوانين العامة + الواقع والمحتوى والتقاليد والأخلاقيات والقيم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى هذا البلد الأفريقى أو العربى .. أو ذاك .

ومن ثم تكون التجربة الصينية واحدة من تنوعات تفردت رغم إدانة البعض ( قديما) لهذا التفرد .

وكمثال آخر لهذه الأسئلة المعقدة: إذا كان النقد الأساسى للنموذج السوفيتى المنهار هو إفتقاده للديمقراطية وللحريات الأساسية ، وإذا كان الكثيرون يقررون الآن بضرورة البحث عن نموذج مثالى: قيم وتطبيقات اشتراكية +

ديمقراطية فإن هذا النموذج يثير مشكلات عديدة ومثيرة للحيرة .

فالديمقراطية تمنى الأساس القبول بالتعددية الحزبية ، وتعنى القبول بتداول السلطة . وفى إطار كهذا يمكن أن نسال أنفسنا إذا وصل حزب إشتراكى إلى السلطة (عبر الانتخابات طبعاً) وطبق كل طموحاته . مصادرة الملكيات الزراعية ، تأميم الصناعات الكبرى والمصارف والملكيات الكبيرة إلخ ، ثم وبعد أربع سنوات لم ينتج فى الانتخابات وتشكلت حكومة رأسمالية خالفت التأميمات وأعادت المصانع والأراضى والممتلكات لأصحابها . ثم عاد الاشتراكيون بعد سنوات أربع ، ثم .. ثم . هل يمكن لأى نظام اقتصادى واجتماعى أن يحتل هذه الأرجوحة ؟ أكاد أقطع : لا . فما هو الحل؟ .

هل سيكون الحل أن يأتى الاشتراكيون إلى السلطة ليتقدموا خطوة أو خطوتين من برنامجهما . فقط ، فإن أتى الآخرون سيتراجعون بعض الشئ عن الخطوات الاشتراكية المعتدلة والجزئية؟ .

وهكذا يمكن تحقيق «بعض» التقدم الاشتراكى عبر سلسلة من الدورات الانتخابية قد تطول إلى عديد من السنوات . وذلك عبر فترة إنتقالية لا نعرف مداها ، ثم تتحقق صورة تتجمع لا نعرف ملامحها بعد ، بل وتبدو محاولة رسم ملامحها مجازفة محفوفة بالأخطاء ..

هذه مجرد نماذج لتعقيدات تشيهرها عملية الاستجابة لأوامر سبينوزا «لا تضحك ولا تبكى ولكن فكر»

..وتثير التجربة الصينية عديداً من هذه الأفكار ..ومحاولات التفكير .

وتأتى للتغيرات الصينية ، فى الهيكل النموذجى والممارسات لتطرح سؤالاً جديداً .

هل نحن إزاء تجسد جئين لحلم إيديولوجى

جديد؟.

نظام سياسي يتمسك بالاشتراكية+ نظام اقتصادي منفتح على الاستثمار الفردي والأجنبي والملكية الفردية الكبيرة . هذا السؤال يتوقف في حلوقنا ..إنتظاراً لتأمل الواقع الصينى الجديد ، ولو عبر عدة أسطر .

♦ الصين تحقق نمواً اقتصادياً هائلاً ، فى الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٠ كان متوسط الزيادة السنوية فى حجم الناتج القومى ٩.٧٪ وهى من أعلى نسب النمو الاقتصادى المطرد فى العالم ، إن لم تكن أعلاها .

♦ بلغ حجم تجارة الصين مع الخارج عام ٢٠٠٠ أكثر من ٤٧٤ مليار دولار .

♦ بلغ حجم الاستثمار الأجنبى الكلى حوالى ٢٥٠ مليار دولار .

♦ تمت إجراءات انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية .

♦ من المنتظر أن تنضم الصين إلى مجموعة الثمانية الكبار G 8 .

♦ الصين سوف تنظم الألعاب الأولمبية ٢٠٠٨ .

♦ أصبحت الصين قوة عسكرية لا يستهان بها ، وهى مالكة لمسلح نووى قوى ، وإن كانت قد تعهدت بعدم استخدام هذا السلاح كضربة أولى . وكانت الصين قد فاجأت العالم بأول تجيير نووى فى ١٦ أكتوبر ١٩٩٤ ولم تزل حتى الآن تطور تقنية نووية عالية تجعل منها قوة نووية من الدرجة الأولى .

وبرغم ذلك كله ، فإن الصين تحرص بميلانها شديدة على تحاشي أى نظام بال قوة . وهى أبداً لا تصف نفسها بأنها قوة عظمى ، إن مسئوليتها يعلنون فى تواضع مثير للدهشة والحيرة أنها تسعى كى تصبح فى عام ٢٠٢٥ دولة متوسطة القوة .

وفى إطار توحيد الاراضى الصينية صيرت

صبراً مثيراً للدهشة أيضاً حتى استعادت هونغ كونج وقدمت مقابل ذلك ما يبدو أنه تنازل مبعثى (وإن كنت أعتقد أنه مفيد للاندماج على العالم وليس تنازلاً) اسمته دولة واحدة ونظامين . ثم هى لم تزل . ويصير متريص . تسعى لتوحيد تايوان مع الوطن الأم . وتعلن اعتمادها للحفاظ على ما اعتادت عليه تايوان من أطر سياسية واقتصادية .. وبدأت فى رفع شعار : دولة واحدة وثلاثة أنظمة .

لكن النموذج الأكثر أهمية والأكثر خطورة هو الأزواجية داخل البيت الأم ذاته . نظام سياسى وحكومى شيوعى ، يحكمه ويديره ويهيمن عليه حزب شيوعى (عمره ٨٠ عاماً) واقتصاد يفتح أبوابه واسعة أمام المبادرات الفردية ، والملكية الفردية لوسائل الإنتاج والاستثمار الأجنبى .

هذه الأزواجية تعود بنا .. إلى ما بدأنا به . هل هى جنين ولو أولى جداً لحلم إيديولوجى جديد؟ .

فقط تتأمل : نظام سياسى اشتراكى . يضاف إليه مزيج ديمقراطى حق ، ونظام اقتصادى يتقبل الملكية الفردية فى حدود محددة ويمتزج بمزيج من المدل الاجتماعى وارتقاء بخدمات اجتماعية (تعليم ، صحة .. إلخ) راقية ومجانية .

تتأمل الحلم ، وتتأمل إمكانية تحقيقه . ليتجسد كامل ، نموذجاً قابلاً للتحقق وإن بعد حين .

فهل يمكن تحقيق هذا الحلم على الأرض التى أنبتت جنينه . هناك فى الصين . والاجابة : ربما ، أو محتمل ، أو حتى ممكن جداً .

فإن تحقق الحلم فإنه سيحل ألفاظاً كثيرة ، وستكون الصين هى صانعة الحلم الجديد ، حتى ولو كان حلماً مرحلياً .



# إيديولوجية اليمين المتطرف في فرنسا

■ نبيل زكي

ويقول محللون فرنسيون آخرون (يتماطفون مع الصهيونية) إن «المرب» يؤدون «المهمة» بالنيابة عن لويان (ويكشف هؤلاء المحللون عن تحيزهم ضد العرب بقولهم أن هؤلاء العرب هم الأعداء الحقيقيون للسامية)، وهم الذين يجلبون على أنفسهم كراهية الرأي العام الفرنسي بدلا من أن تتجه هذه الكراهية إلى جان ماري لويان).

ومن بين التحليلات الفرنسية الشائعة والرائجة أنه لهذا السبب .. يضرب لويان عصافورين بحجر واحد: فهو يعتبر أن المهاجرين المسلمين في فرنسا «ظاهرة خطيرة» وربما أكبر مشكلة تواجه فرنسا في القرن الواحد والعشرين، ويقول «إن ثمة مشكلة عامة هي المصائب التي تعيش في ضواحي المدن الكبيرة .. وهذه المصائب تستخدم أحداث الشرق الأوسط كغطاء إيديولوجي لاعتداءاتها».

وهي محاولة لفهم أعمق لكيفية تفكير هذا السياسي الفرنسي من خلال متابعة ما

ليس صحيحا ما تردده وسائل الإعلام الصهيونية حول السياسي الفرنسي جان ماري لويان، الذي أدى صموده في انتخابات الدورة الأولى للرئاسة الفرنسية إلى حدوث زلزال سياسي في فرنسا، من أنه «معاد للسامية». وتتطلب مقتضيات الدقة العلمية والأمانة الفكرية وصفه بأنه «معاد للأجانب» وبمعنى متطرف يعانى من تشوش فكري لإزاء قضايا عديدة.

وحوله معاداة السامية، فإن جان ماري لويان نفسه ينص أن هناك «باليقين» - صموداً في نزعة معاداة السامية والأعمال المعادية للسامية في فرنسا خلال العام ونصف العام الماضيين .. وأن هذه النزعة وتلك الأعمال «نتاج لما يجرى في الشرق الأوسط الآن».

ويقول جان دانييل، رئيس تحرير مجلة «نوفيل أوبزرفاتور» الفرنسية أنه لأمر مريب تماما بالنسبة لجان ماري لويان أن يرقب كل الحوادث المناهضة للسامية من خارج الملعب، فهو لم يعد في حاجة إلى تلطيف نفسه.

يقول بلسانه نتوقف عند عبارات محددة يؤكد عليها: يقول: «هناك سكان مسلمون في فرنسا، معظمهم جاؤا من دول شمال أفريقيا». ورغم أن بعضهم ربما يحمل الجنسية الفرنسية، إلا أنه لا توجد لديهم خلفية ثقافية فرنسية أو البناء السوسيوبيولوجي الفرنسي. إنهم يتصرفون وفقاً لمنطق مختلف عن غالبية سكان هذا البلد. وهم يحملون قيماً مختلفة عن تلك التي يمتثلها العالم اليهودي-المسيحي. وقيل وقت غير قصير، بصقوا في وجه رئيس الجمهورية، وأطلقوا أصوات الاستهجان والأزداء عند عزف النشيد الوطني في مباراة لكرة القدم في باريس بين الفريق القومي الفرنسي والفريق القومي الجزائري. وهذه العناصر لها تأثير سلبي على مجمل الأمن العام. وتزداد القوة الديموجرافية لهذه العناصر بواسطة التماس والهجرة، الأمر الذي يميز ويدعم انتمالهم العرقي العنيد وشعورهم بالتمييز العرقي وطبيعتهم التي تميل إلى الاستبداد. إن هذا هو عالم الإسلام بكل شذوذه وضلاله».

والى جانب هذا التفكير العنصري الواضح.. يحاول جان ماري لويان تشويق الفرنسيين من هؤلاء «الغرباء». يقول: «اليوم هناك مناطق بكاملها في فرنسا مغلقة، حتى في وجه قوات الأمن». وتشير الدراسات السوسيوبيولوجية إلى أن مفهيري الشغب المحتمين يسيطرون على تلك المناطق وتزدهر تجارة المخدرات، ويتفاقم العنف على أيدي العصابات في مثل هذه الأماكن، وربما الأيديولوجية الدينية أيضاً. وفيما يتعلق بهذا الموضوع سوف أتوقف عند المشكلة المعقدة للعرب الاسرائيليين: إن المشكلة مع الإسلام تكمن في قوة الدفع الديموجرافية التي يصعب تصديقها. فخلال السنوات العشرين القادمة، سوف يرتفع عدد السكان في أربع مناطق في البحر المتوسط والشرق الأوسط هي تركيا وإيران ومصر والمغرب -بحسب تقديرات يترأخ بين

ستين مليوناً ومائة مليون -عندئذ يجب النظر إلى هذه الدول باعتبارها قوى عظمى. ودعونا نأمل أن تكون هذه الدول مسألة، غير أن هذا غير مؤكد بأي حال. وهذا هو السبب في أننا يجب أن نحمل مصالحننا وأرضنا وتراثنا. وفي هذا السياق، فأننى أفضل نظام حكم مثل نظام صدام حسين على العربية السعودية. فالنظام البعثي نظام علماني بل متسامح إزاء الأديان الأخرى. أما السعودية فإنها تمول بكثافة ويفزارة نشر الإسلام. وكان الأولى اعتبار السعودية - وليس العراق - حركة خطيرة للغزو».

### معركة ضد الإسلام

وهكذا يتضح من أقوال لويان نفسه أن معركته الكبرى هي المعركة ضد الإسلام لأنه يتبنى قيماً مختلفة عن قيم الغرب، ولأن الإسلام يشجع -في رأيه- زيادة النسل، ومن ثم يلوح خطر الاكتساح الديموجرافي الإسلامي -العربي للغرب.

وهنا يستثمر جان ماري لويان مشكلة الزيادة الهائلة في الجرائم والاعتداءات خلال السنوات الأخيرة، ويربط بين هذه الزيادة وارتفاع معدلات الهجرة إلى فرنسا.

يقول دانييل دوجليري، المفتش العام السابق في الشرطة الفرنسية وأحد مؤيدي الرئيس الفرنسي جاك شيراك، أن العدد السنوي للجرائم والمخالفات زاد من خمسمائة ألف إلى ١٢ مليون في السنوات الثلاثين الأخيرة.

ويتجاهل لويان أن هذه الزيادة في الجرائم لا ترجع إلى الهجرة أو وجود «عرب من شمال أفريقيا» على الأرض الفرنسية بقدر ما ترجع إلى تدنى مستوى المعيشة في الأحياء الفقيرة لعدد من المدن الفرنسية. ويعانى شبان شمال أفريقيا من أسوأ أشكال القمع الاجتماعي والتمييز في فرنسا.

وأشد ما يثير القلق فيما يتعلق بالإسلام الجديد، على حد تعبير لويان، هو الحقيقة الديموجرافية.. فهي تعني أن الإسلام ليس مضطراً للجوء إلى الوسائل العسكرية للاستيلاء على دولة من الدول «عقبي

فرنسا مثلاً ، يوجد ستة ملايين مواطن مسلم ، وفدوا حديثاً لقد دخلوا إلى فرنسا في ثياب مدنية - حسب تعبير لويان - يرتدون «الجبنة» . فليس هناك من يسمح لستة ملايين شخص يحملون السلاح بدخول أراضينا غير أن الشخص الذي يرتدى «الجبنة» يمكن أن يصبح جندياً . ورغم أنهم يحملون الجنسية الفرنسية ، فإن هؤلاء المسلمين إذا شعروا بانتفاء إلى كيان آخر.. سيمصبحون بطبيعة الحال ، مشبوهين في نظر هؤلاء الذين سيضطرون في يوم من الأيام إلى مجاببتهم».

ويقول أنصار هذا الرأي أنه في ضوء تقديرات علمية رصينة ، يمكن أن يتغير وجه أوروبا في أقل من خمسين سنة وتتحول إلى قارة ذات أغلبية إسلامية بلحاقة نتيجة معدلات الولادة المتناقضة لدى الأوروبيين ، وارتفاع هذه المعدلات لدى أبناء المهاجرين وفي تقدير البعض أن التحول في التركيب الديموجرافي لن يتوقف في أوروبا .. ، وأن ما يمسسه اليمين المتطرف به الفزرو الإسرائيلي، أو «الاستعمار الإسلامي» (1) هو السبب الذي يكمن وراء الجنوح الأوروبي نحو العنصرية والعصبية القومية.

#### معاداة السامية

ويرى جان ماري لويان أنه لا وجود في فرنسا لما يسمى بالموجة الكلاسيكية لمعاداة السامية أو لما يسمى بالموجة الجديدة لمعاداة السامية ، يقول:

«لا وجود لمعاداة السامية في فرنسا ولا توجد عندي فكرة عن مصدر ذلك التعبير ، وهو الموجة الكلاسيكية لمعاداة السامية ، ولا أعرف شيئاً عن وجود علاقة بين هذا التعبير وما يجري هنا في فرنسا . ويمكن أن يقع حادث معزول هنا أو هناك ، فعندما يتشاجر سائقان ، ويسب أحدهما الآخر ، ويتصادف أن يكون أحدهما يهودياً ، فإنت لا نستطيع أن نعتبر ذلك معاداة للسامية وفي السنوات الماضية- قبل الانتفاضة- كانت تقع ثلاث أو أربع حوادث معادية للسامية من بين ١٨ مليون جريمة وانتهاكات للقوانين».

ولا يتفق لويان مع الرأي القائل بأن الحكومة الفرنسية تقضى الطرف عن مشكلة الجريمة لأسباب انتخابية ، أو إنها تضع في اعتبارها الصوت الانتخابي العربي.

والسبب هو أنه لا يوجد شيء في فرنسا اسمه «الصوت العربي» . ذلك أن سكان الضواحي التي تتركز فيها حوادث العنف لا يشاركون في الانتخابات على الإطلاق . وكل ما في الأمر أن الحكومة الفرنسية تهرب من المسؤولية ، فيما يرى لويان ، وتخشى من أن تؤدي المعالجة الأمنية إلى توسيع دائرة العنف ، ومن ثم تمنع قوات الأمن من التدخل . ويمتد لويان أن هذا يؤدي إلى المزيد من المخاطر ، لأنه لا يمكن تأجيل المواجهة مع الخارجيين على القانون والنظام إلى ما لا نهاية ، وعندما تقع هذه المواجهة متأخرة ستؤدي إلى درجة من العنف أعلى وأكثر تكلفة.

ويربط لويان بين مواقف موالية لإسرائيل ، بل حتى مواقف موالية للصهيونية ومواقف مناهضة لليهود ومناهضة للإسلام أنها مجموعة من المتناقضات في فكر هذا السياسي . وتصل هذه التناقضات إلى الذروة عندما نلاحظ أنه أبدى تعاطفه في مطلع التسعينيات مع جبهة الانتفاذ الإسلامية، الأصولية المتطرفة في الجزائر خلال صراعها ضد حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية ( وهو يشعر بعينين إلى أيام الاستعمار الفرنسي ، في الوقت الذي يعارض فيه المستوطنات الإسرائيلية وفكرة «إسرائيل الكبرى».

#### ضد العقوبات

ويرى لويان أن حرباً ضد العراق ليست سوى حرب من أجل المصالح المادية الأمريكية . ويقول: «خلال حرب الخليج ، كنت أسخر من كل هؤلاء الذين زعموا أن العراق يملك رابع أقوى جيوش العالم ، عليك بتصنيع الأسلحة والذخائر . لقد سحق العراق . وتم تدمير جيشه بالكامل . وتسببت سياسة العقوبات في موت مئات الآلاف من الناس» ومع ذلك فإن لويان يعتبر

الهاجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي المراقى « إجراء وقائيا .. رغم أنه لا يتفق مع القانون الدولي ».

ويوجه لويان انتقادات للسياسة الأمريكية:

مشكلة الأمريكيين هي أن قوتهم تجعلهم يمارسون سياسات غير متوازنة وغير مدروسة ، ومن ثم - سياسات خطيرة - . واليوم هناك نزوع عالمي للرقص على أنغام القوى أما أنا .. هانني وطني فرنسي معنى بمصالح فرنسا ، فهل من المفروض أن يجن جنوني من الانبهار بالأمريكيين لمجرد أنهم أمريكيون ».

وينفي لويان عن نفسه تهمة العنصرية . ويؤمن أنه لا يفهم نظرية تفوق أجناس معينة ، ولكنه يستدرك ويمترف بأنه يعتقد بوجود اختلاف بين الأجناس « الأسود ليس أبيضاً ، والأبيض ليس يابانياً .. وهذا لا يعنى أن هناك جنساً أو آخر - يجب أن تنسب إليه قيمة مثالية أو صفات أرقى ».

غير أن لويان يتفاخر بأن فرنسا تضطلع بدور ثقافي فريد في العالم ، وبأن اللغة الفرنسية تنثر ، إلى حد كبير ، الثقافة العالمية.

#### ضد المهاجرين

لما كان جان ماري لويان ابن صياد اسماء من مقاطعة بريتانى ، وولد (عام ١٩٢٨) في بيت بلا كهرباء أو أنابيب مياه ، فإنه يجب أن يحشر في أحاديثه تجارب الصيادين - يقول:

« إذا كان قاربك يوشك على الفرق بعد أن تسربت إليه المياه وكادت تملؤه .. فإن أول ما يشغل تفكيرك هو سد الثغرة التي تنفذ منها المياه ».

وهذه « الثغرة » هي التي ينفذ منها المهاجرون إلى فرنسا ويرى لويان أن الأجانب قد « غمرُوا » بلاده و « أغرقوها » ! وما أن يتسنى سد الثغرة حتى تبدأ محاولة تزيغ الضارب من المياه ، وعندئذ يستعيد هذا الضارب شكله الطبيعي.

وقد ظلت فرنسا ، على مدى قرون ،

أشبه بقلوب النجاة لأوروبا .. ولم تكف عن الترحيب بالنبوذيين من السياسة والثقفين والفنانين من الدول الأخرى التي تخضع لأنظمة حكم أقل تسامحاً . وفي المقابل .. ظلت فرنسا تتمتع بميزة كبرى بعد أن أصبحت باريس موطن وعنوان عند هائل من أبرز الرموز الثقافية للقارة القديمة .. ولكن .. هذه ليست فرنسا التي تأمل « الجبهة الوطنية » في اغلاق ثوبها وتزيينها من المياه لكي تعود إلى ملامحها الأصلية تحت شعاره فرنسا والفرنسيون .. « أولاً .. وكما يقول صمويل ماريشال ، رئيس شباب « الجبهة الوطنية » ، فإن فرنسا لم تعد تملك الوسائل لكي تطعم كل أصحاب الحظ العاثر في العالم ».

ومن أشهر ملصقات « الجبهة الوطنية » ذلك الذي كتب عليه « ثلاثة ملايين عاطل تمنى أن ثلاثة ملايين مهاجر .. رقم أكبر من اللازم ».

وتسمية « الجبهة الوطنية » هي جان دارك « الفلاح الفرنسية الأمية التي عاشت في القرن الخامس عشر ، وسمعت أصواتا تهيب بها - باسم الله - أن تحشد جيشاً وتخلص فرنسا من الانجليز الذين يحتلونها وقد فعلت جان دارك ما أمراها به الله ، وتم حرقها بوصفها مارقة وخارجة على الدين . وماتت قبل بلوغها سن العشرين بقليل ، ولكن بعد أن قتلت الأجنبي إلى طريق الخروج .

وإذا كانت جان دارك هي المثل الأعلى للجبهة الوطنية ، يبقى هناك فارق بين موقف « الجبهة الوطنية » وبينها فقد ماتت جان دارك في المحرقة ، وهي غراء ، بينما تريد « الجبهة الوطنية » من النساء الفرنسيات أن يلدن المزيد من الأطفال ».

ومن الواضح أن الظاهرة التي تتركز زعيم الجبهة الوطنية هي أن نسبة المواليد بدأت تنخفض في فرنسا قبل وقت طويل من انتشار هذه الظاهرة في الدول الأخرى . ولولا الهجرة لانخفض عدد سكان فرنسا انخفاضاً كبيراً في القرن الماضي.

وفي عيد الأم الفائت وجه لويان نداء

إلى الفرنسيات للقيام بواجبهن الوطنى عن طريق الحمل والولادة.

وإذا كان عدد سكان فرنسا ٥٨ مليوناً فإن واحداً من كل أربعة مهاجر بالطريق القانونى أو ابن أو حفيد لمهاجر.

وتؤكد استطلاعات الرأى أن غالبية الفرنسيين تعتبر حزب الجبهة الوطنية عنصرياً ، وخطراً يهدد الجمهورية غير أن أغلبية ضئيلة تتعاطف مع رأى واحد على الأقل من آراء لويان المتسدة . والأهم من ذلك أن ثلاثين فى المائة من الناضحين الفرنسيين صوتوا . مرة فى حياتهم للجبهة الوطنية .

ومنذ بضع سنوات ، قال لويان أمام حشد من أنصاره : « أننا نحب الأجانب » ثم صمت لحظة قبل أن يضيف : « فى بلادهم »

#### التاريخ والتاريخ

يقول بيير اندريه تاجوييف الذى نشر عدة كتب حوله الجبهة الوطنية التى يتزعمها جان ماري لويان ، وحول العنصرية فى فرنسا ، أن الصورة معقدة إلى حد ما . فالمؤكد أن ناضحي لويان من أشد المواطنين عداً لليهود .

وفى ضوء الاحصاءات التى نشرت فى شهر أبريل الماضى فإن حوالى ٥٧ بالمائة من مؤيدي لويان يتخذون موقف الحذر من اليهود . كذلك فإن ٣٤ فى المائة من الفرنسيين يشاركون لويان رأيه فى أن هناك مؤامرة عالمية تتمثل فى سيطرة اليهود على مواقع قوة ومراكز لصنع القرار فى العالم ، ويهيمنون على السياسات التى تنتهجها عدة دول ويشكلون هذه السياسات لكى تتلاءم مع أغراضهم .

غير أن أكبر ضجة أثارها لويان فى أوساط يهود العالم تلك التى حدثت فى عام ١٩٨٧ غداة مقابلة أجريت معه ، وسئل خلالها عن غرف الغاز النارية . فقد رد لويان على السؤال بالمعبرة التالية :

« لا أقول أن غرف الغاز لم يكن لها وجود صحيح أننى لم أرها بنفسي . ولم أكرس وقتاً لإجراء دراسة خاصة حول الموضوع .

ولكننى أعتقد أنها مجرد شئ تفصيلى فى تاريخ الحرب العالمية الثانية » .

وعندما طرح سؤال على لويان فى عام ١٩٩٧ حول ما يقصده بمعبرة « مجرد شئ تفصيلى » . خسر موقفه قائلاً : « إذا أردت أن تضع كتاباً من ألف صفحة حول الحرب العالمية الثانية ، فإن معسكرات الاعتقال النازية سوف تحتاج إلى صفحتين ، وغرف الغاز تحتاج إلى ما بين ١٠ سطور و ١٥ سطوراً . هذا ما أسميه مجرد تفاصيل » .

وجه إليه بعض الصحفيين يوماً سؤالاً مباشراً : « هل أنت مناهض للسامية ؟ » فأجاب قائلاً : « إننى لا أحب الرسام شالال ، وفى نفس الوقت فإن الموسيقىار الفضل عندى هو فاجنر ، هل هذا يجعلنى مناهضاً للسامية ؟ »

#### تساؤلات وشكوك

وقد تحولت الاعتداءات على أماكن العبادة وبضعة محال تجارية يملكها يهود فى مدن مرسيليا وليون وستراسبورج إلى حدث رئيسى مركزى يكاد يجب ، اعلامياً على الأقل ، الحدث الأكبر وهو المجازر التى ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى .

وانهالت صيحات الاستنكار ومواقف التنديد بهذه الاعتداءات من كل ناحية . وتقاض المرشحون فى انتخابات الرئاسة ، وتسايقوا للمزايدة على بعضهم البعض فى قسوة الادانة وارتفاع نبرة الادانة .

وكان مسئولو الجاليات الاسلامية ، سواء على مستوى فرنسا كلها أو فى المدن التى وقعت فيها الاعتداءات ، فى مقدمة الذين تندوا بهذه الاعتداءات ، وأعربوا عن تضامنهم مع أبناء الجالية اليهودية ضد هذه الاعمال الكريهة .

ونظراً لأنه لم يبق أحد فى فرنسا إلا واستنكر هذه الاعتداءات .

ونظراً لتزايد الوعي ، حتى فى الأوساط الأكثر شعبية للجالية الاسلامية بأن الاعتداء على المراكز اليهودية يخدم السياسة الإسرائيلية ، ويلحق الضرر

بالقضية الفلسطينية (التي تحتل مكانة بارزة في الوجدان الشعبي الفرنسي) .. فقد ترددت تساؤلات عديدة بين العرب في فرنسا حول أصحاب المصلحة في هذه الاعتداءات ، التي تبدو كما لو كانت مديرة لتحويل الأنظار بعيدا عن قضية الشعب الفلسطيني والحرب الشرسة التي يتعرض لها .

وتحوم الشكوك حول تنظيم «البيتار» الصهيوني الفاشي الذي توجهت مجموعة من أعضائه إلى مطارده أورلي» في باريس للاعتداء على المناضل الفرنسي جوزيه بوفيه ، المناهض للعولمة والقادم من رام الله ، حيث كان يشارك في الدرع البشري لحماية الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ، وللاعتداء على مستقبله . والمعروف أن هذا التنظيم الصهيوني لا يتردد في استخدام أي وسيلة لقطع الطريق على أي إدانة للسياسة الإسرائيلية أو حتى مجرد توجيه انتقادات لحكام تل أبيب .

#### تصالح لإسرائيل

وحول محاولات التوصل إلى تسوية لنزاع الشرق الأوسط ، يبدو كل جهود الوساطة غير فعالة . رأى لويان وهو يتساءل عما إذا كان التدخل الدولي مفيدا في هذا الشأن .. ويرجع لويان أن يكون هذا التدخل ضارا ويصعب الزيت على النار . ويرى هذا الزعيم الفرنسي أن هناك حاجة لتفاهم مباشر بين إسرائيل والفلسطينيين .

ويتهرب لويان من اتخاذ موقف واضح وصريح عندما يقول أنه يعترف بأن الموقف بالغ المعقوبة على إسرائيل تشمر ، حسب زعمه ، بأنها مهددة لأنها لا تملك عمقا استراتيجيا . وفي نفس الوقت هيأت سياساتها الاستيطانية موضع شك . فالنظرة إلى هذه المستوطنات هو أنها محاولة لضم الأراضي المحتلة . ولا يجب لويان أن يكون في مكان شارون أو في مكان عرفات! . وهو موقف مخيف . ورغم مساندة الغرب للإسرائيليين ، فإن لويان يحرص على التذكير بأن هؤلاء الإسرائيليين يشكلون عدة

ملايين ، بينما هناك مليار مسلم .

ولحسن الحظ - في رأي لويان - أن الوحدة الإسلامية لن تتحقق أبداً (١) فالمسلمون جميعا يهتمون مع بعضهم البعض ويناصيون العداء .. بعضهم البعض . وهذا من فضل الله ، في نظر لويان! .

ولا يشمر زعيم الجبهة الوطنية بالارتياح إزاء هذه التغطية الاخبارية الواسعة لأحداث الأراضي الفلسطينية المحتلة . ويصف هذه التغطية بأنها مسرح دائم ، وفيلم سينمائي من أفلام العنف بلا نهاية .. يلعب على المواطف ولا يخاطب العقل! .

ولهذا السبب ، يقدم لويان نصيحة غالية للإسرائيليين نحن نعيش في عالم الفرجة وأجهزة التصوير في كل مكان الآن . وكل شئ يجري أمام العيون المفتوحة لمواطني العالم . وهذه العيون لا تقهم دائما ما تشاهده . واعتقد أن كل دول العالم التي عاشت حالة الحرب . استخدمت الرقابة . أما خوض حرب أمام الكاميرات وأمام عيون الجالسين على مقاعد وتيرة على مسافة ١٥٠٠ كيلو متر ، فإن هذا يشكل عائقا كبيرا . ولذا أسمى ذلك بالمشرح! .

هذا ما يريده لويان : التعميم الاعلامي حتى يمكن ذبح الفلسطينيين في الظلام بعيدا عن عيون الكاميرات . إنه يكشف عن كراهية بلاد جنود للفلسطينيين والعرب .

وباعتباره ضابطا سابقا في الفرقة الأجنبية التي اشتهرت بوحشيته في الحرب ضد الحركات الوطنية ، فإنه يرى أن موقف ضباط وجنود الاحتياط الإسرائيليين الذين يرفضون الخدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة شديد الخطورة ، لأن النظام هو مصدر القوة الرئيسية في الجيش! ولا يتم لويان بأمر بسيط هو أنه جيش احتلال يقاتل لضع ارادة الحرية والاستقلال لدى شعب يريد أن يحرر أرضه) . ويعرب الزعيم اليميني المتطرف عن مخاوفه في حالة عدم ووقوف الشعب الإسرائيلي وراء جيشه ، لأن معنى ذلك هو خسارة المعركة! .

ويعلق لويان على الحرب التي يشنها

شارون ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، فيقول: «أنها السياسة التي أعلنتها إنه لا يخون الالتزامات التي قطعها على نفسه». فقد قال الرجل من البداية «انني سأخوض الحرب» وهو يخوض حرباً بكل ما تنطوي عليه من مخاطر. وسوف يكشف التاريخ ما إذا كان شارون على صواب أم على خطأ! إذن، فهي مسألة شكلية أبداً تتحصر في تطابق أفعال شارون مع أقواله. وهروب من تقييم الأفعال والأقوال.

وهكذا ترك لويان الحكم على شارون للتاريخ، وامتنع الزعيم السياسي عن إصدار الحكم، واكتفى بأن يسجل أن رئيس الوزراء الإسرائيلي منطقي مع نفسه، وأنه ينفذ ما يقوله مما يؤكد أنه لا يوجد انفصال بين أفعاله وأقواله، حتى لو كانت هذه الأفعال مجازر وجرائم ضد الإنسانية.

ويندد لويان برد الفعل الأوروبي تجاه الفطائع الإسرائيلية حيث أنها تشبه -في نظره- رد الفعل الأوروبي أثناء الحرب في الجزائر، يقول: «عندما دعيت للفرقة العاشرة تحت قيادة الجنرال ماسو لمحاربة اأرهاب جبهة التحرير الوطنية الجزائرية.. انتقد المثقفون في بلادنا. ما قمنا به من أعمال. أنه لأمر شديد السهولة أن يوجه المرء انتقادات من مقعده الوثير في غرفة المعيشة. إنني أفهم تماماً دولة إسرائيل.. التي تسعى للدفاع عن مواطنيها».

#### ضخالة فكرية

وعلى خلاف ما تصوره الدعاية الصهيونية، فإن لويان لم يتورع عن التزلف ليهود فرنسا وإسرائيل قبل الدورة الأولى من انتخابات الرئاسة الفرنسية.

عندما سأله مندوب صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، خلال مقابلة في باريس عما إذا كان يعتقد أن الاتهامات الإسرائيلية حول موجة العداء للسامية في فرنسا تستهدف تشجيع اليهود الفرنسيين على الهجرة إلى إسرائيل، وما إذا كانت تستهدف أيضاً منع فرنسا من القيام بدور في نزاع الشرق الأوسط.. قال لويان:

«أعتقد أن الأمريكيين هم الذين يمتنون أكثر من إسرائيل -الابقاء على فرنسا بعيداً عن أي دور في الشرق الأوسط، ولم يكتف لويان بتقريده إسرائيل بشأن هذه النقطة، ولكنه أضاف قائلاً: «في تقديري أن هناك تعاطفاً شعبياً في الأساس مع إسرائيل في فرنسا، غير أن التعاطف العلني يتجه نحو الطرف الآخر. وفي النزاع الحالي، يتخذ الإعلام الفرنسي نحو الطرف الآخر. وفي النزاع الحالي، يتخذ الإعلام الفرنسي موقفاً موالياً للحرب لمسيبين: الوجود الواسع للمسلمين في فرنسا مع ارتباطه بوزن وثقل المليار مسلم في العالم، والسبب الثاني هو أن شارون يعني وكأن يمكن أن يكون العداء بدرجة أقل تجاه إسرائيل لو كان رئيس الوزراء الإسرائيلي يساري حتى لو انتهج نفس السياسة الحالية».

(هنا يوجه لويان اهانة للراي العام وللقيوى السياسية في بلاده ويزيد الأمر وضوحاً عندما يوجه سهامه إلى الحكومة.. إلى جانب المثقفين في فرنسا:

«اننى أتحدث من الحكومة وعن الائتلافات السياسية الفرنسية أيضاً، الحكومة كانت تفضل عدم اتخاذ موقف، ولكن الوجود الدائم للنزاع الإسرائيلي- العربي على شاشات التلفزيون عندما جعلت منه موضوعاً رئيسياً لا يمكن تجنبه».

وتكشف هذه العبارة مدى ضخالة آراء لويان، فهو يتجاهل دور فرنسا على الساحة الدولية وعلاقاتها التقليدية بالشرق الأوسط وموقعها في الاتحاد الأوروبي. ويرجع الأمر كله إلى شاشات التلفزيون (!) غير أن هذا الرأي هو مجرد مدخل لجولة جديدة من نفاق لويان وتزلفه الفكرى لإسرائيل. فهو يعتبر أن ما تواجهه إسرائيل الآن هو نفس ما واجهته فرنسا في الحرب ضد الجزائر. والحكومة الإسرائيلية تقول إنها ضحية للنشاط الإرهابى، غير أن هذا النشاط لا يبدو مرفقاً مثل الضربات العسكرية من جانب الحكومة..

وهذا يعنى أن لويان يقبل بوجهة النظر

الإسرائيلية القائلة بأن إسرائيل تشن حرباً ضد الإرهاب (وإن كان المثال الذي يضريه .. له دلالة واضحة، بما يتضمنه من إشارة إلى الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر .. ومصير هذا الاستعمار على يد حركة التحرير الجزائرية ، حتى إذا لم يكن لويان يقصد ذلك).

وكان زعيم الجبهة الوطنية ينتمى إلى فرقة المشاة الماشرة الفرنسية التي قاتلت تحت قيادة الجنرال الاستعماري العنصرى الفرنسى الشهيرة ماسو ، الذى أصدر أوامره بـ تدمير الإرهاب فى الجزائر» بدعوى وقوع سلسلة من الهجمات الارهابية ضد المدنيين فى الأماكن العامة.

ويقول لويان: «إن هذه الفرقة قضت على الإرهاب بوهى لم تنجح فى ذلك من طريق استخدام وسائل ناعمة مع الإرهابيين فالحرب على الإرهاب شئ وحشى».

بل أن لويان ، الذى يمثل اليمين المتطرف فى مرحلة تدهوره الفكرى ، يقدم تبريراً للسلوك الإسرائيلى بطريقة غير مباشرة ، عندما يدافع عن استخدام أسلوب التعذيب فى التعامل مع من يصفهم بالارهابيين.

يقول: «التعذيب ؟ التعذيب ؟ ما هو التعذيب؟ على كل من يسأل عن التعذيب أن يقدم تعريفاً لى عن معنى هذه الكلمة».

ويضيف «أنا لا أعرف ، ربما التعريف هو: سلسلة الأعمال العنيفة التى تسبب إيذاءً بدنياً للأفراد . أعمال تدمر الشخصية وتترك آثاراً .. ولا ينطبق هذا التعريف على استجوابات الشرطة والتحقيقات العسكرية وما يدهش هو أن الناس الذين قاتلوا ضد التعذيب هنا فى فرنسا هم الشيوعيون . مع أن الشيوعيين هم الذين استخدموا التعذيب الجماعى المنظم فى بلادهم . والمعاناة التى يتسبب فيها الارهابيون ، هى التعذيب الحقيقى والنضال ضد الارهابيين يتطلب ، أحياناً ، ستاراً من السرية . وله قوامه ويجب حرمان العدو من الميزة التى تتيج له أن يزرع القنابل حيثما يشاء وفى مجرى هذا النضال ، على كل شخص أن

يضطلع بدوره».

ها هو لويان يتطوع بتقديم خبرته فى الحروب ، التى شارك فيها ضد الحركة الوطنية الجزائرية ، وضد شعوب الهند الصينية ، وضد بورسعيد (فى العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦) لجنرالات حرب الإبادة فى إسرائيل مع أنه فى مواضع أخرى يحذر من خطورة السيطرة اليهودية على مراكز صنع القرار فى العالم.

### التناقضات الكثيرة فى فكر لويان.

#### مع التعذيب

وقد وجهت إلى لويان شخصياً اتهامات بالاشتراك فى ممارسة التعذيب فى الجزائر . وكان رده هو أن البيئة على من ادعى ، وبالتالى فإن من يوجه إليه الاتهام .. عليه أن يقدم الأدلة التى تثبت التهمة . أما هو نفسه ، فإنه لا يرى ضرورة تلزمه بإثبات أن التهمة غير صحيحة.

وكانت صحيفة لوكانار اتشيينيه ، الفرنسية الساخرة قد وجهت إليه هذه التهمة فى عام ١٩٨٧ ، وبعد ذلك ، نشرت صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية أيضاً شهادة ضحايا التعذيب فى الجزائر.

وعند الحديث عن التعذيب ، لا يتردد لويان فى الإشارة إلى قرار المحكمة العليا فى إسرائيل الذى أعطى - بدرجة أو بأخرى - موافقة قانونية على .. «دعونا لا نسميه بالتعذيب !» حتى لا نخدم الارهابيين دعونا نسميه «الاستجوابات الخشنة أو العنيفة»!

#### ضد الوحدة الأوروبية

ويعارض لويان الوحدة الأوروبية ، ويطلق عليه الـ «يورو» عملة الاحتلال ، أو «عملة فرانكفورت» ، فهى عملة البنك الأوروبى فى فرانكفورت ، بينما «الفرنك» مرتبط بالشخصية الوطنية والتاريخية لفرنسا . ويعتبر الزعيم اليميني أن فقدان الاستقلال النقدي سيقود إلى فقدان استقلال الموازنة ، وبالتالى ، فقدان الاستقلال السياسى . ويقرر لويان أنه يحق للأمة أن تدافع عن هويتها وأمنها وحريتها ورخاء مواطنيها . ويعارض أن تجرد فرنسا نفسها من



استقلالها من أجل منظمة عابرة للقومية. والثورة الفرنسية الكبرى في القرن الثامن عشر تعدد كارثة دموية للشعب الفرنسي، من وجهة نظره، ذلك أن تلك الثورة أضرخت وحشيتن مخيفين: النازية والشيوعية).

#### إفلاس اليمين التقليدي

وقد أدى إفلاس أحزاب اليمين التقليدي ومحاولات الأحزاب الاشتراكية الانتقال إلى موقع الوسط، والطريق الثالث إلى ازدهار اليمين المتطرف على أكثر من ١٥ في المائة من الأصوات، ويتبنى نظريات شديدة العنصرية، وينظر باعجاب إلى جان ماري لويان (وهي النمسا، أصبح حزب الحرية، بزعامة يورج هايدر، الحزب الأول في البلاد).

وفي النرويج، يحصل حزب كارل ايجهارهاجن على ١٥,٢ في المائة من الأصوات ويلتقي مع جان ماري لويان في الموقف من الهجرة.

وفي النمسا، بلاد الاشتراكية الديمقراطية النموذجية -انهار اليسار أمام المحافظين، وترتفع الأصوات ضد تقديم مساعدات إلى العالم الثالث، وضد تقديم الدولة لخدمات اجتماعية، وضد المهاجرين.

وفي البرتغال، وصل اليمين إلى الحكم، ويشترك في ائتلاف مع الحزب الشعبي، بزعامة «باولو بورتاس» (٨٨٪ من الأصوات) الذي يعلن العداء لدولة الرعاية وللأجانب.

وفي إيطاليا يحكم الفساد والمحسوبية مزوجين بأفكار شديدة التطرف يستعيرها بيرلسكوني من شريكه في التحالف الوطني، وفي ألمانيا، تلقى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني هزيمة قاسية في آخر انتخابات فرعية.

#### هجمات مشتركة

والهجمات المشتركة لليمين الأوروبي المتطرف هي:

♦ العداء لكل أجنبي، حتى للاتحاد

#### الأوروبي.

♦ كراهية الأجانب والمهاجرين، كوسيلة لمكافحة البطالة وتحسين ظروف التعاقد والضمان الصحي.. أو إعطاء أولوية الخدمات والعمل لمكان البلاد «الأصليين». ♦ إلغاء الضرائب عن الأغنياء، وتقليص الدور الاجتماعي للدولة، وتشتيت النقابات وتخصيف الضرائب على الدخل والثروات الكبيرة والميراث - وترسيخ التفاوت بين الطبقات.

♦ إلغاء الحريات الممنوحة للأقليات بمختلف أنواعها، وإعادة عقوبة الاعدام، ومنع الاجهاض.

♦ تشديد الإجراءات البوليسية والمضبوطات وزيادة مراكز الشرطة وإقامة مخيمات أو معتقلات «ترانزيت» بطرد المهاجرين غير الشرعيين.

#### سوابق خطيرة

إنها المرة الأولى في تاريخ فرنسا التي يصل فيها مرشح يميني متطرف إلى الدورة الثانية للانتخابات، وقد في الدورة الأولى حوالي أربعة ملايين صوت بالمقارنة بانتخابات ١٩٩٥.

وخرج شيرراك من الدورة الأولى لانتخابات الرئاسة بأسوأ نتيجة عرفها مرشح رئاسي خارج لتوه من ولايته الأولى.

وقد المرشح الاشتراكي جوسبان ما يقارب مليونين ونصف مليون صوت بالمقارنة بما حصل عليه في انتخابات عام ١٩٩٥ وأسفر المشهد السياسي عن حزبه اشتراكي، بلا برنامج وبلا هوية، بل أن زعيمه نفسه ينكر امتلاكه برنامجا اشتراكيا. وعندما ينتقل اليسار إلى موقع الوسط تتعمق جنون اليمين.

وحققت تيارات اليسار التروتسكي (التضال العمالي - الرابطة الشيوعية الثورية - حزب العمال) مفاجأة كبيرة بخصولها على ثلاثة ملايين صوت في الدورة الأولى (١١ في المائة من الأصوات) وكان المرشحون التروتسكيون الثلاثة هم: درليت لاجيبه (التضال العمالي)

واريك بوزانسونو(الرابطة الشيوعية الثورية) وجلوكشتاين . حزب العمال).

(أما الحزب الشيوعي الفرنسي فقد منى بهزيمة تاريخية ووصل إلى أدنى مستوياته منذ انشقاقه عن الاشتراكية الإصلاحية في مؤتمر «تور» عام ١٩٢٠. فقد خسر مليون و٤٦٠ ألف صوت بالمقارنة بانتخابات عام ١٩٩٥ ، ولم يحصل سوى على نسبة ٢,٤ في المائة من الأصوات (٨,٦ ٪ عام ١٩٩٥) أنه حزب المقاومة ضد الاحتلال الألماني الذي حصل على ٢٨,٨ ٪ في المائة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٤٦. الحزب الذي ما يزال يضم ٨٠ ألف عضو، ويشكل أكبر قوة منظمة .. ولكن لم يعد لها وزن انتخابي).

نسبة الامتناع عن التصويت في انتخابات الرئاسة يوم ٢١ أبريل الماضي تشكل سابقة في التاريخ الحديث لفرنسا(حوالي ٢٠ في المائة)

#### أين مشروع المجتمع المتغير؟

وفي شهر أكتوبر عام ٢٠٠١ عقد الحزب الشيوعي الفرنسي مؤتمره الحادي والثلاثين واتخذ سلسلة من القرارات لاستعادة مكانته على الساحة السياسية ، وأبرزها تسليم مقاليد الأمانة العامة لسيدة هي ماري جورج بوفيه ، التي تولت منصب وزيرة الشباب والرياضة في حكومة ليونيل جوسبان ، بينما أصبح «روبير هو» رئيسا فخريا ومرشحه للانتخابات الرئاسية التي جرت بعد مؤتمر الحزب بحوالي ستة أشهر. وكانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ الحزب الشيوعي الفرنسي (ومن المرات النادرة في تاريخ الأحزاب الشيوعية الأوروبية) التي تصل فيها سيدة إلى هذا الموقع في إطار سلسلة من التغيرات البطيئة التي قام بها «روبير هو» منذ توليه موقع الأمين العام خلفا لجورج مارشيه في عام ١٩٩٤. وكانت الأمانة العامة الجديدة ماري جورج بوفيه تأمل في أن يتمكن الشيوعيون من الحصول على ما بين ١٥ و ١٦ في المائة من أصوات الناخبين في المعركة

الرئاسية ، رغم أن هذا الطموح أقرب إلى الوهم حيث أن استطلاعات الرأي لم تكن تمنحه أكثر من ٦ في المائة في أحسن الأحوال (وقد حصل روبير هو على ٢,٣٧ في المائة فقط في الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة في ٢٩ أبريل الماضي) . ولوحظ أن حزب «حركة المواطنين» بزعامة جان بيير شوفتمان - يسار الوسط- يقضم جزءا من الأصوات التي كانت تتجه إلى الحزب الشيوعي.

ورغم أن «روبير هو» أوضح أن حزبه لن يكون مجرد كومبارس للحزب الاشتراكي - كما كان الحال في انتخابات سابقة- إلا أن الكثير من المحليين في فرنسا ظلوا يعتبرون الحزب الشيوعي الفرنسي مجرد حزب اشتراكي رديف . ولذلك حذر بعض الشيوعيين من أي توجه جدي نحو تحويل الحزب الشيوعي إلى طريق «الاشتراكية الديمقراطية» على غرار ما حدث للكثير من الأحزاب الشيوعية الأوروبية منذ مطلع التسعينيات ومن الانتقادات التي وجهت إلى الحزب أنه بدا كما لو كان يتشبث بموقف «الصمود» حتى يحول هذا الصمود إلى غاية في ذاتها منذ انهيار المعسكر الاشتراكي وتشكك الاتحاد السوفيتي . وذلك على ساحة فرنسية متحركة باستمرار صوب شوفتمان (يسار الوسط) أحيانا ، أو صوب اليمين المتطرف في أحيان أخرى ، مع شبه ثبات بين اليمين واليسار المعتدلين.

غير أن النقد الرئيسي الموجه إلى هذا الحزب المريق هو أنه لم ينجح بعد في تقديم مشروع جديد لمجتمع متغير.

#### تكرر الفترات

ويذل ليونيل جوسبان جهده لكي يخطط بعناية لكسب أصوات اليهود الفرنسيين في معركة الرئاسة. واليهود كتلة انتخابية صغيرة يتجاوز عددهم النصف مليون بقليل ، مقابل حوالي ستة ملايين عربي أو مسلم يقيمون على الأراضي الفرنسية ، لكنها كتلة قوية ومتماسكة وتتخذ قرارات حاسمة وتستقطب نسبة مهتمة من الرأي العام

الفرنسي بسبب تواجدها في مراكز القرار السياسية والثقافية والحزبية والثقافية والإعلامية والإدارية.

وكان جوسبان قد افتتح المعركة الانتخابية مبكراً ، عندما أعلن في ٢٥ فبراير عام ٢٠٠٠ ، خلال زيارة رسمية لإسرائيل أن حزب الله اللبناني هو حزب إرهابي وطرف أساسي بين القوى المعادية لعملية السلام ، وأن عملياته العسكرية هي التي استفزت رد الفعل الإسرائيلي لضرب محطات توليد الكهرباء اللبنانية وإغراق لبنان في ظلام دامس.

لقد تذكر جوسبان لتراث كل الشعوب الحية في مقاومة الاحتلال ، وبشكل خاص تراث المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي في الحرب العالمية الثانية . وتغلب حتى عن الموقف الديجولي . فقد كانت فرنسا في عهد الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول من أكثر دول العالم تقهماً للموقف الفلسطيني . ولا ينسى أحد عبارة الجنرال ديغول الشهيرة : هؤلاء الصهاينة سوف يتعلمهم الصحراء .

وعندما بدأ شارون حربه الشاملة الدموية لتدمير المجتمع الفلسطيني والبنية التحتية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ٢٨ مارس ٢٠٠٢ ، انحاز جوسبان إلى التحالف الأمريكي - الإسرائيلي ، وتعهد خلال حملته الانتخابية - اغفال الإشارة إلى مجازر شارون ضد الفلسطينيين ، ولجأ إلى أساليب الإعلام الديماغوجي بالدعوة إلى مقاضات «طويلة الأمد» بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان والفلسطينيين حتى أن شيراك اضطر إلى التصدي لتصريحات رئيس وزرائه واعتبرها خروجاً على تقاليد فرنسا في إقامة التوازن بين طرفي الصراع في الشرق الأوسط.

#### أصوات اليمين المتطرف

وحققت قوى اليمين المتطرف في فرنسا زيادة في الأصوات التي تحصل عليها . تتجاوز ٩٠٠ ألف صوت . ورغم أن الضربة القاضية التي وجهها لويان إلى جوسبان

أطاحت به من الدورة الثانية لكي يحل محله لويان نفسه . إلا أن الزيادة في الأصوات التي حصل عليها زعيم الجبهة الوطنية (لويان) لم تتجاوز ربع مليون صوت بالمقارنة بانتخابات عام ١٩٩٥ . وحصل برونو ميغريه ، رفيق لويان السابق الذي انشق عن الجبهة الوطنية عام ١٩٩١ ورشح نفسه للرئاسة لأول مرة على ٦٧٠ ألف صوت.

واقتنصت أحزاب اليمين المتطرف ربع الأصوات التي فقدها اليمين التقليدي.

وترى صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية أن توزيع الأصوات بين أن فرنسا منقسمة إلى ثلاثة معسكرات متساوية ، وكل معسكر يملك ما بين ٩ و ١٠ ملايين صوت: معسكر اليسار الحكومي بزعامة ليونيل جوسبان ، ومعسكر اليمين الحكومي بزعامة جاك شيراك ، والمعسكر المناهض للحكومة الذي صوت . إما لليمين الفاشي الجديد أو لليسار المتطرف . أما هؤلاء الذين امتنعوا عن التصويت أو إقصوا أصواتهم . فإنهم يشكلون معسكراً أكبر: حوالي ١٢ مليون مواطن.

ومما يلفت النظر في الحركة القومية المتطرفة أن قوتها تتناسب عكسياً مع ضعف الدول التي توجد فيها . فالأخبار السيئة بالنسبة لفرنسا ، هي أخبار طيبة بالنسبة للجبهة الوطنية . فمع ارتفاع معدلات البطالة في فرنسا خلال الخمس عشرة سنة الماضية ووصولها إلى رقم قياسي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٢,٨) في المائة في شهر فبراير الماضي) . تحسنت فرص الجبهة الوطنية في الانتخابات البرلمانية والمحلية على السواء . وبصورة مطردة (حصل لويان على نسبة ١٥ في المائة من الأصوات في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٥ وتسيطر على المجالس المحلية في أربع مدن رئيسية في الجنوب ، بما في ذلك أورانج وتولون ، كذلك فإن للجبهة ١١ نائباً في البرلمان الأوروبي في ستراسبورج وآلاف . تحول انتخابي

وفي عام ١٩٩٥ ، أدلى ٢٥ في المائة من

العمال بأصواتهم لصالح ليونيل جوسبان ، أما هذه المرة فإن النسبة لم تتجاوز ١٢ فقط .

وينتمي الناخبون الذين صوتوا لصالح لويان إلى قطاعين مختلفين من المجتمع سواء اجتماعيا أو جغرافيا . فقد استطاع الرجل أن يفوز بمساندة شرائح من البرجوازية الصغيرة في المناطق الريفية المتخلفة ، وخاصة في شرق وجنوب شرقي فرنسا ، حيث يوجد تراث طويل من الشعبوية اليمينية التي ترجع إلى أيام حملات «بيير بوجاد» ، الزعيم اليميني الفرنسي في فترة الخمسينيات (كان لويان قد بدأ حياته السياسية نائبا في البرلمان ينتمي إلى جماعة بوجاد) والمصدر الرئيسي الثاني للأصوات الجديدة التي حصل عليها لويان هم العمال الساخطون في الشمال والشمال الشرقي ، والذين تأثروا بإغلاق المصانع والمناجم خلال السنوات العشر الماضية .

عامل من كل أربعة عمال يدويين (٢٦ في المائة) ، وكذلك ٢٢ في المائة من الناخبين من ذوي الدخل الشهري الأقل من ١٥٠٠ يورو صوتوا لصالح لويان .

وتشير دراسة قامت بها صحيفة «ليبراسيون» بالاشتراك مع معهد لويس هاريس إلى أن هذا التحول في موقف الناخبين الماديين وكبار السن للتصويت لصالح الجبهة الوطنية هو أهم أسباب النتائج الانتخابية التي تحققت في الدورة الأولى وحصل لويان أيضا على ٢٢ في المائة من أصوات صغار التجار والحرفيين ، وكثير منهم كانوا قد صوتوا في عام ١٩٩٥ لصالح «فيليب دي فيليه» وهو رجعي من المؤيدين السابقين لجاك شيراك ، ثم انشق على الديجوليين بسبب خلافه مع الوحدة الأوروبية ومعاهدة ماستريخت التي أدت إلى الوحدة النقدية الأوروبية . ولم يرشح دي فيليه نفسه هذه المرة ، مما أعطى لويان مجالا أوسع للاستفادة من السخط الشعبي على نتائج الوحدة الأوروبية .

ورفع لويان عدد أصواته من هؤلاء الذين يعيشون في ضواحي الطبقة العاملة والفئات الأدنى من الطبقة الوسطى . أي الذين يعانون من مشكلات اجتماعية . وورفى عدد كبير من هذه المناطق ، كان ترتيب لويان هو الأول . قبل شيراك وجوسبان . وحصل لويان على أصوات قليلة نسبيا من الشباب (١٢ في المائة فقط من الناخبين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة يساندونه) وعلى خلاف ذلك ، ارتفعت نسبة المؤيدين له بين الناخبين الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة من ٩ في المائة إلى ١٩ في المائة .

وعندما سئل مؤيدو لويان عن السبب في تأييدهم له قال ٧٢ في المائة أنها مسألة القانون والنظام . وقال ٢٠ في المائة أنها مشكلة الهجرة . وقال ١٦ في المائة أن القضايا الرئيسية التي تشغلهم ودفعتهم للتصويت لصالح لويان ، هي الضرائب ونظام المعاشات المتهالك ، البطالة ، وقال ثلث الذين سئلوا عن سبب تصويتهم للمرشح لويان أنهم أرادوا التعبير عن سخطهم على الرئيس شيراك ورئيس حكومته جوسبان .

#### بين اليمين واليمين المتطرف

إن . خاين التصويت في الدورة الأولى هو الذي يكشف واقع الاتجاهات والتهارات المياسية في فرنسا . أما في الدورة الثانية فقد تمت عمليات تعبئة سياسية شاملة ضد مرشح اليمين المتطرف ، حتى أن بعض جماعات التروتسكيين لم تطالب بالاستمتاع عن التصويت لشيراك في الدورة الثانية لأنها لم تشأ أن تقف في وجه الطوفان الجارف من التأييد لزعيم اليمين التقليدي خشية أن يعزز مرشح اليمين المتطرف المزيد من التقدم وكان من الواضح أن التصويت في الدورة الأولى احتجاجا وعقابا بعد أن وجد قطاع كبير من الفرنسيين أن نظام «التعايش» بين حكومة «اشتراكية» ورئيس جمهورية يميني لم يكن له أي عائد سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي يتفق مع مصالح أغلبية الشعب الفرنسي .. وكل ما أسفر عنه نظام

«التعايش» هو تشابه برامج شيراك وجوسبان بحيث لم يعد هناك فارق جوهري بينهما . وتدهورت الأحوال المعيشية لغالبية الفرنسيين ولم يجد اليمين المتطرف الفرنسي «شماعة» يعلق عليها المساوئ الاجتماعية والاقتصادية سوى.. المهاجرين.. وأصبح الناخب الفرنسي في وضع لا يحسد عليه في الدورة الثانية لانتخابات الرئاسة .. إذا وجد نفسه أمام الاختيار بين جاك شيراك وجان ماري لويان !! وتحدث الحزب الاشتراكي الفرنسي عن شيراك باعتباره «الدافع عن قيم الجمهورية» لكي يقنع الناخبين بالتصويت له في الدورة الثانية ، وهذا ما انتهى إليه حزب ليونيل جوسبان ، الذي كان عضوا سرياً في المنظمة الشيوعية الدولية، في السبعينيات لكي يصبح -بعد ذلك- أقرب حليف لفرانسوا ميتران ثم سكرتير الحزب الاشتراكي . ويتصور الاشتراكيون الآن أن مساعدتهم لجاك شيراك ستؤدي إلى انتهاء الرئيس الفرنسي لسياسات معتدلة ، وتجبهر على أن يضع في اعتباره مطالب ومصالح أوسع . وهذا ما فعله الحزب الشيوعي الفرنسي أيضا .

والحقيقة أن شيراك دافع بإصرار عن مصالح النخبة الحاكمة الفرنسية طوال أكثر من ثلاثين سنة . وقد عرف عنه أنه فاسد ، ولولا الحصانة الرئاسية لكان قد تعرض رسمياً للاتهام باستخدام مئات الآلاف من الدولارات من المال العام للأنفاق على رحلات خاصة في الاجازات قام بها مع عائلته وحاشيته بينما كان يتولى منصب عمدة باريس . وينظر المحققون في اتهامات أخرى بأن إدارة المدينة- أثناء توليه منصب العمدة -تلقت رشاوى باللايين في الثمانينيات والتسعينيات ، وأن هذه الأموال استخدمت لصالح حزبه السياسي (التجمع من أجل الجمهورية).

وهي الدورة الثانية لانتخابات الرئاسة

صوت ٢٥ مليون فرنسي لممثل اليمين الفاسد الحاكم و٦ ملايين لصالح الديمقراطية الفاشية الجديدة (لويان). لقد وجد اليمين الفرنسي المتطرف أمامه فراغاً سياسياً ومشكلات اجتماعية هائلة تطلحن قطاعات واسعة من العاملين الفرنسيين ، وعلى رأسها نسبة عالية مزمنة من البطالة ، وتدنى في مستويات المعيشة ، وتدهور في أوضاع الإسكان والرعاية الصحية والتعليم ، علاوة على مناخ من عدم الاستقرار الاقتصادي.

وبدلاً من أن يضع اليمين التقليدي حلولاً لهذه المشكلات كان شغله الشاغل هو تجنب وضع يجد شباب فرنسا نفسه أمام الاختيار بين لويان .. وتروتسكي (١١) على حد قول «آلان مادلان» المتحدث باسم الحزب الديمقراطي الليبرالي (اليميني) وكتب جان دور ميسون ، عضو الأكاديمية الفرنسية ، في صحيفة «الفيجارو» الفرنسية (يوم ٢ مايو ٢٠٠٢) للاعراب عن حزنه لأنه أصبح في فرنسا ثلاثة أحزاب تروتسكية في بداية القرن الحادي والعشرين).

غير أن المعركة تستل إلى ذروتها في الانتخابات البرلمانية في شهر يونيو ٢٠٠٢ . والمؤكد أن أوضاع الأحزاب السياسية الفرنسية ، التي من المفترض أن تدافع عن مصالح الأغلبية الساحقة من الفرنسيين ، لن تكون قد تحسنت قبل موعد الانتخابات التشريعية، وكما جرت العادة ، فإن إسرائيل حاولت استعمار الانتخابات الفرنسية لصالحها عن طريق الترويج لخطر معاداة السامية» في فرنسا حتى يتمكن نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الاسرائيلي «إيلي يشاي» من دعوة يهود فرنسا إلى «حزم حقائبهم» والهجرة إلى إسرائيل وهذا ما قاله شارون أيضاً ، الذي يخطط لاستقبال مليون مهاجر يهودي جديد لكي يستوطنوا في مستعمرات الضفة الغربية التي يعتبرها جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل).

# العلاقات الأوروبية العربية بين الواقع والأساطير

جورج الراسى\*

أوروبا في المصور الحديثة إلى شرق أدنى ، و«شرق أوسط» ، و«شرق أقصى» نسبة إلى موقعنا الجغرافي منها . فتحن شرق «أدنى» أو «أوسط» ، أو «أقصى» بالنسبة إليها ، لا بالنسبة إلينا . لا بأس إذن من زج الأسطورة في المعارك التي نخوضها اليوم، والتي تحتاج إلى كل أنواع الأسلحة.

حتى أختصر المسافة بين الأسطورة والتاريخ ، وبين التاريخ الحديث والواقع الراهن ، أقول أن العلاقات الجديدة بين العرب وأوروبا نشأت غداة الحرب الكونية الثانية ، بعد أن تم تقسيمنا إلى مناطق نفوذ ، وتوزعنا على موائد القوى المنتصرة ، وزرع الدولة العبرية في موقع القلب من العالم العربي، عام ١٩٤٨ . لقد جاء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ لكي يجسد ذلك التحالف الجديد

في بعض الأحيان من المفيد الاستعانة «بالأسطورة» لإعادة الأمور إلى نصابها ، ورؤية الواقع من زاوية جديدة.

من الأساطير التي تكتسب أهميتها هذه الأيام ، ونحن نهم بدخول جنات الشراكة مع أوروبا ، تلك التي تذكرنا بأصل كلمة «أوروبا» ذاتها . فهي، كما جاء في روايات الأغريق ، ابنة ملك فينيقية «فونيكس» ، أخت «قدموس» خطفها الإله زفنسي ، وهو يتقمص صورة ثور، واصطحبها إلى جزيرة اقريطش (كريت) اليونانية ، حيث تزوجت مليكها ، وأنجبت منه ثلاثة أبناء ، وانضموا إلى قافلة الآلهة بالمطيع.

كلمة عرياء التي أطلقت على القارة الأوروبية تعني في اللغات السامية «الغريب» ، أي إننا نحن سكان هذا الشرق ،الذين اعطوا لأوروبا اسمها ، اعتمادا على موقعها الجغرافي منا . تماما كما وزعتنا

بين أوروبا -مثلة بفرنسا وإنجلترا - وإسرائيل.

لكن هذا التحالف سرعان ما أخلى مكانه لتحالف من نوع جديد ، إذ تحولت إسرائيل شيئاً فشيئاً ، إلى ما يشبه كثيراً الولاية الأمريكية الواحدة والخمسين ، في حين بدأت أوروبا تخطو خطواتها الأولى نحو الوحدة الاقتصادية والسياسية ، وتترك مع الوقت أن مصالحها ليمتد بالضرورة مطابقة لمصالح إسرائيل ، أو لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

كان العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ وحرب الأيام الستة التي لا تزال تجرجر ذيلها حتى اليوم ، واحتلال أراضي عربية جديدة تابعة لكل الدول المحيطة بالدولة العبرية ، كانت كلها عاملاً سياسياً من عوامل التغيير التي طرأت على المواقف الأوروبية تجاه العرب ، والصراع العربي-الإسرائيلي. لم يكن الأمر مجرد صعوبة ضمير ، بل كان كذلك ، وقيل كل شيء ، وعياً لمصالح أوروبا الاقتصادية ، بعد الهزة النفطية الأولى.

كان موقف الجنرال شارل ديغول ، رئيس فرنسا إبان هزيمة يونيو (حزيران) ٦٧ ، هو الأكثر تعبيراً عن التوجهات الأوروبية الجديدة ، حين أمر بفرض حظر على بيع السلاح لإسرائيل ، واتهم الدولة اليهودية بـ«السيطرة».

كانت فرنسا ، حتى ذلك التاريخ ، أهم مصادر السلاح الإسرائيلي ، وكانت هي التي قدمت لئل أييب المفاعل «النووي» فيه ديمونا ، أيام كان لشمعون بيريز مكتب خاص في وزارة الدفاع الفرنسية ، يتابع من خلاله صفقات السلاح والتعاون المخبراتي بين البلدين.

لكن التحول الأهم في النظرة الأوروبية إلى العرب ، بعد طي صفحة الاستعمار

القديم في الأرمينيات والخمسينيات ، ونيل الجزائر استقلالها عام ١٩٦٢ ، تزامن مع حرب تشرين الأول-أكتوبر ١٩٧٣ ، والخضة النفطية التي رافقتها ، حين تضاعفت أسعار النفط اضعاغافاً عدة ، وشعرت أوروبا من خلال تلك «الصدمة النفطية الثانية» بكم هي مرتينة للعرب في مجال الحصول على مصادر الطاقة جاءت بعد ذلك الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ لكي تعمق ذلك الشعور. وتضيف إليه بعداً إسلامياً.

المهم ، أنه في مطلع السبعينيات ، وبعد العام ١٩٧٣ على وجه التحديد ، برز على السطح شعار جديد عنوانه الحوار العربي- الأوروبي. كان الأوروبيون آنذاك ينظرون إلى العرب على أنهم وحدة متجانسة على غرار التوحيد الأوروبي الذي كانوا يخططون له ، وكانوا يرون ، بوجه حق وبموضوعية ، أن المصالح بين العرب وأوروبا يمكن أن تكون متكاملة ، وهي بالفعل كذلك.

إنطلاقاً من هذه الرؤية ، شهدت السبعينيات والثمانينيات عدداً كبيراً من الندوات والمقابلات والدراسات والمحاضرات ، التي كانت تقام في استنباط أوجه التقارب بين حضارتى المتوسط ، وتتسابق في تقريب وجهات النظر بين الضفتين ، بوتجته في تسجيل كل مجالات التعاون ، وتقاسم التفاهم - كانت الفكرة آنذاك هي التأسيس لتعاون «مؤسسي» بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة ، قبل تحولها إلى الاتحاد الأوروبي. فيما بعد .

لكن تلك النظرة ما لبثت أن تبليت في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم ، بعد حربي الخليج الأولى (بين العراق وإيران

من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٨) والثانية بعد الغزو العراقي للكويت في أغسطس (آب) ١٩٩٠ ، وإخراجه منها في فبراير ١٩٩١ ، بعد حملة «عاصفة الصحراء» بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وما تلى ذلك من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في خريف ذلك العام نفسه .

منذ ذلك التاريخ ، اختفى تماما شعار «الحوار العربي - الأوروبي» . لم يعد هنالك شيء اسمه «عربي» من وجهة نظر أوروبا والغرب تخاصموا وتحاربوا وتوزعوا فرقا وشتاتاً ، فلم يعد من الممكن أن يكونوا محاورين موحدى الكلمة في مواجهة اتحاد أوروبي يزداد قوة ورسوخاً يوماً بعد يوم .

منذ ذلك التاريخ أيضاً ، دخلت القاموس الغربي في التعامل مع العرب ، مفاهيم جديدة ، ومعايير جديدة ، واعتبارات جديدة لقد أصبحت العلاقات الأوروبية - العربية محكومة بعاملين : الأول هو النظر إلى العرب على أنهم مجموعات إقليمية متعددة ، لا مجموعة واحدة . والثاني هو التخطيط لدمج إسرائيل في المنطقة ، وإشراكها بالتالي في أي حوار عربي - أوروبي مستقبلي ، وجعلها طرفاً فاعلاً فيه .

لذلك ازدهر قاموس العلاقات بين الطرفين بجملة من الأطر المستجدة .

أصبحنا نسمع كلاماً حوله الحوار الأوروبي - الخليجي ، طاماً أن الخليج العربي يملك أعلى ما تحتاجه أوروبا لنموها ، ألا وهو النفط .

أصبحنا نسمع كذلك كلاماً عن الحوار بين أوروبا ودول المغرب العربي ، بحجة القرب الجغرافي والتناغم اللغوي والثقافي والتكامل الاقتصادي ، خاصة بفعل ملايين المهاجرين العرب في دول شمال المتوسط . وبرزت إلى السطح تمايير

حسابية جديدة من نوع ٥+٥ (خمس دول أوروبية متوسطية ، مقابل الدول الخمس الأعضاء في اتحاد المغرب العربي) أو (٧+٥) أو (١٢+٥) إلخ .

أصبحنا نسمع كلاماً عن «الشرق - أوسطية» التي تريد أصابة مجموعة عصفافير بطلقة حوارية واحدة ، تضم إلى المنتدى - كلاً من إيران الإسلامية ، الفنية بالنفط ، وإسرائيل الموعودة بالجنة الجديدة .

لكن الغلبة كانت في النهاية لما عرف «بالشراكة الأوروبية - المتوسطية» و«ميسار برشلونة» الذي إنطلق عام ١٩٩٥ في تلك المدينة الأسبانية ، والذي ستكون نحن بين أواخر الموقعين عليه هذه الأيام .

هل أفضل من الاستمانة بذكريات الأندلس لاتجاح هذا الرهان الجديد؟ أليس هذا هو أفضل توثيق لجزر الأساطير في المعركة؟

كان الفرد دريفوس من الطائفة اليهودية ، ضابطاً في الجيش الفرنسي برتبة «كابتن» عندما انفجرت القضية المعروفة باسمه عام ١٨٩٤ فقد اتهم بإفشاء أسرار مهمة إلى المحقق العسكري الألماني في باريس ، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة في جزيرة «الشيطان» ، بعد أن أدانته المحكمة بالخيانة العظمى . لكن عناصر كثيرة ما لبثت أن طرأت على هذه القضية - كان من ضمن فصولها مقالة «أتى اتهم» الشهيرة للكاتب الفرنسي اميل زولا وانتهى الأمر بإثبات براءة دريوفوس ، فأعيد إلى الجيش عام ١٩٠٦ .

هذه الحادثة الفردية أوجت المشاعر المعادية لليهود في فرنسا في مطلع القرن العشرين ، وشطرت البلاد إلى قسمين طيلة عقد من الزمان .

كان هناك فريق الملكيين والعسكريين



والكاثوليك الذي أيد إدانة الضابط اليهودي ، مقابل فريق الجمهوريين والاشتراكيين والمعادين لرجال الدين الذي نادى ببرأقه .

كانت إحدى نتائج تلك المجابهة التعجيل بفصل الدين عن الدولة في فرنسا .

هذا ضابط صغير ، شطر البلاد ، وقسم العباد خاصة لكونه يهوديا مع أن الأمور انتهت بسلام ، وظل رأسه بين كفيه .

فما بالكم والغرب متهم بإبادة ستة ملايين يهودي في اقتران الفاز ، بعد تلك الحادثة يعقود قليلة ، في أواسط القرن العشرين على أيدي الفاشية الألمانية؟

طبعاً ما يسميه اليهود «بمعاداة السامية» يمكن أن ترجع جذوره إلى صلب السيد المسيح ، لكن العقدة تاصلت في الذهنية الغربية عموماً ، والأوربية على وجه الخصوص ، إلى درجة أصبح من الصعب تماماً خلعها اليوم . خاصة وأن هنالك من يقنئها بأسلوب مبرمج ويومي ، حتى دخلت النسيج الحضاري والفكري والثقافي والسياسي في المجتمعات الغربية .

لقد وصلت الأمور إلى حد تحريم أية مراجعة تاريخية لموضوع المحرقة اليهودية ، مهما اتسمت بالموضوعية والعلمية ، حيث يتهم كل من يحاول القيام بمثل هذه المراجعة «بالتحريفية» ، والضعايا كثيرون ، لعل أبرزهم المفكر الفرنسي روجيه جارودي .

هذه إذن حدود أولى - راسخة من الصعب تخطئها في الوقت الحاضر ، تحكم العلاقة الأوربية مع إسرائيل حتى حين يتم سفك دماء المسلمين في باحة كتيمة المهدي في بيت لحم .

وحين تقفل الابناء أن معابد يهودية جرى

تدنيسها في بعض دول أوروبا ، أو أن انفجاراً طال معبد «الفريية» اليهودي في جزيرة «جربة» التونسية من الضروري أن نستحضر بعض فصول ذلك التاريخ القديم والجديد ، حتى ولو كان المنتفع الأخير في نهاية المطاف من مثل هذه الاعتداءات هو الدولة العبرية بالذات الباحثة عن ذرائع متجددة كل يوم ، تغطي بها الجرائم المرتكبة بحق العرب والمسلمين منذ استباحة أرض فلسطين عام ١٩٤٨ ، وحتى هذا اليوم .

لقد استمعنا إلى رئيس المفوضية الأوربية رومانو برودي ، منذ أيام قليلة ، وهو يصف عمليات تدنيس بعض المقابر اليهودية في أوروبا بأنها أعمال «همجية وبربرية» وهي بالفعل كذلك - حتى ولو كانت تصب في مصلحة إسرائيل . لكننا لم نسمعه يطلق الأوصاف نفسها - أو ما شابه - على مجازر رام الله ونابلس وجنين حيث تستعيد «اللة الدبلوماسية» حقوقها ويجري الحديث عن «تبادل لاطلاق النار» بين جيش «الدفاع» الإسرائيلي وجيوش «الإرهاب» الفلسطينيين .

هذه «الاعتبارات» تحكم بما أصبح يعرف منذ العام ١٩٩٥ «بمسار برشلونة» للشراكة الأوربية - المتوسطية .

المحور السياسي الرئيس لهذه الشراكة هو انجاح عملية السلام في المنطقة ، وتسوية النزاع العربي - الإسرائيلي . لذلك لا يمكن للاتحاد الأوربي أن يتصور هذه الشراكة بدون حضور تل أبيب فيها .

لكنه لا يفعل الشئ الكثير لتأمين حضور الطرف الآخر الأساسي في المعادلة ، ألا وهو السلطة الوطنية الفلسطينية التي كانت محكومة بالأقامة الجبرية داخل غرفتني في رام الله المحاصرة بالدبابات .

لقد مضى على إنطلاق مسار برشلونة

ست سنوات منذ نوفمبر ١٩٩٥ ، ووضع له هدف أساسي هو إيجاد منطقة من التبادل الحر والامتنعار بين ضفتي المتوسط بحلول العام ٢٠١٠ . وخطط لهذا «المسار» لكي يضم ٢٧ بلداً ، الأعضاء الـ ١٥ في الاتحاد الأوروبي ، و ١٢ بلداً متوسطياً من دول «الجنوب».

هنا لابد من الإشارة إلى مفارقة جغرافية طريقة في كيفية اختيار الأعضاء «الجنوبيين» لقد تم استبعاد دول الخليج العربي بالطبع، بما في ذلك العراق واليمن بسبب واضح هو عدم امتلاكها لشواطئ . لكن تمت إضافة الأردن إلى اللائحة مع أنه لا يمتلك هو الآخر منفذاً على البحر الدافئ ، لكنه يمتلك حدوداً طويلة مع الضفة الغربية وإسرائيل، ناهيك عن أنه وقع معاهدة للتصالح مع الدولة العبرية عام ١٩٩٤ اللهم إلا إذا كان قد أخذ بعين الاعتبار احتمال شق قناة بين خليج العقبة والمتوسط مستقبلاً .

كما أضيفت إلى اللائحة جمهورية موريتانيا الإسلامية ، رغم أنها تقع بكاملها على المحيط الأطلنطي ، لكنها طُبعت علاقاتها تطبيعاً كاملاً مع تل أبيب ، وفي أموا الظروف وأحلها.

لماذا ، والحال هذه ، لم يتم ضم السودان مثلاً إلى الشراكة ، وهو يخرقه على الأقل نهر يصب في البحر المتوسط؟

هذه تبقى على كل حال ملاحظات هامشية.

ما هو مهم التوقف عنده هو إتساع الهوة بين مطامح الشراكة ، وما وصلت إليه اليوم.

وزراء التجارة الأوروبيون المجتمعون في مدينة طليطيلية الإسبانية في ١٩ مارس المنصرم ، اعرّبوا عن مساعدتهم لاكتمال عقد الأول الماكهتوقيع مع مصر في يونيه

٢٠٠١ ، ومع الجزائر أواخر العام الماضي ومع لبنان مطلع العام ٢٠٠٢ . لم تبق خارج الحلبة سوى سوريا التي لها شروطها والتي قاطعت المؤتمر الأوروبي المتوسطي الرابع لوزراء الصناعة المنعقد في ٩ أبريل الجاري في مدينة ملقة الإسبانية ، بعد أن طالب وزير الصناعة فيها الدكتور عصام الزعيم بطرد إسرائيل ، وشجب أعمالها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني ، على اعتبار أن «مسيبة برشلونة» كل لا يتجزء وأن الإقرار بها والتزامها يعنيان التزام مبادئ الأخلاقية والقانونية الأساسية ، مع العلم أن الشراكة لا تقتصر على الشق الاقتصادي فحسب ، لكنها تشمل فصولاً تتعلق باحترام مبادئ الحرية والمدالة ، واحترام حقوق الإنسان ، وترقية المرأة والمجتمع المدني والعمل بالنظام الديمقراطي ، وتشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات ، بالإضافة إلى البنود التي استجندت مؤخراً ، واكتسبت أهمية خاصة مثل مكافحة الإرهاب ، وملاحقة تبييض الأموال ، ومراقبة زراعة المخدرات ومحاصرة الجريمة المنظمة إلخ. عقد اجتماع وزراء خارجية المسار الأوروبي-المتوسطي يومي ٢٢ و ٢٣ أبريل في مدينة فالنسيا ، في أجواء الحملة الإسرائيلية الشرسة ضد الشعب الفلسطيني ، وإنغلاق كل أفق للحل في المنطقة ، لكي يعمق المازق السياسي للشراكة كما تدل على ذلك مقاطعة سوريا ولبنان للاجتماع.

أما على الصعيد المالي المحض فقد لاحظ المراقبون أن الاهتمام الأوروبي بدول أوروبا الشرقية يفوق بكثير درجة اهتمامها بدول الجنوب المتوسطي فقد أوصت المفوضية الأوروبية بتخصيص مبلغ يتجاوز ٤٠ مليار أورو لتوسيع عضوية الاتحاد

أحدى أهم التكتلات الفاعلة على الساحة الدولية .

لقد رأينا منذ أيام قليلة ، وقدأ أوروبا رفيع المستوى يضم جوزيب بيبكيه ، وزير خارجية اسبانيا رئيسة الاتحاد في دورته الحالية ، وخافيير سولانا منسق السياسية الخارجية في الاتحاد ، وميجيل مورافينوس مبعوث الاتحاد إلى المنطقة ، وهو يتعرض للاهانة في بث تلفزيون مباشر من تل أبيب ، بعد أن منعوا من مقابلة ياسر عرفات المحاصر في رام الله ، فعدوا أدرجهم بخفي حنين ، يجرحون أذيال الخيبة والأحباط .

شاهدنا بعد ذلك وزراء خارجية الاتحاد يعقدون اجتماعا «طارئاً» في مطلع هذا الشهر الماضي في لوكسمبرج ، لاتخاذ «موقف موحد» أمام «الوضع المتدهور» في الأراضي الفلسطينية ، يعلن عضو المفوضية «مسئول العلاقات الخارجية كريس باتن» في ذلك الاجتماع ، عن اقتراح الدعوة لالتأم مجلس الشراكة مع إسرائيل من أجل بحث تداعيات الأزمة في المنطقة ، كإجراء قانوني ملزم قبل اتخاذ أى مبادرة عقابية . لكن غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد عارضت هذا الاقتراح ، رغم موافقة الرئاسة الإسبانية والدعم البلجيكي لها . فقد كانت هذه الغالبية حريصة جداً على حضور وزير خارجية إسرائيل «شيمون بيريز» الاجتماع الأوروبي - المتوسطي في فالنسيا في ٢٢ أبريل الجاري ، رغم المقاطعة السورية واللبنانية ، وقرار بيروت بتأجيل التوقيع على اتفاق الشراكة ، ورغم بقاء رئيس أحد أعضاء الشراكة (ياسر عرفات) محاصراً من طرف عضو آخر ، فلا يستطيع مناصرة مكتبه في رام الله . لا بل ذهب كريس باتن نفسه إلى حد التصريح بأن «إنضمام

الأوروبي إلى مقر دول أوروبية جديدة ، بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ في حين لم يخصص سوى مبلغ ٥ر٢٥ مليار أورو لأثنى عشر بلداً متوسطيا في الفترة ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ .

يتساءل المرء ، وحال الاتحاد على ما هي عليه ، كيف نجعله ينقل عقدة الذنب ، من كتف إلى كتف ؟ .

تقول الرواية أنه في عام ١٨٢٠ أقدم داي مدينة الجزائر -آخر حكامها الترك - على صنع قنصل فرنسي بمروحة كان يخفق بها من قيط الطقس وحرارته رداً على ما اعتبره تطاولاً من جانب القنصل على جناب دولته العلية . فما كان من فرنسا إلا أن جردت حملة عسكرية دامت ١٢٢ عاماً حتى استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ ، لرد الاهانة ! .

في عام ١٩٥٦ ، توأطأت كل من فرنسا وبريطانيا مع إسرائيل للهجوم على مصر ، رداً على إعلان جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس في يوليو من تلك السنة ، على اعتبار انه الحق الضرر بمصالح لندن وباريس في القناة .

قبل ذلك ، جرد الغرب المسيحي سلسلة من الحملات الصليبية من القرن الحادي عشر حتى القرن الثالث عشر بمباركة باباوات روما ، من أجل «انتقاذ» الأماكن المقدسة في فلسطين .

كم كان الشرق الأوروبي رفيعاً آنذاك حتى تراق على جوانبه انهيار من الدماء ، فتشن الحروب ، وتجرّد الحملات ، ويتم اختراق الحدود وعيور البحار ، لمجرد الرد على صفة ، أو المطالبة بأسهم شركة ، أو الاحتفاظ بحق زيارة الأماكن المقدسة .

هذا ما تقوله الروايات على الأقل . أما اليوم ، فالشهد يبدو مختلفاً تماماً مع أن أوروبا أصبحت موحدة وتشكل

إسرائيل إلى عملية برشلونة من مكونات هذه العملية ، وحضورها إلى فالنسيا أسامى لتجاح هذا المؤتمر .

إنه نجاح لا نحمد الاتحاد عليه .

اضافة إلى ما رأينا وشاهدنا ، سمعنا كذلك بايا روما يستصرخ الضمير العلى لانقاذ كنيسة المهدي على أقل تقدير ، فلا من يسمع ، ولا من يجيب ، خاصة من طرف ابرز الدول الاوربية التى تعتبر بانها من أبناء الكنيسة الكاثوليكية الابرار .

هكذا تبدو أوروبا الموحدة اليوم، مترددة فى موقفها تجاه إسرائيل حائرة فى كيفية تعاملها مع الولايات المتحدة . متفاوتة فى تعامل كل طرف من أطرافها مع القضايا التى تمس العرب ومصالحهم .

لقد كانت الهجمة الصهيونية الجديدة على ما تبقى من فلسطين مناسبة كشفت أوراقاً أوروبية كثيرة ، تراوحت بين الاستعداد لمقاطعة إسرائيل ، والمعنى للتستر على جرائمها .

السفعة الذهبية فى المواقف المشرفة ذهبت دون شك إلى بلجيكا ، وإلى مقاطعة الفلامان على وجه التحديد التى أقدمت على تجميد علاقاتها مع إسرائيل فى سابقة هى الأولى فى دول الاتحاد . سارت على خطاها مقاطعة بروكسل التى تضم مقر الاتحاد . لكن العجيب أن المقاطعة الثالثة الفرانكوفونية -ولبنان مستضيف قمة الفرانكوفون فى الخريف المقبل -لم تر من الضرورى أن تحرك ساكناً .

على كل حال مواقف وزير خارجيتها لويس ميشيل كانت مشرفة ، وأفضل من مواقف عربية كثيرة -فقد قال للسفراء العرب فى العاصمة البلجيكية أن بلاده قررت منذ بضعة أشهر وقف شحنات السلاح إلى تل أبيب ، خصوصاً السلاح المستخدم فى عمليات القمع، وأن الاتحاد

الأوروبى «لا يمكن أن يمكت على الاهانة الدبلوماسية التى لحقت بوفده إلى إسرائيل» .

للعلم فقط لابد من التذكير أن قيمة الدولارات الإسرائيلية من تجارة «الماس البلجيكي» غير المصقول تصل إلى نحو ٣٠٠ مليون دولار شهريا . وتحترك تل أبيب جزءاً كبيراً من هذه التجارة مع كل من بلجيكا وجنوب أفريقيا .

بموازاة بلجيكا ، يمكن أن نتقاسم معها سفعة الشرق الذهبية أنا ليند وزيرة خارجية السويد ، التى وصفت الهجمة الاسرائيلية فى مغمى جنين ونابلس بانها كانت «أسبوعاً من العار» والتى أصبحت معروفة بمواقف جريئة يحسد عليها الرجال ، عرباً كانوا أم أوروبيين .

اسبانيا ، رئيسة الاتحاد حالياً ، تجرأت وتحدثت أكثر من مرة عن «عقوبات أوروبية» محتملة ضد إسرائيل . (تجدر الإشارة بهذا الصدد أن المبعوثين الأوروبيين الثلاثة الذين اheiten فى تل أبيب كانوا من الاسبان) .

المستشار الألمانى جيرهارد شرودر تحدث عن رغبته فى طرح «ارسال قوة عسكرية دولية برعاية الأمم المتحدة» إلى الشرق الأوسط ، وعلقت بلاده تسليم المعدات العسكرية إلى إسرائيل ، بما فى ذلك القطار الذى تدخل فى تصنيع الطراز الجديد من دبابات ميركافا-٤ فى حين طرح وزير خارجيته يوشكا فيبشر مبادرة المالية من سبع نقاط ، على مؤتمر وزراء خارجية دول الاتحاد فى لوكسمبرج ، أهم بنودها سحب القوات الإسرائيلية وتأسيس «دولة فلسطين الديمقراطية» تحت اشراف دولي .

بريطانيا بدورها فرضت حظراً على الأسلحة الموجهة إلى الدولة العبرية للمرة الأولى خلال عشرين عاماً .

الدانمارك بيرشتيج مولر ما يجرى بأنه «حرب» تتخطى كل قواعد الحرب».

وحده بيرلوسكوني الذي عودنا على قول الشئ ونقيضه في اليوم التالي ، إيد احتمال انقراض مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط لكن «بعد أن تكمل إسرائيل عملها الموجه إلى تقطيت مراكز الإرهاب».

هذه هي المواقف الأوربية المتفرقة التي ينقصها موقف أوروبي موحد وواحد وفاعل تجاه الدولة العبرية من جهة ، وتجاه الولايات المتحدة من جهة أخرى .

فهي لا تستخدم إلا القليل من وسائل الضغط على تل أبيب (ثلث صادرات إسرائيل تنهب إلى دول الاتحاد و ٦٠ في المائة من تجارتها مع هذه الدول) وهي قلما تتخذ مبادرات ، وتارة تنتظر نتائج جولة كولون باول ، وتارة أخرى تتابع تحركات انطوني زيني ، وفي مرة ثالثة ترقب مصير تقرير جورج ميشيل وخطة جورج تينيت ، ما فائدة تلك الشراكة «الأورو -متوسطية» إذن ؟ مع العلم أن الملفات الخلافية مع الولايات المتحدة لا حصر لها (رفض الهجوم على العراق - الانفتاح على إيران - سلف الفولاذ - الخلافات حول العملة وحول تمويل التنمية كما ظهرت في مؤتمر مونتيري الأخير في المكسيك - التعارض بخصوص الانبعاث الحراري كما بدأ في مؤتمر كيوتو - محاربة الهيمنة الثقافية - انتقاد عقوبة الاعدام رفض «الدرع الصاروخية» وسباق التسلح الجديد).

أقصى ما تطمح إليه أوروبا اليوم يبدو وكأنه انتظار دعوة أمريكية للانخراط من جديد في عملية السلام في المنطقة كما بدأ ذلك واضحا من خلال قمة برشلونة الأوربية الأخيرة أواسط الشهر الماضي ،

توني بلير رئيس وزرائها استمرأ الكتابة في الصحف العربية بلهجة توحى وكأنه أصبح عضوا في حركة القوميين العرب . آخر رسائله المنشورة في التاسع من الشهر الجاري مطلعها : «يسعدني أن أتحدث إلى الأمة العربية فور عودتي من الولايات المتحدة» هو على الأقل يرى أن القمع سعيًا إلى استتباب الأمن ليس هو الحل ، ووزير خارجيته جاكسترو يصمد لهجته ضد إسرائيل ولعدم احترامها القانون الدولي» . فرنسا غارقة في انتخاباتها الرئاسية والمرشحون - قبل زلزال جان ماري لوين - كانوا حائرين بين الوزن الاعلامي ، والسياسي الذي يمثله ٧٠٠ ألف يهودي ، وأصوات مليون و ٢٠٠ ألف عربي ومسلم يحق لهم التصويت مع ذلك أعلن الرئيس شيراك أكثر من مرة أن حل النزاع لن يكون بقصف الدبابات مقر عرفات وتجرأ جوسبان بالبوح انه «يتمنى حصول تغيير سياسي في إسرائيل» وانتقد بشدة السياسة الأمريكية في المنطقة، واتهمها بانها محكومة باعتبارات السياسة الداخلية.

للحقيقة والتاريخ لابد أن نضيف أن وزير خارجية فرنسا هو بيرفيريدين كان أول مسئول أوروبي يحمل شارون مسئولية اندلاع انتفاضة الأقصى ، بعد زيارته المشؤومة إلى المسجد ، ويصف سياسته بأنها كوارثية .

مواقف أخرى جديدة وقفتها سويسرا (ولو أنها خارج الاتحاد) ، حيث أشارت مذكرة داخلية لمؤسسة التسلح (رواغ) ، إلى احتمال خفض المبادلات العسكرية مع الدولة العبرية ، في حين عبر المستشار النمساوي ولفنانغ بوشيل عن «غضب بلاده إزاء اعاقا الاتصالات بين عرفات والاتحاد الأوروبي» . ووصف وزير خارجية

ومن اللقاء الذى جرى فى ١٠ أبريل الماضى فى مدريد وضم إلى جانب ممثل الاتحاد ، كلا من وزيرى خارجية الولايات المتحدة وروسيا والأمين العام للأمم المتحدة ، وصدر عنه بيان يدعو إلى قيام دولتين ، إسرائيل وفلسطين ، وإحلال تسوية على أساس القرارين ٢٤٢ و٢٢٨.

لم يكن ينقص الأوربيين سوى الدعوة التى وجهتها إليهم مستشارة الأمن القومى الأمريكى كوندوليزا رايس تدعوهم إلى إدانة موجة التعصب ضد اليهود التى تنفشى فى أوروبا.

فى اليوم ذاته كان النائب البريطانى اليهودى جيرالد كوفمان ، أحد أبرز

المناسمة الاتكلىز، يصف اربيل شارون بأنه «مجرم حرب» وكان زعيم مجموعة الخضر فى البرلمان الأوروبى ، اليهودى دايتال كوهن بنديت ، (أحد زعماء الثورة الطلابية فى فرنسا عام ١٩٦٨) ، يدعو البرلمان إلى تجميد اتفاقات الشراكة مع إسرائيل.

أوروبا إذن «موزعة بين رأى عام يمثل البرلمان - كما دلت عليه المظاهرات الصاخبة كذلك- وبين مواقف رسمية متفرقة وعاجزة عن الفعل.

صحيح أننا أمام امبراطوريات قديمة غابت عن اطرافها الشمس ، لكن هل غاب عن سمائها القمر كذلك؟

## قالوا

♦ الحقيقة يجب أن تقال ولا يكفى أن نعرفها .

شبلى شميل

♦ من القلو أن ينسب السلفيون حميد الخصال إلى السلف وحده دون الخلف لأن الإنسانية تتدرج فى الرقى .

سلامة موسى

♦ إن علينا أن نخرج أنفسنا من أن نستسلم لماضينا ، إذا كنا لا نريد أن نظل جهلاء وضعفاء .

عبد القادر حمزه

# المنتدى الاجتماعي العالمي الثاني

## صورة من الداخل

د. شريف حتاته

هنا تجمع أناس من كل الأعراق والأديان ، من كل الطبقات والفئات ، من كل المهن والأجناس يعملون اللافتات والأعلام ، والورود ، يقنون ، ويرقصون ، ويدقون الطبول ، ويهتفون جاعوا ليمبروا عن وحشتهم في مواجهة الطفلة ، عن إصرارهم على إيقاف سياسات الاستعمار الجديد ، وآلهة الحروب.

جئت لأنضم إليهم في بورتو اليجري، تلك المدينة البرازيلية التي لا يزيد عدد سكانها على ثلاثة ملايين ، لكن شاع اسمها في ربوع الأرض بعد أن أصبحت موطناً لأهم تجمع إنساني ضد العوالة التي تفرضها أقلية من الرجال لخدمة مصالحهم على حساب شعوب العالم. اجتزت عشرين ألف كيلو متر لأنضم إلى هذه الجموع التي جاءت لحضور المنتدى الاجتماعي العالمي الثاني ولتشارك في تدعيم الحركة العالمية

المدينة مشرقة تتلألأ في ضوء الشمس بعد أن غسلتها الأمطار طوال الأسبوع الذي سبق قدومي إليها ، والسماء زرقاء كأن المسحب المنذرة التي زحفت عليها منذ أحداث ١١ سبتمبر تبذدت ليحل محلها الاطمئنان.

سرت بين الجموع خفيف الجسد منشرج القلب محمولا على النهر المتدفق من البشر من النساء والرجال والأطفال الذين جاعوا من كل أنحاء البرازيل ، ومن كل بلاد العالم ليتجمعوا في بورتو اليجري . أنظر من حولي إلى الوجوه المبتسمة ، فيها نضارة ، وجمال الشباب ، أو فيها غصون مشوارها الطويل في الحياة . بشرتها سوداء أو بيضاء ، أو صفراء ، أو حمراء ، أو برونزية اللون . ألمح أيدي العشاق تتشابك في الزحام . وأيدي الأطفال تستكين في كهوف الكبار.

المعارضة لسياسات الاستعمار الجديد والحرب.

هكذا من ١-٥ تدفق ٧٠٠٠ من المشاركين والمشاركات إلى المدينة ، من بينهم ١٥٠٠٠ مندوب من ٥٠٠٠ منظمة جاءوا من مائة وخمسين دولة ليشاركوا في ٢٨ محاضرة ومائة سينما ، و ٧٠٠ ورشة عمل قامت بتنظيمها الهيئات الممت المشرقة على المنتدى ، لتغطي كل ما يمكن أن نتخيله من موضوعات ، تمتد من مشاكل المياه النقية والطعام إلى الفلسفة وعلوم النفس من الطب والجينات وعلوم الوراثة ، إلى الفنون وعلم الجمال من شؤون النساء والأطفال ، إلى مشاكل سكان الادغال والأحراش والأعراق المحلية المنسية التي تحيا محرومة من كل حق من القوة النووية والحرب ، إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان في أن يعيش حرا يتمتع بالعدل.

نجم المنتدى الاجتماعي العالمي الثاني في إثارة أوسع نقاش عرف حتى الآن حول جميع المشاكل التي تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بالعملة الرأسمالية وأثرها على حاضر ومستقبل سكان الأرض، وفي طرح تساؤلات وأفكار جديدة بالدراسة والبحث، كما تمكن من تحقيق أوسع وأكبر حركة تعبئة فكرية وجماهيرية تستهدف تغيير اتجاه العملة القائمة على خدمة مصالح أقلية تضاعف مع الوقت إلى عملة من نوع آخر مبنية على التضامن بين الشعوب لخدمة مصالح أغلبية الرجال والنساء الذين يعانون الحرمان والخوف من الفد ، ليكون حلقة جديدة في الصراع من أجل خلق حركة للعملة من أسفل ، تلك الحركة التي يعود منشأها إلى بداية تسعينيات القرن الماضي.

كان شعار المنتدى هو يمكن بناء عالم آخره رأيته مكتوبا بالخط الأبيض على

مئات الأعلام البنفسجية اللون ، ظلت تحلق فوق رؤوسنا أينما ذهبنا . وقام بتغطية التجمع العالمي الفريد من نوعه أكثر من ثلاثة آلاف صحفي ، ومذيع ومعلق من التلفزيون ، الراديو ، والصحف ، والمجلات فقد كان أول تحرك جماهيري واسع يتم إثر هجوم ١١ سبتمبر الإرهابي ، وإثر الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على أفغانستان ، بعدها بأقل من شهر لتثبت بذلك أنها أعدت من زمن يسبقه وكان المنتدى بمثابة الرد على إدعاء بوش ورامسفيلد أن ليس أمام الناس خيار سوى الوقوف مع أمريكا أي مع الاستعمار الجديد ، أو مع الإرهاب الإسلامي.

إن عقد المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو اليجري دليل على أن الحركة العالمية المناهضة للعملة ، تلك العملة التي تريد الشركات المتعددة الجنسية فرض هيمنتها على العالم بواسطتها ، إن هذه الحركة ما زالت حية ، وأنها تتسع ، وتعمق وتتدمع مع الوقت ، فقد تضاعف عدد الحاضرين في منتدى ٢٠٠٢ مقارنة بالمنتدى الذي عقد في السنة التي سبقتها ، واتسع نطاق المجموعات والمنظمات التي شاركت فيه ، والأنشطة التي تناولها ، واتسعت الدراسات والمناقشات بدرجة من العمق كثيرا ما كانت ملفنة للنظر بجديرة بالاهتمام والمتابعة رغم الجهد الذي كانت تتطلبه.

أما المظاهرة الشعبية التي قامت ضد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة التي تشمل القارة الأمريكية في شمالها وجنوبها فقد جذبت إليها أكثر من خمسين ألف رجل، وامرأة ، وارتفعت فيها شعارات تتعلق بصراع شعوبها ضد سياسات الاستغلال والنهب، وضد الحروب التي تسمى الرأسمالية الكبيرة بقيادة أمريكا إلى إشغالها . وأخيرا كانت التغطية الإعلامية



أوسع نطاقا بكثير عما كانت في المنتدى الذي سبقها سنة ٢٠٠١.

بالإضافة إلى كل ذلك اتسم هذا التجمع العالمي بروح من الحماس والتفاؤل ربما ضاعف من أهميتها الوجود المادى لهذه الأعداد الضخمة من الناس، وهى الروح التى انعكست فى شعار الأساسى للمنتدى «يمكن بناء عالم آخر» وهى الوجوه والعيون والأغاني، والكلمات التى ألحها الرجال والنساء فى الاجتماعات الجماهيرية التى حضرها عشرات الآلاف، أو فى المحاضرات، والسينمات، والورش التى لم تتوقف طوال الوقت هذه الروح من الحماس والتفاؤل استشقتها كالهواء النقى أثناء الأيام التى قضيتها فى بورتوريكو، لأحلمها متى فى صدرى عندما علت إلى مصر.

#### اتجاهات ومظاهر ينبغي تسجيلها

مع ذلك فمن المهم أن نحاول تقييم المنتدى وعدم الاكتفاء بالأشياء التى يسهل ملاحظتها، حتى ندرک ما تحقق فيها، وما لا يزال يحتاج إلى جهد، فربما كانت التغطية الإعلامية الواسعة للمنتدى، والتعليقات الموضوعية التى نشرت عنه فى التلفزيون، والاذاعة، والصحف (ما عدا فى أمريكا) نتيجة حضور شخصيات قيادية تنتمى إلى الوسط، فى الحزب الاشتراكى الفرنسى، يومئذ من هيئة الأمم المتحدة، والبنك الدولى، وسياسيين معتدلين ينتمون إلى الجناح الاشتراكى الديمقراطية فى حزب العمال البرازيلى، الذى هو قطب أساسى فى التحالف الذى يحكم مقاطعة «ريو جراند دوس».

ذلك أن أغلبية الصحفيين أشاروا فيما كتبوا إلى الآراء «الجادة» و«المعتدلة» التى عبرت عنها هذه الأوساط، والتى كان يجتمع ممثلوها أساسا فى الجامعة الكاثوليكية،

هذا بينما لم يشر الصحفيون والمعلقون إلا نادرا إلى الآراء التى عبر عنها القادة المنتمون إلى منظمات الشعب، كما أنه لم تظهر صورهم فى وسائل الإعلام إلا نادرا. جنحت وسائل الإعلام إلى تجاهل مئات الاجتماعات الجماهيرية الموازية التى قام بتنظيمها النشطون الشعبيون، مثال ذلك الاجتماع الضخم الذى عقد فى صالة «ارنجوفيانا» يومى ٢-١ فبراير لمحاكمة القروض الخارجية، وهو اجتماع حضره ما يقرب من خمسة آلاف رجل وامرأة ظلوا يتابعون ما جرى فيه لساعات طويلة أثناء اليومين، كما تجاهلت وسائل الإعلام بعض الاجتماعات والمناقشات المدينة ومنها مثلا اجتماع كبير للسكان الهنود المحليين الذين يمثلون أفقر وأبأس قطاع فى المجتمع البرازيلى، واجتماع آخر ناقشه فى الحجم عقده اتحاد فلاحى الإصلاح الزراعى والعمال الزراعيين فى ذات القاعة، التى حكومت فيه سياسات الاقتراض التى كبلت بلاد الجنوب بأثقالها.

#### تياران فى المنتدى

رغم كل مظاهر الوحدة، والتضامن انقسم المنتدى إلى تيارين، أحدهما إصلاحى، والآخر راديكالى، وإن وجدت تيارات تفاوتت اتجاهاتها فى المساحة الموجودة بين الاثنين، كما أن هذين التيارين كانت بينهما بعض نقاط الاتفاق، فلم يكن الاختلاف واضحا، ومحددا فى كل وقت.

كان رأى الكثيـرين من الناس أن الاجتماعات والحوارات التى جرت فى الجامعة الكاثوليكية لم تكن تمثل الاتجاه الأساسى للمنتدى، هالذين شاركوا فيها لم يزد عددهم عن عشرة آلاف، أى ما يعادل خمس مجمل الحاضرين فى المنتدى، ويشكل عام كان بين هؤلاء أكثر من أربعين سنة. كما كان أغلبهم مهنيون ينتمون إلى

الطبقة المتوسطة . ولكن خارج نطاق الجامعة الكاثوليكية حضر ما لا يقل عن خمسين ألف مشارك اجتماعات وحوارات عرضت فيها موضوعات لها طابع سياسى أكثر وضوحا ، ومن بينها الصراع من أجل الاشتراكية والاختلاف الموجود بين تياراتها . فى الجامعة الكاثوليكية كان أغلب الحاضرين من المثقفين ، أو أعضاء فى المنظمات غير الحكومية ظلوا يتباحثون فيما بينهم فى مختلف الموضوعات ، بينما كان عدد ممثلى الفلاحين ، أو النقابيين أو النشطين فى المناطق الحضرية محدودا للغاية . ولم يبدل المنتمون إلى الأكاديميات جهدا للاتصال بالمناضلين الجماهيريين ، أو مناقشتهم فى القضايا المطروحة ، وفشلت الحوارات التى انهمكوا فيها فى أن تقيم صلة باهتمامات هؤلاء والظروف السياسية المحيطة بحياتهم ربما ساعد على ذلك مشكلة اللغة ، وكذلك غياب أى تخطيط مسبق لضمان نوع من الإخصاب المتبادل بين القطاعين وهو تخطيط كان يتطلب عقد اجتماعات مشتركة ، وتوفير أماكن مناسبة للانتقال تسهل عليهم مهمتهم . اتسم تنظيم المنتدى بوجود قطاعين نشطين كل منهما بشكل مواز منفصل عن الآخر كانت اجتماعات ممثلى الفلاحين ، والعمال ، والنشطين وسط الشباب ، والنساء ، أو فى المناطق الحضرية تعقد فى المعسكرات التى أقيمت لهم ، أو فى الجامعة الفيدرالية التى يحضرها طلبة وطلبات مستواهم للمدى والاجتماعى أقل من أولئك الذين يدرسون فى الجامعة الكاثوليكية . الاجتماعات فى الجامعة الكاثوليكية تعرضت لعدد كبير من القضايا والموضوعات الثقافية ، والفلسفية ، والاقتصادية ، والاجتماعية الهامة والسياسة كانت حاضرة فى بعضها مثال ذلك ندوة البدائل المستقبلية التى حضرته أنا ، لكن

فى كثير من الأحيان غاب الحس السياسى الجماهيرى عن الدوائر ، بينما كان حاضرا دائما فى اجتماعات الراديكاليين .

التيار الإصلاحى كان يضم الأكاديميين فى الجامعات ، وأعضاء منظمات القطاع المدنى ، ومنظمى المنتدى نفسه ، وأعضاء منظمة «أناك» الفرنسية ، وأنصار فرض ضريبة على التحركات المالية الدولية (ضريبة نوبيين) الذين حضروا من فرنسا ، والجناح الاجتماعى الليبرالى فى حزب العمال البرازيلى . أما التيار الراديكالى فكان يضم أعضاء اتحاد العمال الزراعيين أى فلاحين بلا أرض ، كما يسمونهم فى البرازيل ، نشطين ينتمون إلى فئات من المثقفين ، والمهنيين ، وعمال من الأرجنتين ، وممثلى الأحزاب اليسارية ، ونقابيين ، ونشطين فى المناطق الحضرية .

الموكب (الزحف) الذى افتتح به المنتدى أشرف على تنظيمه ممثلون رسميون فى إدارة «بورتو اليجرى» وسارت فيه كل المنظمات والهيئات والأحزاب التى كانت ممثلة فى المؤتمر . لكن المظاهرة (الزحف) الشعبى غير الرسمى سار فيه ما يزيد عن خمسين ألف رجل ، وامرأة ليعبروا عن معارضتهم لاتفاقية التجارة الحرة التى ستضم أمريكا الشمالية والجنوبية وأشرفت على تنظيمه الحركات الراديكالية ، ولذلك ضمت هذه المظاهرة أعدادا كبيرة من العمال والفلاحين ، والرجال والنساء الذين لا مأوى لهم فى البرازيل ، ومناضلين دوليين من أمريكا اللاتينية ، وقارات أخرى .

لكن الملفت أيضا خلاف بين التيارين فيما يتعلق بالاتجاه الأساسى الذى يجب أن يتطور المنتدى وفقا له فى المستقبل فالإصلاحيون استندوا إلى بنود فى دستور المنتدى ليعبروا بها عدم إشراك حركات الزياتستا الثورية فى البرازيل ، أو حركات

الشمال.

أما التيارات الراديكالية فكانت تشير بشكل مباشر إلى التمييز على أساس الطبقة ، أو الجنس ، أو العرق ، وإلى مشاكل البيئة ، كانت تقر بضرورة إجراء «الإصلاحات» ولكنها أوضحت أن الرأسمالية الكبيرة على استعداد في كل وقت إلى نصف الإصلاحات إذا ما تعارضت مع مصالحها في أي مرحلة من المراحل. وقد فعلت هذا بالفعل في العقود الأخيرة.

#### منظمات ورقيّة ومجموعات صغيرة بلا هيأة

لاحظت أن عددا كبيرا من المشاركين الذين جاءوا من الولايات المتحدة ، وبلاد أوروبا كانوا يمثلون منظمات «على الورق» وكان حال عدد كبير من ممثلي منظمات القطاع المدني في الجنوب لا يفتقر وضهم كثيرا عنهم هاغلب المنظمات التي يمثلونها ممولة من الخارج ، ذات عضوية محدودة للنفية بالماننون لها قليلون ، وليست لديها قدرة على التعبئة الجماهيرية مع ذلك كان هناك عدد محدود من المشاركين الذين جاءوا من أفريقيا الجنوبية ومن آسيا (الفيليين بالذات) الذين لا تنطبق عليهم هذه الأوصاف . فمنظماتهم تمثل مثبات وأحيانا آلاف من الذين يعملون وسط الجماهير لمقد أدى وجود هذا العدد الكبير من «القادة» والممثلين الذين ليست لهم قاعدة رغم أنهم معروفون ، إلى الاهتمام الإعلامي الواسع الذي أحاط بالمنندي . لكنه لم يساعد على إجراء تبادل خصب ، وفعال للأراء كما أنه لا يوحى بأن هؤلاء المشاركين سيفعلون شيئا يذكر عندما يعودون إلى بلادهم لوضع ما استفادوه من آراء وخبرات موضع التطبيق في بلادهم.

إلى أين

يعكس البيان الختامي للمنندي

مماثلة في أمريكا اللاتينية ، مثل الجيش الشعبي الثوري في كولومبيا هذا بينما حضر في المنتدى بعض قادة الحزب الاشتراكي الفرنسي، وحزب العمال البرازيلي المعروفين باتجاهاتهم الليبرالية المحافظة . اللغة التي استخدمها الإصلاحيون كانت تتحدث عن معارضة العولمة ، وسياسات الولايات المتحدة والعسكرة ، والحرب . لكن الراديكاليين كانوا يعملون بشكل متزايد إلى الربط الواضح بين التوسع في نشاط الشركات المتعددة الجنسية ، وتنفذها وبين «الإمبريالية» . الإصلاحيون كانوا يتحدثون عن تعبئة الجماهير لكن تركيزهم عمليا كان على مشاركة النخب في المفاوضات مع البنك الدولي، ومنظمات دولية أخرى بنية تحقيق عولمة من نوع مختلف يراعى فيها حقوق الإنسان، ويشرك فيها مندوبيهم في المفاوضات التي تجري معها . بينما الراديكاليون كانوا يرون أن هدف التعبئة الشعبية هو خلق تنظيمات ومؤسسات جديدة تتجسد فيها سلطة الجماهير ، وتستند إلى تكتلاتها في المناطق الحضرية ، والريفية ، أي العمال ، والماملين، والفلاحين والنساء ذوات الأصول الطبقية الشعبية . الإصلاحيون في كلامهم عن القطاع المدني كانوا يعبرون عن عدم اهتمام بقضية السلطة ، ويكتفون بالحديث عن الضغوط على «القوى الإمبريالية» بهدف تحقيق نظام يحد من غلواء «السوق الحرة» ويفرض قيودا وضرائب على المضاربات الرأسمالية الدولية ، ويضمن قدرا أكبر من التحرير للسوق بحيث تضغط قبضة الشركات المتعددة الجنسية ، وتستطيع بعض النخب المرتبطة بعمليات التصدير للعاصلات الزراعية والبستانية في الجنوب من توسيع السوق الذي تصدر إليه في بلاد

الاجتماعى العالمى نوعا من الحل الوسط بين اتجاهات التيار الإصلاحى والتيار الراديكالى . فهو يتضمن تحليلا راديكاليا (أى جذريا) للمشاكل التى يواجهها عالم اليوم ، كما يتضمن برنامجا مكثفا للتعبئة الدولية خلال الفترة الممتدة حتى موعد المنتدى القادم فى سنته ٢٠٠٣ . أما المطالب التى تقدم بها فهى جميعا ذات طابع إصلاحى جزئى ، وفيها تجاهل لأى مطالب بعيدة المدى تتعلق بالتخلص من الاستعمار الجديد ، أو إقامة نظام للمشاركة الديمقراطية المستندة إلى تأييد الجماهير ، أو خلق أشكال من السلطة الشعبية . ولا أى حديث عن الاشتراكية . إنه بيان يعكس توازن القوى القائمة فى المرحلة الحالية من تاريخ العالم .

إن الاتجاهين أو التيارين اللذين أشرت إليهما فى هذا التحليل هما فى الأغلب نتيجة الفروق الطبقية فكريا ، وتنظيما ، وأيضاً نتيجة الفروق بين الشمال ، والجنوب لكن بين هذين التيارين مساحة تحتلها ترويعات متدرجة بينهما ، كما توجد ضرورة ملحة لكى يتعلم كل منهما من خبرة ، وتحليلات الآخر ، ليجد إخصاب متبادل وتقارب . ولبلورة قدر أكبر من التضامن فى مواجهة العولة الرأسمالية التى تسعى قلة من الشركات المتعددة الجنسية نحو فرضها على العالم ومن مميزات المنتدى هو هذا المسمى نحو التقارب، والتضامن ، رغم الخلافات التى قامت ، والتى صيغ كل

المداولات بالود والاحترام المتبادل ضمن المهم أن يتدعم هذا التضامن فى مواجهة شراسة رأس المال المالى والمؤسسة الصناعية العسكرية فى أمريكا ، فى مواجهة عسكرية العولة ، وفرض الحرب على شعوب العالم . فى رأى أن قضية السلام لم تأخذ الاهتمام الواجب فى المنتدى وهذا فى وقت تسمى فيه الولايات المتحدة إلى توسيع الحرب لتشمل مناطق أخرى من العالم غير أفغانستان وفى وقت تشن فيه إسرائيل حرب إبادة على شعب فلسطين الصغير الأزل .

مع ذلك فإن المسمى نحو المعرفة والتفاهم ، والحوار والتبادل نحو تأكيد أهمية التعبئة الديمقراطية لجماهير العالم ، وإتباع أساليب للعصيان المدنى تتسع مع الوقت ونحو استنباط أشكال من المشاركة الديمقراطية الشعبية التى تنهذ العنف والمدون كان بارزا وهذا يشير إلى مستقبل مقم بالاحتمالات المثيرة للتفاؤل مهما كانت صعوبة الطريق الممتد أمامنا .

لهذا ولغيره من الأسباب كانت الأيام الست التى قضيتها فى بورتو اليجرى، أياما لا تنسى ، رأيت فيها رجالا ونساء يمثلون مختلف بلاد العالم يقنون ، ويرقصون ، ويناضلون من أجل المساواة والحرية ، والتضامن كانت أياما من الحماس والثقة والتفاؤل ، أعادتني إلى مصر مشحونا بقوة جديدة .

## محتور

---

١ أثر السلطوية على المجتمع المدني في الوطن العربي

٢ جرائم شتى والمجتمعات المدنية

---

# أثر السلطوية على المجتمع المدني فى الوطن العربى

■ عبد الغفار شكر

وحرمان شعوبها من القيام بأى دور فعال رغم ما تتحمله هذه الشعوب من أعباء وما تقدمه من تضحيات فى مواجهة هذه التحديات والمخاطر. دفعت الشعوب العربية ثمنها باهظاً وتحملت عبء المواجهة من خلال المعاناة الاقتصادية والتقصيف الذى وصل درجة كبيرة من الحرمان من أبسط ضروريات الحياة والبطالة والفقر، وقدمت عشرات الألوف من الشهداء، فضلاً عن القمع السياسى والقهر الطبقي والتضليل الفكرى والإعلامى، ولم يكن هناك مبرر معقول لأن تتحمل الشعوب هذه المعاناة وتقدم هذه التضحيات بينما هى محرومة من المشاركة فى تحديد أهداف المواجهة وأبعادها وأولوياتها، خاصة بعد أن اثبتت التجربة على مدار سنوات طويلة تزايد عن نصف قرن فشل هذه النظم فى خوض معارك التنمية والتحديث والعقلانية والديمقراطية والصراع المبرر الصهيونى

تواجه الأمة العربية العديد من التحديات والمخاطر الداخلية والخارجية، وتتعدد هذه التحديات والمخاطر لتشمل كافة مجالات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كما تتمتع مساحة المواجهة لتشمل الوطن العربى بأكمله وتتجاوزته إلى آفاق إقليمية وعالمية. فهناك تحديات التنمية والتحديث والتحول الديمقراطى وإشاعة العقلانية، بالإضافة إلى مخاطر الوجود الصهيونى التوسعى، والهيمنة الأمريكية، والتهميش المتزايد للأقطار العربية فى ظل العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية المعاصرة. ورغم أن طبيعة هذه التحديات والمخاطر تتطلب أوسع تعبئة ممكنة للشعوب العربية كطرف أسلمى فى المواجهة، وقيامها بدور فعال فى صياغة سياسات المواجهة وتحديد أولوياتها، إلا أن نظم الحكم القائمة حرصت على الانفراد بإدارة هذه المواجهة

بكفاءة لأنها حرصت بالدرجة الأولى ألا تؤثر هذه المواجهة على مصالحها الخاصة، واستبعدت من المواجهة القوى الشعبية خوفاً من أن تتجاوزها هذه القوى في اللحظات الحرجة من الصراع، أو أن يهدد اتساع نطاق المواجهة أو تصاعد الممارك المصالح الضيقة للفئات الحاكمة. التقت حول هذا النهج كل نظم الحكم العربية ملكية وجمهورية، رجعية وقدمية، لأنها بصرف النظر عن المسميات مارست الحكم من خلال مطلقة أبوية أو تسلطية أو ديمقراطية انتقائية مقيدة، أي أن الاستبداد السياسي الذي عانت منه الشعوب العربية ولا تزال رغم كل ما يقال عن تطورات ديمقراطية هو الجذر الأساسي لفشل العرب حكماً ومحكومين في خوض معارك التنمية والتحديث والعقلانية والديمقراطية ومواجهة الخطر الصهيوني والهيمنة الأمريكية بكفاءة. ولهذا فإننا نلاحظ أن المناقشات الدائرة منذ سنوات بين المفكرين والمثقفين والقوى السياسية العربية حول المازق العربي الراهن تجمع كلها على أن الديمقراطية هي المخرج الأساسي للشعوب العربية مما تعانيه حالياً من مشاكل وأزمات، فلا يمكن بدون الديمقراطية الحديث عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو التطلع إلى تحديث حقيقي للمجتمع، أو توفير العدالة الاجتماعية، أو تعميق المشاركة الشعبية أو الحد من مخاطر الوجود الصهيوني والهيمنة الأمريكية. ورغم الجهود المضنية والتضحيات الكبيرة والمعاناة الشديدة فإن آمال العرب تحطمت أكثر من مرة على صخرة الاستبداد والحكم الفردي والعسكري والقبلي والعشائري.

وإذا نظرنا إلى الموقف الرسمي العربي من الصراع الصهيوني كنموذج لنهج الحكومات العربية في التصدي للتحديات والمخاطر فإننا نلاحظ حرصها الشديد على تهميش دور الشعوب العربية في المواجهة والحيولة دون قيامها بأي دور فعال يتجاوز حدود الموقف الرسمي، ولم تترك لها سوى موقف رد الفعل والتعبير عن الغضب لما يحدث للشعب الفلسطيني مع حرصها على حصر رد الفعل

الشعبي في أضيق نطاق وعدم السماح له بالتعبير عن نفسه بأساليب ديمقراطية كتنظيم المواكب الجماهيرية والمسيرات الشعبية. ولم يكن مسموحاً في أي وقت للقوى الشعبية أن تشارك عملياً في مواجهة قوات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي العربية، كما أغلقت الحدود تماماً في وجه أي مساندة شعبية عربية للشعب الفلسطيني، ولم يكن مطروحاً لديها أي دور للمقاومة الشعبية سواء من خلال عمليات فدائية أو حرب عصابات أو غيرها. وعندما اكتشفت نظم الحكم العربية بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وتدمير البنية الاقتصادية والعسكرية العراقية لمعاقبة العراق على غزو الكويت أن استمرار اغتصاب فلسطين والاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة يندرج بتصاعد الغضب الشعبي العربي لسياسة الكيل بمكيالين التي تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للعرب وإسرائيل، وأن تصاعد الغضب الشعبي العربي يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة بما يهدد مصالح الفئات الحاكمة، سارعت هذه النظم إلى قبول ما طرحته أمريكا في إطار مؤتمر مدريد بإجراء تصوية سياسية تنهى الصراع العربي الصهيوني ورغم ما كشفت عنه التطورات من أن هذه التصوية لن تحل قضية فلسطين ولن تعيد لشعبها حقوقه المفقودة فإنها ما تزال متمسكة بها حتى الآن إدراكاً منها أن الاعلان عن فشل هذه العملية سوف يمدد، بالمنطقة مرة أخرى إلى أجواء المجابهة التي لا تضمن النظم الحاكمة نتائجها ولا تطمئن معها إلى المحافظة على مصالحها. وهكذا يتأكد أن هذه النظم التي تحرم الانسان العربي من حقوقه وحرياته الأساسية وتحترك السلطة لفئات معينة محدودة الحجم على حساب الأغلبية الشعبية لا يمكن أن تساهم بحق من أجل تحرير الانسان الفلسطيني، وهو ما توصل إليه أخيراً المفكر الفلسطيني الدكتور عزمي بشارة من عدم مصداقية النظم العربية في دفاعها عن الانسان الفلسطيني وهي تقتله حقوق الانسان العربي فالذي يريد أن يدافع عن

حقوق الإنسان الفلسطيني لا بد أن يسأل عن مدى احترامه هو لحقوق الإنسان والمواطن في بلده<sup>(١)</sup> ويخلص من هذا الطرح إلى استنتاج هام يتمثل في أن القوى القادرة على مواجهة العالم بحقوق الإنسان الفلسطيني في ظل الاحتلال الذي يتخذ شكل نظام فصل عنصري (ابارتهايد) هي القوى الاجتماعية والسياسية غير الرسمية العربية، فتضامنها مع الشعب الفلسطيني هو تضامن مشروع عربياً، ولا تستطيع الأنظمة العربية أن تواجهه بالقمع. وفي نفس الوقت يعتبر تضامنها التضامن مع الشعب الفلسطيني، ومع حرية الإنسان الفلسطيني، نوعاً من التحرير الذاتي ونوعاً من التمرين والتمرس على التضال من أجل حرية الإنسان العربي. فالدفاع عن حرية الإنسان الفلسطيني لا بد أن يؤدي في النهاية إلى تطوير الانتماء الذاتي كهدف وكعلم.. يقود التضامن العربي مع تحرير الإنسان الفلسطيني إذا ما تم بناؤه على استراتيجية صحيحة ليس فقط إلى تحرير القدس ولا الإنسان الفلسطيني فحسب وإنما أيضاً إلى تحرير الإنسان العربي<sup>(٢)</sup>.

إن تنقلب المواجزة الفعالة للصراع العربي الصهيوني وسائر التحديات والمخاطر المحيطة بالأمة العربية تحرير الإنسان العربي أولاً، وإطلاق طاقاته ليصبح القوة الأساسية في هذه المواجهة. ولا يمكن الحديث عن تحرير الإنسان العربي طالما بقيت رواسب الاستبداد قائمة في المجتمعات العربية على شكل نظم حكم سلطوية وثقافة غير ديمقراطية، وما لم يشمل التحول الديمقراطي كافة مجالات المجتمع فإنه لا مجال للحديث عن تحرير الإنسان العربي لأن الديمقراطية في الأساس هي طريقة في الحياة وأسلوب لتسيير المجتمع وإدارة صراعاته بوسائل سلمية، وهي بهذا المفهوم تتضمن قيماً ومؤسسات وآليات ولا يمكن الحديث عن الانتقال إلى الديمقراطية بدون إشاعة ثقافة ديمقراطية تعمق القيم الموجهة لسلوك المواطنين في هذا الاتجاه. كما لا يمكن الحديث عن الانتقال إلى الديمقراطية بدون بناء المؤسسات التي تمارس من خلالها

هذه الطريقة في الحياة، أو بدون توافر الآليات التي يتم من خلالها وضع هذه القيم الديمقراطية موضع التطبيق وشمولها المجتمع كله<sup>(٣)</sup>.

القيم الديمقراطية إذن دور محوري في إنضاج عملية الانتقال إلى الديمقراطية، وتوفير شروطها الأساسية ويتطلب ذلك :-

١- إشاعة الثقافة المدنية في المجتمع.

٢- الاهتمام بتربية المواطنين لتمثل هذه الثقافة وقيمتها في حياتهم اليومية وعلاقتهم بالآخرين.

٣- تدريب المواطنين عملياً على الممارسة الديمقراطية، وإكسابهم خبرة هذه الممارسة من خلال النشاط اليومي الذي يقومون به في مختلف مجالات الحياة.

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني الاطار الأمثل للقيام بهذه المهام الثلاث لأنها تجتذب إلى عضويتها دائرة واسعة من المواطنين الذين يسمون إلى الاستفادة من خدماتها، أو الدفاع عن مصالحهم، أو ممارسة أنشطة انسانية متنوعة. كيف تقوم مؤسسات المجتمع المدني بهذا الدور وما علاقتها ذلك بتحرير الإنسان العربي؟ ولماذا أصبحت نظم الحكم السلطوية عقبة أمام تطور المجتمع المدني وتماظم دوره؟ وما هو أثر السلطوية على المجتمع المدني؟

### المجتمع المدني وتحرير الإنسان العربي .

المجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يعلى من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات<sup>(٤)</sup>.

تزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من افقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة



خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الاعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى مساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكراً على النخب الحاكمة (٥) وفي هذا الاطار يرى جرامشي أن المجتمع المدني مساحة للصراع داخل المؤسسات الصيامية والنقابية والفكرية للمجتمع الرأسمالي، تمارس من خلاله الطبقة البورجوازية هيمنتها الثقافية أو تصعد من خلاله بشائر الهيمنة المضادة للطبقة العاملة (٦). أي أن المجتمع المدني عند جرامشي هو مفهوم صراعي وليس شأنًا رأسماليًا بحثًا حيث يتعين على الطبقة العاملة والطبقات الكادحة أن تواجه الأيديولوجية الرأسمالية والثقافية السائدة بثقافة مضادة، مما يبرز استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الإنسان العادي من سطوة الدولة، وقدرته على ممارسة التضامن الجماعي في مواجهتها، مما يمكنه من الضغط عليها والتأثير على السياسات العامة للدولة.

من هنا يمكن تعريف المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها". هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. وللمجتمع المدني بهذا المفهوم أربعة مقومات أساسية هي:

- الفعل الإرادي الحر أو الطوعي.
- التواجد في شكل منظمات.
- قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين.

-عدم المعنى للوصول إلى السلطة.

ورغم أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها تقوم بدور سياسي

بالفعل لأنها تقوم بتمتية ثقافة الحقوق وثقافة المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي الحقيقي وهي قيم المحاسبية والمساءلة، فضلاً عن قيامها بدور أساسي في تربية المواطنين وتدريبهم عملياً واكتسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية على النحو الذي سنوضحه فيما بعد. وهناك أيضاً ما يتعلق بهما المجتمع المدني في تطوير ثقافة شعبية لدى الناس تقوم على إعلاء أهمية تنظيم الجهود الذاتية والمبادرات التطوعية في صياغة تنظيمية خلاقة تؤدي إلى الارتقاء بالوعي السياسي وبالثقافة السياسية وبما يدفع الناس إلى المشاركة الجادة في صناعة القرار السياسي وفي التأثير على سياسات الدولة في مختلف المجالات أو ما يعرف بالسياسات العامة (٧) وهناك من يرى أن الأحزاب السياسية تدخل في إطار المجتمع المدني لأنها ما تزال محرومة من تداول السلطة في المجتمعات العربية.

مكونات المجتمع المدني: يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعاً للقرص العام أو المهنة أو العمل الطوعي، ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني:

- التنقابات المهنية
- التنقابات العمالية
- الحركات الاجتماعية
- الجمعيات التعاونية
- الجمعيات الأهلية
- نوادي هيئات التدريس بالجامعات
- النوادي الرياضية والاجتماعية ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية
- الفرف التجارية والصناعية وجمعاعات رجال الأعمال
- المنظمات غير الحكومية المسجلة كشركات مدنية كمراكز حقوق الإنسان ومنظمات الدفاع ومراكز البحوث والدراسات
- الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر.
- وهناك من يضيف إلى هذه المنظمات هيئات

تقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدني في المجتمعات العربية منذ مئات السنين وقبل ظهور هذه المنظمات الحديثة.

### دور ووظائف المجتمع المدني:

للمجتمع المدني دور واضح محدد في المجتمع الرأسمالي أو المتجه إلى الرأسمالية فهو من وجهة نظر البورجوازية يستكمل سيطرتها على المجتمع التي تمارسها من خلال أجهزة الدولة وبوسائل القمع بألية ثانية هي الهيمنة الأيديولوجية والثقافية من خلال السماح لمختلف القوى والطبقات الاجتماعية أن تجد لها مكانا في هذا المجتمع وأن تحسن شروط وجودها فيه وتدافع عن مصالحها بأسلوب سلمي من خلال العمل في إطار النظام القائم واحترام آلياته. والمجتمع المدني من وجهة نظر الطبقات المحكومة هو ساحة للصراع تستطيع من خلاله أن ترسم أساس هيمنة مضادة تمكها من توسيع نطاق تأثيرها في المجتمع والدفع في اتجاه توسيع الهامش النشاح لها للحركة والنشأ في بيورة آليات ديمقراطية تسمح بتسوية المنازعات سلمياً وتعمق عملية التطور الديمقراطي للمجتمع وفي هذا الإطار تبلورت خمس وظائف تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذا الدور هي:-

١- وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها وتمكهم من التحرك لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية والفرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال والمنظمات الدفاعية.

٢- وظيفة حسم وحل الصراعات: حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل كافة النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وبذلك فإن مؤسسات المجتمع

المدني تجنب أعضائها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت وتجنبهم كثيراً من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشأ بينهم من منازعات ودياً وتسهم بذلك في توطيد أسس التضامن الجماعي فيما بينهم.

٣- زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: بمعنى القدرة على توفير إمكانية ممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الانتاجية والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرسة للدخل التي تقوم بها الجمعيات الأهلية والتدريب المهني الذي تقوم به النقابات العمالية والمهنية لزيادة مهارات أعضائها.

٤- إلهزاز القهلات الجديدة: حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مغزناً لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدراً متجدداً لإمداد المجتمع بها. فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها وتمكهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاطات الجماعية وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسئوليات التي توكلها لهم وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسئولية. وتؤكد الدراسات الميدانية أن العناصر النشطة في مؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى فيما بعد مسئوليات قيادية فيها هي القاعدة الأساسية للقيادات الشعبية المحلية وأعضاء المجالس النيابية والتشريعية وأعضاء وقيادات الأحزاب السياسية وبذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدني في توسيع قاعدة القيادات في المجتمع بشكل عام من خلال ممارستها لهذه الوظيفة (أ).

٥- اشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية: من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني اشاعة ثقافة مدنية تربي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتعوق بين الذات والآخرين، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، مع الالتزام

الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتلو، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعتها المدني التي تسعى بدورها إلى توسيع دعائم المشاركة في الحكم (٩) .

وهكذا فإن الدور الهام للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من دور ووظائف في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كظام الحياة وأسلوب لتسيير المجتمع . وهي من ثم أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتثنية الديمقراطية والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية . ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصبح منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع بما تضمه من نقابات وتعاونيات وجمعيات وروابط ومنظمات نسائية وشبابية .. الخ، حيث توفر هذه المؤسسات في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطياً، وتدريبهم عملياً لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تنبجحه لمضيويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية من خلال:

- المشاركة التطوعية في العمل العام  
- ممارسة نشاط جماعي في إطار حقوق وواجبات محددة للعضوية  
- التعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الآخر والمشاركة في اتخاذ القرار  
- المشاركة في الانتخابات لاختيار قيادات المؤسسة أو الجمعية وقبول نتائج الانتخابات سواء كانت موافقة لرأي العضو من عدمه .  
- المشاركة في تحديد أهداف النشاط وأولوياته والرقابة على الأداء وتقييمه (١٠) .

عندما تتوفر لأوسع دائرة من المواطنين امكانية المشاركة الفعالة من خلال منظمات المجتمع المدني، وعندما تتوفر لهذه المنظمات حياة داخلية ديمقراطية تمكن الأعضاء من القيام بهذه الأدوار في نشاط هذه المنظمات

بالحاسبة العامة والشفافية وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وشفافة بناء المؤسسات . وهذه القيم هي في مجملها جوهر الديمقراطية . من هنا فإن اشاعة الثقافة المدنية التي تمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة هامة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع حيث يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر صيغة سليمة لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقاً لقواعد متفق عليها بين الأطراف، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد والرأى والتعبير والتجمع والتنظيم (١١) . ومن ثم فإن دور المجتمع المدني في اشاعة الثقافة المدنية . بهذا المفهوم هو تطوير ودعم للتحويل الديمقراطي في نفس الوقت . ويتأكد دور المجتمع المدني في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي ترعى وتنشئ الأعضاء على هذه القيم وتدريبهم عليها عملياً من خلال الممارسة اليومية .

هناك صلة قوية بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته من خلال الإدارة السلمية للجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة وهذا هو نفس الأساس المعيارى للمجتمع المدني حيث نلاحظ أن أعضاء المجتمع المدني هم أفضل قنوات المشاركة الشعبية في الحكم . والإدارة السلمية للمنافسة والصراع هي جوهر مفهوم المجتمع المدني كما استخدمه منظرو النقد الاجتماعي وحتى هيجل وماركس ودي توكفيل وجرامشي . وكل ما فعله مستخدمو المفهوم من المحدثين هو تنقيته أو توسيع نطاق مظهره في المجتمعات المعقدة المعاصرة . ويرى بعض المراقبين أن تأخر التحول الديمقراطي في الوطن العربي يرجع إلى غياب أو توقف نمو المجتمع المدني وما يستتبعه من ثقافة ديمقراطية . ويصر الوطن العربي حالياً بعملية بناء للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي، والصلة بين العمليتين واحدة في جوهرها، ففي الوقت الذي تنمو فيه التكوينات

وحياتها الداخلية، هنا تنشأ امكانية حقيقية لقيام مجتمع مدني ديمقراطي يكون بمثابة البنية التحتية لنظام ديمقراطي فاعل في المجتمع كله، وبذلك تصبح الديمقراطية بناءاً من أسفل يشمل الشعب كله تربية وتدريباً وممارسة في مختلف ميادين الحياة اليومية، ويصبح الشعب عندها طرفاً أساسياً في معادلة الحكم، وتكون الديمقراطية السياسية محصلة هذا كله، وبذلك يتأكد مفهوم الديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع.

### السلطوية وتهميش الإرادة الشعبية

رغم تساوت الأوضاع السياسية في الأقطار العربية، واختلاف نظم الحكم العربية بين ملكية وجمهورية، عسكرية ومدنية، شمولية وتعددية، إلا أنها تتسم جميعاً بقدر عال من التسلط وتمركز السلطة، ويضعف شديد في المشاركة الشعبية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا تتوافر فيها سمات الدولة الديمقراطية التي تقوم على احترام مبدأ سيادة القانون وإعلاء شأن دولة المؤسسات والتعددية السياسية وتداول السلطة من خلال انتخابات دورية حرة ونزهة وما يحيط بهذه العملية من ضمانات على رأسها استقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية وبصفة خاصة حقه في حرية الرأي والتعبير والتنظيم (١٢) . وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما يؤكد أن الديمقراطية الحقيقية تقوم أساساً على الحقوق الآتية:-

-الحق في حرية الرأي والتعبير بما في ذلك حرية تداول المعلومات من مصادر متعددة  
-الحق في تأسيس والاشتراك في الجمعيات بمعناها الواسع الذي يشمل الأحزاب السياسية والنقابات والروابط والجمعيات الأهلية

-الحق في المشاركة في إدارة شؤون البلاد  
-إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ويعبر عنها بانتخابات نزهة دورية  
إلا أننا نلاحظ أن الأوضاع في معظم الأقطار العربية تتعمق أو تضعف فيها هذه

الشروط لقيام ديمقراطية حقيقية حيث تتسم هذه الأوضاع بقياب دولة المؤسسات، بمعنى تداول السلطة وفق التعددية السياسية عبر الانتخابات الحرة والنزهة والقضاء المستقل وحرية الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني. كما تتميز كل نظم الحكم بتقليص سيادة القانون وسيادة حكم الطوارئ، ووضع القيود على الحريات العامة. وبدلاً من أن تنظر السلطات الحاكمة إلى منظمات المجتمع المدني باعتبارها مساهماً وشريكاً في تنمية المجتمع، نجد أنها تتوجس من قيام هذه المنظمات ومن نشاطها، وتعتبرها جهات ضغف هدفها نقد الحكومة وممارسة سياساتها (١٣) .

أنتا لا تبتعد عن الحقيقة كثيراً إذا اعتبرنا نظم الحكم العربية نظماً سلطوية رغم أن بعضها يحكم وفق دساتير تنص على احترام حقوق الإنسان وتأخذ بالتعددية السياسية وتؤكد أن نظام الحكم يقوم على دولة المؤسسات واحترام مبدأ سيادة القانون لأن الممارسة في ظل هذه النظم تختلف عما أوردته نصوص الدستور، ولأن القوانين تقيد هذه الحريات والحقوق وتمنع تداول السلطة من خلال انتخابات دورية نزهة. وما تزال بقايا الاستبداد ورواسب الشمولية قائمة في معظم المجتمعات العربية بما يؤكد أن السمة الأساسية لهذه النظم الحاكمة هو تهميش الإرادة الشعبية وهو ما يشكل الأساس الموضوعي لضعف المجتمع المدني وعجزه عن التطور فيكرس بذلك تجميد أي امكانية للانتقال إلى الديمقراطية. وإذا كان الاستبداد في جوهره هو غياب القانون وإلغائه عن المشورة كما هو متفق عليه في الفكر العربي، أو أنه حسب تعبير أديب اسحاق "تصرف واحد من الجماعة بدمائهم وأموالهم ومذاهبهم بما يوجبه هواء وما يقضى به رأيه، سواء كان ما يجري مخالفاً لمصلحتهم أو موافقاً لها" فإن هذا الاستبداد ما يزال له تجلياته في مجتمعاتنا العربية، التي يمكن تحديد موقعها من التطور الديمقراطي بأنها تسير في طريق أوله الاستبداد ونهايته

الديمقراطية، وهي رغم وقوعها على مسافات مختلفة من هذا الطريق قريبا وبعدا عن الاستبداد ألا أنها لم تقادر تماما هذه المرحلة. وهي في أحسن الأحوال نظم سلطوية تقوم على احتكار حزب واحد بل وفرد واحد للسلطة لا يخضع للمساءلة بل هو فوق كل السلطات والمؤسسات (١٤) ونظم التعددية السياسية المقيدة القائمة حاليا في معظم الأقطار العربية لا تزيد في حقيقتها عن "قبول النظام السياسي مبدأ التعددية السياسية في شكل أحزاب سياسية، ولكن في أطر قيود وضوابط معينة تحد من إمكانية تداول السلطة وممارسة هذه الأحزاب لوظائفها المتعارف عليها في النظم الديمقراطية".

أن نظم التعددية السياسية المقيدة هي في حقيقتها استمرار للنظم الشمولية نشأت الحاجة إليها لانقضاء هذه النظم التي تآكلت شرعيتها ولتخفيف حدة الصراع الطبقي والسياسي في مجتمعات تعمت أزمتها نتيجة لسياسات الحكم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تطبيقها هذه النظم. أنها ديمقراطية انقاذية لنظم الحكم هدفها استمرار سلطتها بإجراءات جديدة، هذه النظم ما زالت تحتوى المجتمع وتهمين عليه وتبتلع المجتمع المدني حيث لا يوجد مجال في ظلها المؤسسات تقع خارج الدولة، فكل المؤسسات يجب أن تكن امتدادا للمؤسسة الأم وهي الدولة أو على الأقل تخضع لأشرافها ووصايتها (١٥).

لم تكن نظم الحكم الشمولية والتقليدية، عسكرية أو وراثية، صادقة في توجهها الديمقراطية عندما أقدمت خلال السنوات الأخيرة على الأخذ ببعض مظاهر الديمقراطية وأدواتها كالمصاير والتعددية والانتخابات الدورية... الخ بل كانت هذه النظم تتاور للحفاظ على سلطتها وضمن استمرارها واستمرار مصالح الفئات الحاكمة تحت الضغوط الداخلية والخارجية التي تزايدت في حقبة السبعينيات وما بعدها من القرن العشرين وأدت إلى تآكل شرعية هذه

النظم نتيجة لاختفاقها في حل المشكلة الاقتصادية الاجتماعية، فقد تكررت المواجهات العنيفة بينها وبين الجماهير والقوى الاجتماعية التي عبرت عن احتجاجها ورفضها الأوضاع والسياسات القائمة من خلال المظاهرات والاضرابات والاعتصامات والانتفاضات الجماهيرية التي عرفت باسم انتفاضات الجوع والخبز. واشتكت النظم مع الشرائع العليا من الطبقات المتوسطة في معارك حول الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية. وبدأت تحولات ديمقراطية من أسفل في صورة تأسيس منظمات حقوق الإنسان وتنظيمات مهنية أكثر استقلالية مما أدى إلى بعث الحياة في المجتمع المدني الذي كان قد توقف عن النمو في بعض هذه الأقطار منذ مجيء الأنظمة السلطوية إلى مقاعد الحكم (١٦). وتزايدت المطالبة بحرية الصحافة وحرية تكوين الأحزاب. وقامت كل نظم الحكم تقريبا بتقديم تنازلات من جانبها استجابة لهذه المطالب. ولكنها لم تستجب لكل المطالب الديمقراطية، تلك المطالب التي تهيئ احتكارها للحكم مثل إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية وتوفير ضمانات قانونية تكفل نزاهة الانتخابات العامة، وإنهاء الوصاية الإدارية على مؤسسات المجتمع المدني، وحق استخدام الإعلام الجماهيري لكل القوى السياسية بالتساوي. حدثت هذه الظواهر طوال السنوات الأخيرة من القرن العشرين في الجزائر ١٩٨٨ - ١٩٩٠، في مصر ١٩٧١، ١٩٨١، ١٩٨٦ في الأردن ١٩٩١، في الكويت ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١. في اليمن الشمالي والجنوبي من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠، في السودان ١٩٨٥، في تونس ١٩٨٤ - ١٩٨٨. في كل هذه الأقطار وغيرها حدثت تحولات ديمقراطية وسمح بقيام أحزاب سياسية وأجريت انتخابات تشريعية ومحلية كما حدث في الجزائر والأردن واليمن وموريتانيا والسودان ومصر (١٧) كما حدثت تحولات ديمقراطية في ظل النظم التقليدية حيث شهدت المملكة العربية السعودية إصدار قانون أساسي للبلاد (دستور) ونظام حكم محلي وتشكيل مجالس

استشاري بالتعيين. كما استؤنفت الحياة البرلمانية في الكويت بانتخابات ١٩٩٢. وشهدت المملكة المغربية تطورات دستورية هامة أدت إلى الانتقال إلى نظام التناوب الذي يعتبر أول اختراق لاحتكار الحكم والانتقال إلى مرحلة جديدة تدشن عهد تداول السلطة من خلال الانتخابات.

رغم هذه التطورات استمر الصراع حاداً حول المطالب الديمقراطية فقد واصلت القوى الشعبية والسياسية نضالها من أجل مزيد من التطورات الديمقراطية وأصرت النظم الحاكمة على فرض سيطرتها على هذه العملية وخضوعها لهيمنتها، بل أنها ما لبثت أن تراجعت عما تحقق من خطوات عندما أدركت أنه يمكن أن يهدد استمرار احتكارها للحكم. وشهدت فترة التسعينات حالات تراجع كثيرة في مصر والجزائر وتونس والأردن واليمن وموريتانيا، ودار الصراع من جديد حول تعديلات أجريت على الدساتير وقوانين الأحزاب والصحافة والمطبوعات والنشر والانتخابات والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية كان هدفها إحكام السيطرة الحكومية على عملية التحول الديمقراطي، واستمرار هيمنة الفئات الحاكمة. واستمر الوضع في العراق والسودان وسوريا دون أي تقدم يذكر.

وقد حرصت نظم الحكم على ألا تتجاوز التعددية السياسية والحزبية المقيدة التي سمحت بها ما تميزت به منذ البداية من سمات أساسية تضمن استمرار نظام الحزب الواحد في قالب تعددي وهي:

١- هيمنة السلطة التنفيذية على العملية كلها وعلى مجمل الحياة السياسية وخاصة رئيس الدولة الذي يملك في الواقع صلاحيات وسلطات دستورية واسعة تجعل هذه النظم أقرب إلى الحكم الفردي منها لأي نظام آخر.

٢- التدرجية في الانتقال إلى التعددية بقرار من أعلى أي من السلطة التنفيذية.

٣- الانتقائية في القوى التي يسمح لها بتأسيس أحزاب معترف بها والانتقائية في الأنشطة المسموح بها للأحزاب.

وفيما يلي نعرض لأهم ملامح الوضع السياسي الراهن في معظم الأقطار العربية في ظل الأنظمة السلطوية وما يتصل منها بصفة خاصة بهيمنة السلطة التنفيذية ورئيس الدولة على السلطات الأخرى، وضعف المؤسسة التشريعية وتقييد التعددية الحزبية وجمود وضعف الثقافة السياسية وضعف المشاركة السياسية، وهي جميعاً ظواهر تؤكد تهميش الإرادة الشعبية وتؤثر بالسلب على فرص نمو المجتمع المدني واستقلاليته

**أولاً: هيمنة السلطة التنفيذية والحكم الفردي**

تتميز معظم نظم الحكم العربية بأن رئيس الدولة سواء كان ملكاً أو أميراً أو رئيس جمهورية أو رئيس مجلس قيادة الثورة يتمتع بسلطات دستورية واسعة فهو رئيس السلطة التنفيذية يضع السياسات العامة بالاشتراك مع الوزراء ويشرف على تنفيذها، ويعين الوزراء ويمضيهم من مناصبهم، كما يعين الموظفين المدنيين والعسكريين والسفراء ويمزلهم وله حق إصدار قرارات لها قوة القانون في غيبة السلطة التشريعية إن وجدت، يعلن حالة الطوارئ ويبرم المعاهدات، ويدعو المجلس التشريعي للانقضاء ويعتمد القوانين التي أصدرها المجلس وله الحق في حله. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة والشرطة ورئيس السلطة القضائية أيضاً (١٨).

وبالإضافة إلى هذه السلطات الواسعة لرئيس الدولة الأمر الذي ينعكس على مكانة السلطة التنفيذية بالنسبة للسلطات الأخرى، فإن هذه السلطة تحتكر أجهزة الإعلام المرفهة والمسموعة كما تسيطر على الصحافة وتضع مؤسسات المجتمع المدني تحت إشرافها.

**ثانياً: ضعف المؤسسة التشريعية في الحياة السياسية**

تشكل المؤسسة التشريعية إحدى أهم القنوات الرئيسية لدى الدولة والمجتمع السياسي ونخبة الحكم في صياغة شكل ومضمون العلاقة بين الدولة والمجتمع وفي

إدارة وتسيير المجتمع (١٩) . ولذلك فإن النظم السلطوية تستخدم المؤسسة التشريعية بما يضمن تكريس الأوضاع القائمة واستمرار احتكار الحكم . من هنا غياب أو ضعف دور المؤسسة التشريعية في الحياة السياسية في أغلب البلاد العربية بما في ذلك الدول التي تأخذ بأشكال من التعددية السياسية والتي تشهد إجراء انتخابات عامة دورية . وهذه الظاهرة تعكس في جانب منها حالة عدم التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لحساب الأولى في العديد من الدول العربية . وقد أكدت دراسات عديدة على ضعف وهشاشة دور البرلمان في العملية السياسية . بهذه الدول حيث:

١- أغلب البرلمانات يقبل عليها لون سياسي واحد في ظل عدم تمثيل أحزاب المعارضة ، أو تمثيلها بصورة محدودة . وفي الدول التي يتمتع فيها الحزب الحاكم بأغلبية كبيرة داخل البرلمان فإن رئيس الدولة يكون من الناحية العملية هو المسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية معاً ، ومن هنا فإن حكومات هذه الدول تكون قادرة على تمرير أي قانون داخل البرلمان بسهولة ويسر .

٢- على صعيد الدور التشريعي ، يلاحظ أن السلطات التنفيذية هي التي تتقدم بأغلب مشروعات القوانين ، وغالباً ما تقوم البرلمانات بتمرير هذه القوانين وإضفاء المشروعية عليها .

٣- بالنسبة للدور الرقابي ، يمكن القول بأن البرلمانات المنتخبة في العديد من الدول العربية تعتمد في الأغلب الأعم على استخدام أساليب للرقابة البرلمانية لا تضعها في تصادم مع الحكومة مثل تقديم الأسئلة وطلبات الإحاطة لرئيس الوزراء والوزراء . أما بالنسبة للوسائل الأكثر فاعلية في ممارسة الرقابة البرلمانية مثل تقديم الاستجوابات وتشكيل لجان تقصى الحقائق وطرح الثقة بأحد الوزراء أو الحكومة فقليلاً ما تمارسها البرلمانات في الدول العربية . وأن كان هناك تفاوت من بلد لآخر بهذا الخصوص .

٤- شئنا مظهرة نواب الخدمات في برلمانات

العديد من الدول العربية ، مما يسهم في تقليص قدرة البرلمان على ممارسة رقابة جدية على أعمال الحكومات لحرص النواب على علاقة طيبة مع الوزراء وكبار المسؤولين .

٥- تأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن السلطات الحاكمة في غديد من الدول العربية تسمح بوجود برلمانات منتخبة ، وإن كانت تحيطها بعدد من القيود والضوابط التي تهمش دورها في العملية السياسية بل إن القرارات المصيرية والكبرى عادة ما يتم اتخاذها خارج أطرها هذه البرلمانات مع الاكتفاء بموافقتها عليها لاحقاً ، يستثنى من ذلك مجلس النواب اللبناني ومجلس الأمة الكويتي (٢٠) .

**ثالثاً : خريطة الأحزاب السياسية العربية**  
**تمددية سياسية شكلية (مقيدة ومشروطة) :**

تتفاوت الأوضاع الحزبية في الأقطار العربية بين الحظر الكامل والتقييد الصارم والتعددية المشروطة المقيدة . يؤثر هذا التفاوت على خريطة الأحزاب العربية من حيث الانتشار والحجم والفاعلية والقدرة على التأثير ، فهناك حظر مطلق على التعددية الحزبية في دول الخليج الستة وفي ليبيا ، كما شهد السودان هذا الحظر طوال التسمينات من القرن العشرين رغم تمتعه قبل ذلك بتعددية حزبية ناضجة . كما أدى تفكك الدولة في الصومال وسيطرة أمراء الحرب على مختلف أجزائه إلى الحيلولة دون قيام أحزاب سياسية حقيقية وغلبة الصراع القبلي والعشائري على الحياة السياسية هناك . وتماثل الحياة الحزبية في العراق وسوريا من التقييد الصارم الذي يحول دون ممارستها نشاطاً حقيقياً في المجتمع ، وهو ما أدى في حالة العراق إلى هجرة معظم القيادات والكوادر الحزبية المعارضة إلى الخارج . كما أدى في سوريا إلى قبول الأحزاب المعترف بها قانوناً الدور القيادي لحزب البعث العربي الاشتراكي واحتكاره الحكم والاكتفاء ببعض الأنشطة الإعلامية والثقافية المحدودة في غياب نشاط سياسي جماهيري مما يحرمها من امكانيات التأثير الفعال أو القدرة على

النمو والانتعاش. وهكذا يمكن القول أن التعددية الحزبية مصادرة أو شبه مصادرة في أحد عشر قطر عربي/ وأن أحزاب المعارضة السودانية والعراقية والصومالية موجودة بالفعل خارج بلادها. وهكذا فإن نصف الأقطار العربية تقريباً تمنع إنشاء الأحزاب أو تصادر نشاطها فعلياً. أما النصف الآخر والذي يشمل مصر والأردن ولبنان واليمن وقلمستن وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا فإنه يشهد نوعاً من التعددية الحزبية المقيدة التي تتسم بهيمنة السلطة التنفيذية والانتقائية في الأنشطة التي يسمح بممارستها والانتقائية في القوى التي يسمح لها بتأسيس أحزاب معترف بها. مما أدى كما أوضحنا من قبل إلى استمرار نظام الحزب الواحد في قالب تمديدي، واستمرار احتكار الحكم لحزب كبير تحيط به مجموعة من الأحزاب الصغيرة التي لا يسمح لها بالنمو لمنافسته بحكم القيود المفروضة عليها.

#### رابعا: السلطوية والثقافة السياسية:

المكون المعرفي هو أهم مكونات الثقافة السياسية على الإطلاق، لأن عدم معرفة أسس النظام الديمقراطي والعمليات السياسية المرتبطة به ووظائف المؤسسات الديمقراطية يؤدي إلى ضعف التمسك بالديمقراطية، وبالتالي عدم المطالبة بها حيث يجهل المواطن مزاياها. ولما كانت مصادر المعرفة السياسية تقع أغلبها تحت سيطرة السلطة السياسية المركزية في النظام السلطوية سواء من خلال سيطرتها على أجهزة الإعلام الجماهيري أو المؤسسات الثقافية أو مؤسسات التعليم، فإن هذه المصادر على اختلاف أنواعها تعمل على إعادة إنتاج نفس القيم المسائدة في النظام السلطوي وتساهم في تكريس الواقع السلطوي. من هنا فإن التغيير في الثقافة السياسية نحو الثقافة الديمقراطية لن يتأتى إلا بعد حدوث تغيير في النظام السياسي نفسه (٢٢).

يؤكد ما أشرنا إليه من مسئولية الدولة وأجهزتها عن غياب ثقافة ديمقراطية أن المدرسة التي تزدهم فصولها، بالتلاميذ تقوم

العلاقات فيها على منح تسلمى حيث لا يشارك التلاميذ في اتخاذ القرارات المدرسية أو انتخاب من يمثلهم ولا يناقشون إدارة المدرسة والمدرسين. ويتم تشبث الأطفال على التوحيد ما بين الحكومة والدولة، وتمجيد الفرد مقابل التهوين من شأن الجماعة. وأن حركة المجتمع لا تصنعها الجماهير بقدر ما يصنعها أفراد، وتأتي قيم العدل والتسامح في أدنى المنظومة القيمية. ولا تتورع مناهج التعليم عن تشويه وحجب الحقائق التاريخية في سبيل تسويق أفكار وقيم النظام الحاكم. أما وسائل الإعلام فإنها تخضع للسيطرة الحكومية مما يؤدي إلى انخفاض الثقة في مصداقيتها وفي دورها السياسي ولا يسمح إلا لتوجه واحد موال للحكومة باستخدامها. وتمارس المساجد الخاضعة للحكومة دوراً مشابهاً حيث يؤكد أئمة المساجد في خطبهم على القدرية ومحاربة العقل ودعوة الناس إلى الاستكانة والتشاؤم.

لهذا كله فإننا لا ندهش عندما نعلم أنه أجرى مسح في ١٨ دولة عربية من بينها مصر كانت نتيجته أن ١١٪ فقط من مجموع العينات تنظر إلى الديمقراطية كقضية رئيسية تستحق الاهتمام الكبير. وكان معظم هذه النسبة من الشرائح المتعلمة (٢٣).

أما الأحزاب السياسية فإنها ضعيفة ولا تلعب دوراً يذكر في نشر الثقافة السياسية الديمقراطية. وفي دراسة ميدانية عن الأحزاب والتنشئة السياسية في مصر أكد ٦٥٪ من المرتبطين بالأحزاب أنها لا تقوم بدور يذكر في التنشئة السياسية وقد احتلت التنظيمات السياسية المرتبة الأخيرة من بين مصادر نشر المعرفة السياسية حيث لم تتجاوز سوى ٣٪ فقط من بين مصادر المعرفة الأخرى (٢٤).

#### خامساً: السلطوية والمشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة في الحياة السياسية أحد الأركان الأساسية للديمقراطية، ولا يمكن حدوث تطور ديمقراطي حقيقي دون أن تكون هناك قنوات ومؤسسات فعالة يشارك من خلالها المواطنون في اختيار حكاهم وممثلهم



في عملية صنع القرارات والرقابة على تنفيذها. وهناك عدة صور وأشكال للمشاركة السياسية منها المشاركة في الانتخابات العامة، ورغم تفاوت نسبة المشاركة في الانتخابات من دولة عربية لأخرى، فإن هناك عدة ملاحظات جديرة بالتسجيل من منظور علاقة الانتخابات كإحدى صور المشاركة السياسية بعملية التطور الديمقراطي في الوطن العربي منها:

١- تدنى نسبة المشاركة في الانتخابات العامة لزيادة عزوف المواطنين بسبب إدراكهم أن نتائج الانتخابات محسومة سلفاً لحساب الحزب الحاكم ومقاطعة المعارضة لهذه الانتخابات من حين لآخر.

٢- تزايد نسبة التصويت في المناطق الريفية والمدن الصغيرة عن المدن الكبرى نتيجة لقلية الاعتبارات القبلية والطائفية على حساب العلاقات الحديثة السياسية والمهنية.

٣- لا تختلف نتائج المحليات عن الانتخابات العامة من حيث تأكيد الأغلبية الساحقة للحزب الحاكم.

٤- أدى غياب أو ضعف القنوات الرسمية والفعالة للمشاركة في الحياة السياسية إلى تزايد السلبية وتزايد اللجوء إلى أساليب غير تقليدية للمشاركة مثل المظاهرات وأعمال الشغب والإضرابات، وهو ما يؤدي إلى تكثيف الإجراءات الحكومية والممارسات غير الديمقراطية لقمع تلك الأشكال.

٥- غياب تنظيمات المجتمع المدني في بعض الدول العربية أو ضعفها أو هشاشتها في الدول الأخرى التي سمحت بقيامها أدى إلى ضعف الوجود الحزبي والبرامج السياسية عند إجراء انتخابات عامة في عدد من الدول، واتساع المجال أمام القبيلة والطائفة والعصية العائلية والعرقية، وفي الأغلب الأعم تتجه الأحزاب إلى التكيف مع المتغيرات الحاكمة لبناء عمليات العملية الانتخابية بل وتصبح مجرد امتداد لبعضها كما حدث في مصر بشكل واضح في انتخابات مجلس الشعب سنة ٢٠٠٠ (٢٥)

تأثير السلطوية على المجتمع المدني

يمر المجتمع المدني في الوطن العربي بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة والتمتعيد، تتشابه فيها الأبعاد العالمية والدولية، والمتغيرات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتيارات الفكرية والثقافية. وقد اتسع نطاق المجتمع المدني المنظم من ٢٠ ألف مؤسسة في منتصف الستينات إلى ٧٠ ألفاً في أواخر الثمانينيات، ومع ذلك فهي تعاني في مجملها العديد من القيود والعوامل المحبطة الناجمة عن تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. وتتفاوت أوضاع هذه المؤسسات من قطر لآخر باختلاف النظم السياسية رغم أنها تلتقي جميعاً في تركيز السلطة في يد فرد أو نخبة معدودة تهيمن من خلالها السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى وعلى المجتمع. في مجموعة الأقطار التي تشهد تعددية سياسية وحزبية مقيدة أو توجهها نحو الديمقراطية مثل لبنان والمغرب ومصر والأردن واليمن والجزائر وتونس هناك اتجاه لنمو الجمعيات الأهلية والمنظمات الاجتماعية الأخرى أكثر من النظم السياسية الأخرى المحافظة. وبالتالي تتنوع المنظمات وتنشط في مجالات لا نجدها في الأقطار الأخرى، وأوضع مثال لذلك منظمات حقوق الإنسان ومنظمات الدفاع عن المرأة والمنظمات التنويرية. أما في أقطار الخليج العربي فإننا نلاحظ انخفاض حجم الجمعيات، وتكاد تختفي جمعيات حقوق الإنسان وكذلك المنظمات الدفاعية، ويتجه جزء كبير من الجمعيات إلى العمل الخيري الذي يرتبط بالوازع الديني كما هو الحال في السعودية والكويت والبحرين والامارات. وفي دول أخرى حيث تسود نظم ذات طبيعة شعبية تسلطية أو شمولية، فإن الدولة لا تسمح بتأسيس منظمات أهلية تعكس مبادرات المواطنين، لكنها تؤسس لجائناً شعبية تكون امتداداً للدولة كما هو الحال في ليبيا، أو تؤسس اتحادات نوعية تهيمن عليها الدولة كما هي حالة العراق (٢٦). وأياً كانت درجة الاختلاف في وضع مؤسسات المجتمع المدني من قطر لآخر فإن معظمها يمانى من التوثر في العلاقة مع

الأجهزة الإدارية لأكثر من سبب:

١- أعطت القوانين صلاحيات كاملة للحكومة من خلال الوزارات المختصة بالشؤون الاجتماعية أو العمل أو الشباب أو الداخلية في الإشراف على الجمعيات والمنظمات الأخرى. وقد تحولت هذه الصلاحيات في التطبيق الفعلي إلى نوع من الإشراف والرقابة البيروقراطية التي انتقصت من استقلالية هذه المنظمات، كما تحولت في بعض الأحيان إلى رقابة أمنية أثرت سلباً عليها.

٢- في بعض الأقطار العربية تعددت مستويات الإشراف والرقابة من قبل الحكومة على المنظمات، مما يخلق مشاكل عديدة تعوق تنفيذ المشروعات التي تتبناها هذه المنظمات. ٣- السلطات التي منحها القانون للحكومة في بعض الأقطار العربية (مصر، سوريا، الإمارات، الجزائر) لحل المنظمات الأهلية أو دمجها في أخرى، تصبح أيضاً مصدراً للتوتر وعدم الثقة بين الطرفين، أو قد تتحول إلى سلطة للتهديد في يد الدولة في بعض الأحيان.

٤- أصبحت عملية توزيع المخصصات المالية على الجمعيات الأهلية مصدراً آخر للتوتر بينها وبين الحكومة، وقد ارتبط ذلك بتدفق المسونات الأجنبية التي يجب أن تحظى بموافقة الحكومة، وفي حالات أخرى يتم توزيعها من خلال الحكومة مما يخلق حساسية بينها وبين القطاع الأهلي.

٥- تختلف درجات التعاون أو التوتر بين الحكومات والجمعيات الأهلية باختلاف الأقطار العربية وباختلاف مجالات النشاط، هالتعاون يزداد بين الحكومة والمنظمات التي تسهم في مساندة الدولة من خلال سد الفجوات أو ثغرات الأداء الحكومي، أو من خلال اضطلاع البعض منها بدور في تنفيذ الخطة القومية بينما ترتفع حدة التوتر بين الحكومة والمنظمات إذا أدركت الأولى أن نشاط بعض هذه المنظمات يتضمن تهديداً أو تحدياً لها. من أمثلة ذلك العلاقة بين بعض الحكومات العربية ومنظمات حقوق الإنسان. كذلك فإن التوتر بين الطرفين قد يجد مصدراً

في الأشخاص القائمين على بعض هذه المنظمات حيث تبرز قيادتها كعناصر معارضة للحكم. ومن ثم فإننا نلاحظ اتجاه بعض المنظمات نحو اختيار شخصيات على علاقة طيبة مع الحكومة، ليكونوا واجهة طيبة لهذه المنظمات ولضمان رضا الحكومة عما تقوم به من نشاط (٢٧).

وقد استخدمت الحكومات أكثر من آلية لضمان سيطرتها على مؤسسات المجتمع المدني.

#### أولاً: آلية التشريع:

استخدمت النظم السلطوية آلية التشريع للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني واخضاعها للسيطرة الحكومية مما يحد من نموها وقيامها بالدور المطلوب منها واسهامها في دعم التطور الديمقراطي للمجتمع وأجريت تعديلات على القوانين القائمة عندما تبين أنها لا تكفي لاحكام السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات أهلية ونقابات مهنية وعمالية واتحادات طلابية. ومنظمات حقوقية ودفاعية. وكان لهذا الإطار التشريعي الذي يفرض قيوداً عديدة على إنشاء ونشاط هذه المنظمات اكبر الأثر في الحد من قدراتها وامكانيات نموها. وفيما يلي نعرض لنماذج من هذه القيود وما ترتب عليها من آثار سلبية:-

#### ١- بالنسبة للتسجيل والاشهار:

تشترط كل الدول العربية ما عدا لبنان والمغرب موافقة السلطات الحكومية قبل بدء النشاط، وتوضع شروط مبهمه وغامضة لقيامها مثل عدم مخالفة النظام العام وإثارة الفتنة وتستخدم هذه الشروط لرفض قيام الجمعيات التي لا تطمئن إليها الحكومة. ويعتبر قرار الرفض نهائياً لا يجوز التظلم منه أمام جهة قضائية في بعض الأقطار العربية. ونرى نفس القواعد بالنسبة للنقابات العمالية والمهنية حيث لا يجوز إنشاء أكثر من نقابة لكل مهنة أو أكثر من لجنة نقابية في نفس الموقع.

#### ٢- سلطة حل الجمعيات:

يعتبر حل الجمعيات بواسطة السلطة

الإدارية لا يقل خطورة وربما كان أكثر من رفض تأسيسها خاصة إذا أعطيت الجهات الإدارية حق حل الجمعيات في غير المخالفات الخطيرة ويدون حق الاستئناف إلى القضاء . وفيما عدا لبنان والمغرب فإن معظم التشريعات العربية تعطى للسلطة الإدارية حق حل الجمعيات لأسباب متنوعة يمكن أن تصدر بشأنها عقوبات أقل مثل الانذار أو لفت النظر وليس حل الجمعية .

## ٢- الملاقة بين السلطة الحكومية والمنظمات الأهلية

يتجاوز دور السلطات الحكومية بالنسبة للجمعيات حدود الرقابة والتوجيه بما يضمن سلامة الأداء وانتظام الأمور المالية وسلامة التصرفات المالية إلى حد الهيمنة والسيطرة الإدارية على الجمعيات، حيث تنص بعض القوانين على حق السلطة الإدارية في إدماج الجمعيات وتعديل أغراضها واستبعاد بعض المرشحين لمجلس الإدارة وحق الاعتراض على القرارات، وتحديد الهياكل التنظيمية بشكل تفصيلي من خلال لائحة نموذجية تضعها الجهة الإدارية وتلتزم بها مجالس إدارة الجمعيات والسلطات الحكومية حق الإطلاع على السجلات والغاء أنشطة معينة .

### ٤- الموارد المالية:

تلتزم الجمعيات بمسك الدفاتر التي تحتفظها الجهة الإدارية وعدم الحصول على تبرعات إلا بعد موافقة الجهة الإدارية وضرورة تحديد مصادر التمويل، ويستخدم التمويل الأجنبي ذريعة لحرارة الجمعيات واتخاذ إجراءات ضدها .

٥- فرض عقوبات مغلظة على أعضاء مجالس الإدارة المخالفين يصل إلى عقوبة السجن مما يؤدي إلى أحجام المواطنين عن المشاركة في العمل التطوعي خوفاً من التعرض لهذه العقوبات (٢٨) .

ومن الجدير بالذكر أن النقابات العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية والاتحادات الطلابية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني تخضع لنفس القيود تقريباً في علاقتها مع السلطات الحكومية .

ورغم أن المساساتير في معظم الأقطار

العربية تؤكد حق المواطنين في إنشاء الجمعيات والنقابات إلا أن التشريعات المطبقة تمسك المواطنين هذا الحق وتجرمهم من ممارسته بحرية . وبكمودج لهذا الوضع فإن قانون النقابات العمالية في مصر يعطى للجهة الإدارية وهي وزارة العمل سلطات واسعة بالنسبة للنقابات مثل الحق في الاعتراف على تكوين النقابة وطلب حل مجلس الإدارة المنتخب ومنع وزير العمل سلطة تحديد شروط العضوية في مجلس الإدارة وقواعد تمثيل أعضاء اللجان النقابية في النقابات العامة . وحق تحديد مواعيد الانتخابات وإجراءات الترشيح والانتخاب لمجالس الإدارة، وإصدار اللائحة النموذجية واعتماد اللائحة المالية ومراقبة مالية النقابات . وما تزال هذه الوصاية الإدارية قائمة رغم صدور حكم المحكمة الدستورية في ١٩٩٥/٤/٥ الذي ينص على "حق النقابة ذاتها في أن تقرر بنفسها أهدافها ووسائل تحقيقها وطرق تمويلها، والمواد والقواعد التي تنظم بها شئونها، ولا يجوز بوجه خاص إرهابها بقيود تعطل مباشرتها لتلك الحقوق أو تمنعها بالشخصية الاعتبارية على قبولها الحد منها ولا أن يكون تأسيسها بأذن من الجهة الإدارية، ولا أن تتدخل هذه الجهة الإدارية في عملها بما يوق إدارتها لشؤونها ولا أن تقرر حلها أو وقف نشاطها عقاباً لها، ولا أن تحل نفسها محل المنظمة النقابية فيما تراه أفضل لتأكيد مصالح أعضائها والنضال من أجلها " .

ويؤكد موقف الحكومات من مؤسسات المجتمع المدني أنها ما تزال تدير تقاصلات المجتمع بمنطق الحزب الواحد أو المسيطر وبآليات الاحتكار للقرعة السياسية ولصناعة القرار، بل إن حصار المجتمع الأهلي يدل على رغبة هذه السلطة في عدم السماح للتطورات والمبادرات الممنقلة للجمامير بالإفلات من قبضة نظام الحكم (٢٩) .

ثانياً: احتكار الإسلام والحد من حرية الصحافة:

يعتبر الإعلام الحر والمستقل جزءاً من المجتمع المدني بما يوفره للمواطنين من معارف تساعد على غرس قيم الثقافة المدنية

وتطورها مساهما بذلك في تكوين رأى عام متفهم لضرورات تطوير مؤسسات يمارس المواطنون من خلالها دوراً إيجابياً في الدفاع عن مصالحهم وتحسين أحوالهم، وممارسة التضامن الجماعي بما يقوى قدرتهم في مواجهة إمكانيات الدولة الهائلة، كما يساعد الإعلام الحر والمستقل على تأكيد قيم الحوار والتسامح والتراضي على حلول وسط من خلال وسائل التناض السليمة. ونحن نلاحظ أن هذا الدور الإعلامي مفقود في كثير من الأقطار العربية حيث تحرس الحكومات على إحكام سيطرتها على أجهزة الإعلام الجماهيرى كالتلفزيون والاذاعة واحتكارها بحيث لا تعبر إلا عن رأى الدولة، وتعمل هذه الحكومات أيضاً على الحد من حرية الصحافة. ولهذا فإن جزءاً هاماً من تحرك مؤسسات المجتمع المدني والقوى الديمقراطية يجب أن يوجه إلى تحرير الإعلام من السيطرة الحكومية وإتاحة الفرصة لكل اتجاهات الرأى أن تعبر عن نفسها وأن تتحول أجهزة الإعلام إلى منابر للحوار الحر ومصادر للمعلومات المتحررة من أى قيد وإثراء معارف المواطنين بما يمكنهم من التجاوب مع متطلبات المشاركة الإيجابية والتفاعل بشكل سليم مع التعددية الثقافية والدينية والسياسية التى هى إحدى السمات الأساسية في المجتمع العربى ولتحقيق ذلك يكتب تحرير الاذاعة والتلفزيون من سيطرة الحكومة أهمية خاصة، وتعديل القوانين المنظمة لها لتصبح جهازاً إعلامياً مستقلاً تمثل فيها التيارات الفكرية والسياسية وتحصل من خلالها الأحزاب السياسية على فرص متكافئة لمخاطبة الشعب، وإلغاء الرقابة الحكومية على الإذاعة والتلفزيون عدا ما يتعلق بالأداب العامة، وتعديل قوانين الصحافة والطبوعات والنشر لفتح الباب أمام حرية إصدار الصحف، وتعديل المواد والنصوص القانونية التى تقرض عقوبات قاسية على قضايا الرأى والنشر (٢٠).

ثالثاً: الحد من الحريات والحقوق الأساسية:

لا يمكن أن ينمو المجتمع المدنى وتضع مؤسساته في ظل مناخ غير ديمقراطى، وهناك ارتباط قوى بين تطور المجتمع المدنى والانتقال إلى الديمقراطية في أى مجتمع من المجتمعات، وقد ربط الإعلان العالى لحقوق الإنسان بين الحق في تكوين الجمعيات والحق في المشاركة الشعبية وتوافر الحقوق والحريات الأساسية في المجتمع، وحيث تتكامل هذه الجوانب الثلاثة باعتبارها شروطاً ضرورية للتطور الديمقراطى للمجتمع. ويلعب التضيق على الحريات والحقوق الأساسية دوراً محبطاً بالنسبة لإمكانيات تطور مؤسسات المجتمع المدني وتشكل القيود المفروضة في معظم الأقطار العربية على حرية التنظيم بما في ذلك حق تشكيل الجمعيات وتأسيس النقابات عاملاً سلبياً يحول دون إسهام المواطنين في العمل العام، كما يلعب دوراً مماثلاً القيود المفروضة على حرية الرأى وحق التعبير وما يتعرض له المواطن من انتهاك لحقوقه المدنية. ومن المهم أن تنتهى كافة القيود المفروضة على ممارسة الإنسان المربى لحقوقه وحرياته الأساسية لتمكينه من المشاركة في القضايا العامة للمجتمع والمساهمة الإيجابية في تكوين مؤسسات اجتماعية وشعبية متحررة من أى قيود حكومية.

الأثر السلبية للتضييق على مؤسسات المجتمع المدني:

سوف نكتفى هنا بمعالجة الأثر السلبية لوقف النظم السلطوية من مؤسسات المجتمع المدني على دور هذه المؤسسات في دعم التطور الديمقراطى للمجتمع بشكل عام بما تقوم به من دور في تربية أعضائها وفق قيم ديمقراطية وتدريبهم من خلال الممارسة ومن خلال الحياة الداخلية للجمعية على السلوك الديمقراطى واكتسابهم الخبرة التى تمكنهم من المساهمة في تعزيز التطور الديمقراطى بالمجتمع خارج مؤسساتهم. وقد أدت القيود التى أشرنا إليها في علاقة الأجهزة الإدارية بمؤسسات المجتمع المدني وبالتسبب لحق تأسيس الجمعيات وتمتع المواطنين بحرياتهم

الأساسية واحتكار الإعلام للفئات الحاكمة، أدى هذا كله إلى آثار سلبية أضعفت الطابع الديمقراطي والدور الديمقراطي لمؤسسات المجتمع المدني. ويمكن التعرف على هذه الحقيقة من خلال رصد واقع هذه المؤسسات في المجالات الآتية:

١- مدى النمو في العضوية الفاعلة والنشطة بالجمعية:

تحدد ديمقراطية أي مؤسسة اجتماعية بعمول متعددة يأتي على رأسها مدى مشاركة الأعضاء في نشاطها ابتداءً من تخطيط النشاط إلى التنفيذ والتقييم ومراقبة الأداء وانتخاب القيادات، كما تتحدد ديمقراطية المؤسسة بمدى اتساع العضوية الفاعلة والنشطة ونموها فترة بعد أخرى. ولكننا نلاحظ أن عضوية كثير من الجمعيات الأهلية والمؤسسات القائمة على العضوية الاختيارية تتآكل عاماً بعد الآخر ولا يوجد زيادة في العضوية إلا بالنسبة للمؤسسات التي تشترط للاستفادة من خدماتها أن يكون المستفيد عضواً بها.

٢- مستوى المشاركة في حضور الجمعية العمومية للمنظمة:

وإذا كان النمو في العضوية يعتبر مؤشراً على قدرة المنظمة على اجتذاب نشاط جدد، فإن مستوى مشاركة العضوية وحضورها في الجمعية العمومية للمنظمة (وهي أعلى سلطة في المنظمة بحكم القانون) يشير إلى مستوى فاعلية الأعضاء ومشاركتهم في صنع توجهاتها، وتحديد أولويات أنشطتها، والرقابة على أفعالها، وانتخاب قياداتها. وتؤكد الدراسات الميدانية عزوف الأعضاء عن حضور اجتماعات الجمعيات العمومية التي تعقد بأقل نصاب قانوني بعد تأجيلها أكثر من مرة، وغالباً ما يقتصر الحضور على أعضاء مجلس الإدارة والعناصر المرتبطة بها والمعاملين بأجر في المنظمة. وبالتالي فإن اجتماعات الجمعية العمومية التي تعتبر أهم مؤسسات المشاركة داخل المنظمة هي اجتماعات شكلية لا تعكس مشاركة حقيقية وفاعلة للأعضاء، وتنفرد قلة محبوبة العدد

بإدارة المنظمة، مما يضعف الطابع الديمقراطي للمنظمة.

٣- معدلات التغيير في عضوية مجالس الإدارة:

تقاس ديمقراطية أي مؤسسة أيضاً بمعدلات التغيير في عضوية هيئاتها القيادية لاتاحة الفرصة لتداول القيادة أمام أكبر عدد ممكن من أعضائها للتدريب على القيادة واكتساب خبراتها. ومن ثم يتأهل هؤلاء الأعضاء للمشاركة في العمل العام خارج المنظمة ويتزودون بالخبرة اللازمة للقيام بدور قيادي. وبذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تزويد مختلف مجالات المجتمع بالقيادات الجديدة مما يبرز التطور الديمقراطي للمجتمع بصفة عامة. وتشير نتائج الدراسات الميدانية في أكثر من قطر عربي إلى محدودية الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في هذا الصدد، حيث يلاحظ جمود النخبة داخل المؤسسة واستمرارها في القيادة لسنوات طويلة وارتفاع متوسط أعمارها مما لا يتيح للأجيال الجديدة فرصة حقيقية لتولي القيادة واكتساب خبراتها، وتتقاسم بذلك عن أداء أحد أدوارها الأساسية وهو تزويد المجتمع بالقيادات الجديدة.

٤- آلية إصدار القرارات:

تتفرد النخبة المحبوبة في قيادة المنظمة بإصدار القرارات المحددة لسياساتها وأولوياتها، ولا تتوفر بالتالي فرصة واسعة للمشاركة في صنع سياسات المنظمة وتوجهاتها، حيث ينفرد مجلس الإدارة بالسلطة الفعلية في إصدار معظم القرارات. ويشرف رئيس المجلس على العمل اليومي ويصدر القرارات المطلوبة لتسييره. وهكذا تصبح مؤسسات المجتمع المدني صورة مما يجري على مستوى السلطة العليا في المجتمع من تركيز القرار في يد قلة محدودة أو فرد واحد، ولا يتوفر لها امكانية حقيقية لتجسيد نمط ديمقراطي في القيادة ينعكس بعد ذلك على نواتج أوسع من مؤسسات المجتمع المدني. هكذا فإنه في ظل السلطوية والسيطرة

الحكومية على مؤسسات المجتمع المدني لا تستطيع هذه المؤسسات أن تقوم بدور فعال في التمكين للتطور الديمقراطي للمجتمع. وما يزال هناك فجوة كبيرة بين الدور المنوط بها وما تقوم به فعلاً. ومن المهم اختراق هذا الوضع بعمل نضالي طويل المدى يستهدف تحرير الإنسان العربي وتمكينه من السيطرة على مصيره انطلاقاً من قدرته على بناء منظمات شعبية مستقلة يمارس من خلالها عملاً جماعياً يؤهله للقيام بدور أكبر في المجتمع، ويساهم أيضاً من خلال تطور هذه

المنظمات في دفع التطور الديمقراطي للمجتمع. وهناك بالفعل جهود مستمرة ومعارك متصلة بين مؤسسات المجتمع المدني والقوى الديمقراطية وبين بقايا الاستبداد والأنظمة السلطوية سوف يحسمها في النهاية قدرة هذه القوى والمؤسسات على ترسيخ ثقافة مدنية ديمقراطية في المجتمع وتوفير أكبر قدر من الحريات والحقوق الأساسية وتطوير أشكال مناسبة للعمل الجماعي وإفراز قيادات جديدة تواصل حركة التطور

#### الديمقراطي استناداً إلى مجتمع مدني قوى ومستقل. الهوامش

(١) الدكتور عزمي بشارة، تحرير فلسطين تحرير الإنسان العربي، مجلة وجهات نظر، العدد الثالث والعشرون، ديسمبر ٢٠٠٠، تصدر عن الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة ص ٢٥.

(٢) الدكتور عزمي بشارة، المرجع السابق ص ٣٦.

(٣) عبد الغفار شكر، الجمعيات الأهلية الإسلامية وعلاقتها بالديمقراطية، ورقة بحثية من دراسة الجمعيات الأهلية الإسلامية، مركز البحوث العربية بالقاهرة ١٩٩٩ (غير منشورة).

(٤) د. الحبيب الجعفاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، العدد الثالث للمجلد السابع والعشرون، يناير / مارس ١٩٩٩، ص ٣٦.

(٥) الدكتور أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، كتاب المحروسة مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى يناير ١٩٩٩ ص ٢.

(٦) الدكتور مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع المدني ومصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر، جماعة تنمية الديمقراطية، ٢-٣ نوفمبر ١٩٩٧، القاهرة، ص ٢.

(٧) د. أحمد ثابت، مرجع سابق.

(٨) عبد الغفار شكر، المجتمع المدني العربي، جريدة البيان، الامارات العربية المتحدة، ١٦ ابريل

١٩٩٤.

- (٩) د. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون، القاهرة، التقرير السنوي ١٩٩٣، ص ١٢.
- (١٠) عبد الغفار شكر، الجمعيات الأهلية الإسلامية، مرجع سابق.
- (١١) د. أماني قنديل، إلى أي حد يمكن الحديث عن مجتمع مدني متطور في مصر؟ ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر، جماعة تنمية الديمقراطية، ٢-٣ نوفمبر ١٩٩٧، القاهرة ص ٢.
- (١٢) د. أمين مكي منفي، تشريعات وقوانين المنظمات الأهلية العربية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة ١٧-١٩ مايو ١٩٩٧.
- (١٣) د. أمين مكي منفي، المرجع السابق.
- (١٤) حسين عبد الرزاق، التنمية والديمقراطية وحرية التنظيم في مصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التنمية والديمقراطية والمجتمع المدني، دار الخدمات النقابية، ٢٧-٣٠ يناير ٢٠٠٠.
- (١٥) محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت السنة الخامسة عشرة، العدد ١٦٧ يناير ١٩٩٣ ص ٦.
- (١٦) د. سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق ص ٢٨.
- (١٧) د. سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق ص ٢٩.
- (١٨) حسين عبد الرزاق، مرجع سابق.
- (١٩) د. أحمد ثابت مرجع سابق ص ١٢٦.
- (٢٠) الهيئة العامة للاستعلامات جمهورية مصر العربية، المؤسسات التشريعية والتعددية السياسية في الوطن العربي، سلسلة دراسات نواية، العدد رقم ١٨، يناير ١٩٩٩ ص ١٣٠، ١٣١.
- (٢١) عبد الغفار شكر، الأحزاب العربية وثقافة حقوق الإنسان، ورقة مقدمة إلى مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٢-١٦ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٢.
- (٢٢) هديل غنيم، الثقافة السياسية في مصر والتطور الديمقراطي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر، جماعة تنمية الديمقراطية، القاهرة، ٢-٣ نوفمبر ١٩٩٧ ص ٢١.
- (٢٣) هديل غنيم، المرجع السابق ص ١٤.
- (٢٤) إيمان شومان ومحمد ياسر الخواجة، الأحزاب والتنشئة السياسية في مصر، بحث مقدم إلى مؤتمر الثقافة بين التغيير والاستمرارية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة مصر.
- (٢٥) الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق ص ١٣٢ - ١٣٤.
- (٢٦) د. أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي، منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن ودار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤ ص ٦٨-٦٩.
- (٢٧) د. أماني قنديل، المرجع السابق ص ٨٢.
- (٢٨) الدكتور أمين مكي منفي، مرجع سابق.
- (٢٩) د. أحمد ثابت، مرجع سابق ص ٩٨.
- (٣٠) حسين عبد الرزاق، الديمقراطية، مصر وقضايا المستقبل، كتاب الأمل، سلسلة كتب شهرية

# جرامشى والمجتمع المدنى

جمال عمر

## ١- المقدمة:

نتناول هذه الدراسة مفهوم المجتمع المدنى ، و هو المفهوم الذى صاحبه رواج كبير فى السنوات الاخيرة من خلال وسائل الاعلام العالمية و مراكز البحوث و الدراسات الاكاديمية ، كما عقدت ندوات كثيرة فى كل انحاء العالم و فى عالمنا العربى لدراسة و تحديد دلالات هذا المفهوم . وقد ارتبط هذا الرواج الكبير لمفهوم المجتمع المدنى اساساً بانتهاء المنظومة الاشتراكية ، و التحولات الكبيرة التى شهدتها تلك المجتمعات و التى كان وراءها فاعلون جدد من منظمات المجتمع المدنى التى تحدث سيطرة و تسلط الدول و الاحزاب الاشتراكية و الشيوعية فى تلك البلاد ، ففى بولندا كان هناك كل من الكيمسة و نقابة تضامن العمالية ، كما كان هناك المنتدى المدنى فى تشيكوسلوفاكيا و المنتدى الجديد فى المانيا الشرقية و المنتدى الديمقراطى فى المجر . كما ارتبط رواج مفهوم المجتمع المدنى بمقومات النظم السلطوية فى

امريكا اللاتينية و بعض دول جنوب آسيا و الدور الكبير الذى لعبته منظمات المجتمع المدنى فى ذلك . وقد صاحب ذلك السقوط المدوى لانظمة الحكم الاشتراكى و الانظمة السلطوية الاخرى ذبوع و انتشار الكتابات الفكرية و الايديولوجية التى تنظر للموجة الثالثة للديمقراطية و لدور المتاعظم لمنظمات المجتمع المدنى و نهاية التاريخ بانتصار الليبرالية الغربية النهائية ، و ايضاً بالحديث عن نظام عالمى جديد تحتل فيه الديمقراطية و المجتمع المدنى اهم اركانه .

وفى هذا الاطار العام لاتساع الحديث عن المجتمع المدنى تسعى الدراسة لتناول اشكالية المجتمع المدنى فى ضوء اطروحات الفكر الماركسى بشكل عام ، و على الاخص اطروحات الفكر والفكر و المناضل الماركسى الايطالى انطونيو جرامشى ( ١٨٩١ - ١٩٣٧ ) ، و دراسة مفهوم المجتمع المدنى فى الفكر الماركسى تستلزم منا التعرض لمفهوم المجتمع المدنى عند هيجل على اعتبار ان المفهوم كان ضمن المفاهيم الاولى التى



جادل ماركس، فيها هيجل ، كما تحاول الدراسة  
الاجابة على عدد من التساؤلات منها :  
١- ماهي الاطروحات التي قدمها الفكر  
الماركسي ( ماركس و انجلز و لينين ) للتعامل مع  
مفهوم المجتمع المدني ؟  
٢- ما هي رؤية جرامشي للمجتمع المدني ؟ و  
هل مثلت تلك الرؤية تحولاً جديداً في اطار  
تعامل الفكر الماركسي مع هذا المفهوم ؟

#### المبحث الاول : مفهوم المجتمع المدني في ضوء اطروحات هيجل

في سنة ١٨٢١ نشر هيجل كتابه الشهير "  
مبادئ فلسفة الحق " الذي تضمن رؤيته للدولة و  
المجتمع المدني ، و هي الرؤية التي اختلفت تماماً  
عن رؤية سابقيه من الفلاسفة و المفكرين .

و قد تأثرت رؤية هيجل للدولة و المجتمع  
المدني و العلاقة بينهما بعاملين اساسيين هما  
١- النظرية الاقتصادية الكلاسيكية و ممثلها  
الاول آدم سميث ، و التطور الاقتصادي  
الراسمالي الاوربي .

٢- واقع التأخر الاقتصادي النسبي الذي  
كانت تعيشه ألمانيا في ذلك الوقت مقارنة  
بفرنسا و انجلترا ، و ضعف البرجوازية الالمانية  
و ترديدها و مسيلها نحو المساومة مع  
الارستقراطية البروسية .

و في ظل هذه الظروف التاريخية ، تأكد  
هيجل من ان البرجوازية الالمانية لن تتمكن من  
القيام بهما التاريخيتين في إنهاء الاقتصاد  
الالمانى و تجاوز تخلفها النسبي ، و من ثم اعطى  
للدولة الالمانية الدور الحاسم الذى لا يد و ان  
تلمبه لفرض سياستها التتموية على جميع  
السكان الالمان (١)

و من هنا تحددت رؤية هيجل لكل من المجتمع  
المدني و الدولة . و يمكن ابراز الملامح الرئيسية  
لكل من المجتمع المدني و الدولة و العلاقة بينهما  
في ضوء رؤية هيجل على النحو التالي :

#### المجتمع المدني :-

١- يتكون المجتمع المدني من الافراد و  
الطبقات و الجماعات و المؤسسات و تنظم كلها

داخل القانون المدني .

٢- يقع المجتمع المدني بين الاسرة و الدولة .

٢- المجتمع المدني هو فضاء المؤسسات  
الحرية ، و الجماعات الحرفية ، و هو مجال  
تقسيم العمل و اشباع الحاجات المادية ، و هو  
في الوقت نفسه مجال تنافس المصالح الخاصة  
و المتعارضة .

٤- ان المجتمع المدني هو اقرب شياً بحقل  
صراع مضطرب حيث تتصادم المصالح الخاصة  
، فكل شخص يكون مشغولاً فقط بامن ملكيته و  
يعمل في دأب لتحقيق مصالحه الذاتية ..  
فالمجتمع المدني منظومة غير مستقرة ، و مهددة  
باستمرار بالانفجار . و يقع ، نتيجة لذلك ،  
ضحية صراع المصالح و الطبقات الاجتماعية ،  
مشكلاً مشهداً لكل انواع العريضة الاجتماعية و  
النزب و الفساد (٢)

#### الدولة :-

و على هذا الأساس ، لم يبد هيجل حماساً  
للمجتمع المدني ، فقد اعتبره وحدة عاجزة في  
حاجة مستمرة الى المراقبة الدائمة من الدولة  
(٣) ، كما أكد هيجل على عجزه عن اقامة العقل  
و الحرية من لقاء ذاته (٤)

فالدولة عند هيجل هي الاطار القوى القادر  
على تحقيق هذه الغاية ، و هي القادرة على  
صيانة مصالح المجتمع المدني . فهي ( أى الدولة  
) المجسدة للمصالح العامة . فالدولة تقوم على  
تحقيق مصالح عامة لكل افراد المجتمع ، و  
تسمى الى غاية اخلاقية مشتركة دونما نظر الى  
المصالح المحددة لبعض الجماعات الموجودة  
داخل حدودها .

و لتحقيق هذه الغاية فان الذى يدير الدولة  
هو طبقة عامة من المواطنين المدنيين و  
المسكرين الذين يضعون هذه المصلحة العامة  
موضع الاعتبار ، بتجرد و دونما انانية (٥) .

فالمجتمع المدني عند هيجل لا يتحقق الا عبر  
الدولة . و على الدولة ان تؤمن حل التناقضات  
الداخلية للمجتمع المدني ، و من واجب المجتمع  
المدني ، بالنتيجة ، ان يخضع لسلطة الدولة (٦)  
و تتحقق العلاقة التنظيمية بين المجتمع

والمدنى والدولة من وجهة نظر هيجل باملاويين  
الاول : مباشر ، من خلال انتخاب نواب عن  
المواطنين فى المجلس التشريعى للدولة .  
الثانى : غير مباشر ، من خلال تمثيل  
التعددين باسم الطبقات والروابط المختلفة  
لاعضاء تلك التجمعات فى اتصاليهم المستمر  
بالدولة ، التى تجسد الغايات الاخلاقية العامة  
لكل مواطنيها (٧)

### المبحث الثانى : مفهوم المجتمع المدنى فى ضوء اطروحات ماركس

كان مفهوم المجتمع المدنى من المفاهيم الاولى  
التي جادل فيها ماركس هيجل عام ١٨٤٣ فى  
تقدمه حقوق الدولة فى الرؤية الهيجلية . فعلى  
الرغم من اتصاف ماركس مع استاذاه على ان  
المجتمع المدنى يستند إلى علاقات الانتاج المادية  
، وان المجتمع المدنى هو فضاء مواجهات بين  
المصالح الاقتصادية طبقاً للقيم البرجوازية ، و  
انه المجال الذى تتوضع فيه التناقضات الطبقية  
بجلاء ، الا انه ( اى ماركس ) نظر الى العلاقة  
بين الدولة و المجتمع المدنى نظرة تخالف ما  
ذهب اليه هيجل . فالمجتمع المدنى الذى يشمل  
كل التفاعلات المادية للأفراد فى إطار مرحلة  
معينة من تطور القوى المادية ، ويحتضن كل  
الحياة الصناعية والتجارية فى تلك المرحلة ،  
يتجاوز الدولة والامة (٨) . فالمجتمع المدنى  
لدى ماركس هو اوسع من الدولة ، وله امتدادات  
خارجها ، ومن ناحية ثانية فهو الذى يقيم  
الدولة فى مرحلة معينة من تطور القوى  
الانتاجية (٩)

ويرى ماركس ان الدولة ليست هى التى  
تكيف المجتمع المدنى وتنظمه ، بل ان المجتمع  
المدنى هو الذى يكيف الدولة وينظمها (١٠) .  
وفى مقابل المجتمع المدنى الذى يتحرك  
الانسان فى فضائه ، ذاتاً عن مصالحه  
الشخصية ، وعالمه الخاص ، يضع ماركس  
الدولة التى لا تعمل فى نظره الا كفضاء  
بيروقراطياً يعانى فيه الانسان من الاغتراب .

ولا يمكن ان نفهم هذا الموقف الملبى من  
الدولة ، ووضع المجتمع المدنى مقابلها الا اذا  
وضعنا المفهوم الماركسى فى الطرف التاريخى  
للنضال الفكرى السياسى ، والاقتصادى  
الاجتماعى الذى عرفه النصف الثانى من القرن  
التاسع عشر ، فلا غرو بعد ذلك ان يرى ماركس  
فى فصل هيجل المجتمع المدنى عن السياسة  
تناقضاً ، فالحياة الخاصة تحتاج الى قوانين  
تنظم شئونها ، و الى سلطة تشرف عليها ،  
فتكتسب عندئذ بعداً سياسياً (١١) .

وبالنسبة للعلاقة بين الدولة و المجتمع المدنى  
، فاننا نجد ان كتابات ماركس قد تفاوتت  
بخصوص هذه المسألة . ونكتشف ان هناك  
رؤيتين لهذه العلاقة تتفاوتان ما بين الاستقلال  
التام للدولة ازاء المجتمع المدنى وبالعكس ، و  
بين ان تكون الدولة اداة للتسلط السياسى و  
الاقتصادى لصالح الطبقة المسيطرة اقتصادياً :  
x فى الحالة الاولى : تتحقق الدولة كأداة  
تسلط طبقى إذا تمكنت طبقة معينة او قسم من  
طبقة من فرض ارادتها على سائر الطبقات ،  
فان الدولة تصبح مجرد هيئة اركان الطبقة  
المسيطرة عليها (١٢) ، وهذه الرؤية نجدها  
ضمن الآثار الرسمية لماركس ( رأس المال ،  
البيان الشيوعى ) (١٣) .

x اما الحالة الثانية و التى تغطى الدولة نوعاً  
من الاستقلالية النسبية ازاء المجتمع - العكس  
صحيح ، فتتحقق فى حالة عدم قدرة أى طبقة  
على السيطرة . وهذه الرؤية نجدها ضمن  
كتابات ماركس الاقل شهرة ( ١٨ برومير ،  
الاشكال الاولى ) (١٤)

وقد سيطرت الرؤية الاولى التى ترى فى  
الدولة وسيلة سيطرة سياسية و طبقية لصالح  
الطبقة المسيطرة اقتصادياً على حساب الرؤية  
الثانية التى تغطى الدولة نوعاً من الاستقلالية  
النسبية ازاء المجتمع ، خصوصاً و ان كتاب  
انجلز " اصل العائلة " الذى تضمن هذه الرؤية  
قد طبع مباشرة اثناء الثورة البلشفية مع  
القضاء على الدولة القيصرية و تعويضها بدولة

"ديكتاتورية البروليتاريا"، فقد أصبحت هذه الرؤية تحتل مكان الصدارة في تفكير لينين في كتابه "الدولة والثورة" الذي تحول فيما بعد إلى عقيدة لدى الفكر الاشتراكي. أما الرؤية الثانية، فقد تم التخلي عنها بسرعة بتهمة الاصلاحية، خاصة وانه قد تم الدفاع عنها في الغالب من قبل مهزومين سياسياً أمثال كاوتسكي و برنشتاين وغيرهما من اللذين ذبحهم لينين نظرياً متهماً إياهم بالتحريفية البرجوازية الصغيرة (١٥).

و نتيجة لسيطرة فكرة ان الدولة هي " اداة الطبقة الحاكمة " و انها " آليه قهر طبقه لاخرى " و ما تبع ذلك من ان الديمقراطية البرلمانية في ظل الرأسمالية هي مجرد ديمقراطية للطبقة الحاكمة ، و ديكتاتورية بالنسبة للطبقة العاملة ، فتكون النتيجة هي انه مع الثورة الاشتراكية فانه من الضروري على البروليتاريا ان تدمر الدولة الديمقراطية البرلمانية و ان تستبدلها بنمط مختلف للدولة ، اى بالديمقراطية السوفيتية التى مستمبج ديكتاتورية البروليتاريا على الرأسمالية (١٦) .

و قد شكلت نظرية لينين عن الديمقراطية البرلمانية ضريبة خطيرة للاحزاب الشيوعية التى تتخردت في النضال من اجل جهات شعبية ، فاذا كانت النظم البرلمانية ادوات للسيطرة البرجوازية فلا بد ان تتخلص منها الثورة الاشتراكية ، و قد عرض ذلك الاحزاب الشيوعية للانتقاد ، باعتبار ان دفاعهم القائم عن الديمقراطية هو مجرد تكيف .

و لذلك فقد التزم الشيوعيون الأوروبيون بالديمقراطية البرلمانية التى يمكن الاتكون تمييزاً خالصاً عن السيطرة الرأسمالية . و قدم الحزب الشيوعى البريطانى حلاً جزئياً لهذا التناقض في برنامجيه حول " الطريق البريطانى للاشتراكية " الذى اعلن فيه تفضيله للطريق البرلمانى الى السلطة للطبقة العاملة عن القول بالنمط السوفيتى . و لم يحل ذلك المشكلة النظرية لعلاقة الاشتراكية بالديمقراطية حتى قدم مفهوم جرامشى عن الهيمنة ، و هو الحل

القائم على الاعتراف بان النضالات الديمقراطية الشعبية و المؤسسات البرلمانية التى تسهم هذه النضالات في اقامتها ليست بالضرورية ذات طابع طبقى ، انها بالاحري الارضية السياسية بين الطبقتين الرئيسيتين ( الرأسمالية و العمال ) و للتقدم نحو الاشتراكية فان الحركة العمالية عليها ان تجد الطريق لربط النضالات الديمقراطية بأهدافها الاشتراكية مؤسسة التحالف الذى يمكنها من تحقيق قيادتها الوطنية (١٧)

### المبحث الثالث : جرامشى و المجتمع المدني

بعد غياب استمر لأكثر من نصف القرن عاد مفهوم المجتمع المدني للحياة و لدائرة الجدل السياسى مع الفيلسوف و الزعيم الشيوعى الايطالى انطونيو جرامشى ( ١٨٩١ - ١٩٣٧ ) . فيعد نهاية الحرب العالمية الاولى و انتصار الثورة البلشفية في روسيا ، كان السؤال الرئيسى الذى واجه جرامشى يتمثل في كيفية وصول الاحزاب الشيوعية و الاشتراكية في المجتمعات ذات التقاليد الديمقراطية البرجوازية الى السلطة ؟ و الى اى مدى يمكن ان تتلائم الاستراتيجية الثورية التى اتبعتها اليسارية في روسيا مع الظروف المميزة للمجتمع الايطالى ؟ .

و للاجابة عن هذا السؤال المركزى فقد استعاد جرامشى مفهوم المجتمع المدني الذى كان قد اختفى كلياً من الخطاب الفريى حول الحياة السياسية منذ النصف الثانى للقرن التاسع عشر .

فقد رأى جرامشى ان ما يعيز الشرق عن الغرب ( روسيا / ايطاليا ) يتمثل في " ان الدولة في الشرق هي كل شيء ، و المجتمع المدني لا يزال هلامياً . أما في الغرب فلا يمكن اختزال الدولة الى جهاز للمقمع . فهو اشبه بقلعة محاطة بنظام دفاعى من الحصون و الخنادق ، التى تتمثل في مؤسسات " المجتمع المدني " الاحزاب السياسية و النقابات و الجمعيات و الكيسة و المدارس و الصحافة ... الخ ) ، التى

تمارس الطبقة الحاكمة من خلالها هيمنتها على الطبقات المحكومة ، و على الحياة الوطنية والاجتماعية والثقافية (١٨) .

ففى روسيا القيصرية كانت السلطة مركزة تماماً فى يد الدولة ، وكان من الممكن الاستيلاء على السلطة فى لحظة تاريخية واحدة ، ولكن البلاد التى يكون فيها المجتمع المدنى متطوراً بشكل جيد كما فى اوروبا الغربية فإن " حرب الحركة " لا بد ان تغلى السبيل لاستراتيجية مختلفة ، إلى " حرب المواقع " (١٩) . ومن هنا فان الاستيلاء على السلطة فى الغرب يقتضى تطوير استراتيجية جديدة مغالطة لاستراتيجية البلاشفة ، استراتيجية تقوم على استخدام الايديولوجيا فى سبيل الهيمنة ، اى استخدام المثقفين لانتاج رأسمال رمزى بواسطة النقابات والمدارس ... الخ لتحقيق الهيمنة (٢٠) .

وفى اطار بحث جرامشى عن نظرية للاستراكية فى مجتمعات اوروبا الغربية ، فقد توصل الى انتاج جملة من المفاهيم المتداخلة و المتقاطعة التى لا يمكن التعرف على دلالات مفهوم المجتمع المدنى بدون التعرف على ، بالاضافة الى تطوير مفهوم المجتمع المدنى .

#### ١- المجتمع المدنى:

المجتمع المدنى لدى جرامشى يتمثل فى النقابات و الاحزاب و الصحافة و المدارس و الكتيسة ... الخ ، و هى مجموعة التنظيمات الخاصة التى ترتبط بوظيفة الهيمنة . و هى وظيفة يتم القيام بها بواسطة المثقفين .

و هو الفضاء الذى يمارس فيه الرأسماليون و العمال و الآخرون نضالاتهم السياسية و الايديولوجية ، فهو ليس فقط فضاء الصراعات الطبقيّة ، و انما هو ايضاً فضاء جميع النضالات الشعبية و الديمقراطية التى تنبثق عن الطرق المختلفة التى يتجمع فيها الناس مما عبر النوع و الجنس و الجيل و الجماعة المحلية و الاقليم و الاما ... الخ .

وذهب جرامشى الى ان مؤسسات المجتمع المدنى ، و التى تشكل وعى المواطنين مسئلة

المؤسسات التعليمية و الثقافية و الاعلامية ، و المؤسسات التقليدية الموروثة عن الماضى مثل المؤسسات الدينية و مثقفها الى التى يعود لها الفضل فى استقرار نمط انتاج معين او نوع معين من التنظيم الاقتصادي للمجتمع ، و داخلها يدور الصراع الذى قد يودى الى التحول عن هذا النمط و انتقال المجتمع الى مرحلة تاريخية اخرى (٢١) .

و يؤكد جرامشى على ان المجتمع المدنى ليس افرازاً للنمط الانتاجى ، او بنية فوقية لقاعدة اقتصادية ، بل هو فى نظره يتموقع بين القاعدة الاقتصادية و بين الدولة بقوة قوانينها و جهازها التقمى ، و يصبح له دور بعيد الشان فى المجتمع البرجوازي الصناعى الحديث ، و يلقي ايام الازمات بقوى مؤثرة ، قادرة على مواجهة الازمة القمعية للدولة ، و الحد من مفعولها (٢٢) .

#### ٢- الهيمنة (٢٣):

تتمثل نقطة الانطلاق فى مفهوم جرامشى عن " الهيمنة " فى ان طبقة ما و ممثليها يمكن ان تمارس السلطة على طبقات اخرى خاصة عن طريق الجمع بين القهر و الاقتناع . فالهيمنة علاقة ، لا تقوم على الاختضاع عن طريق القوة و لكن بالقبول عن طريق القيادة السياسية و الايديولوجية ، انها تنظيم القبول .

فالهيمنة عند جرامشى علاقة بين الطبقات و القوى الاجتماعية الاخرى ، و الطبقة المهيمنة ، أو الفئة المهيمنة منها هى تلك التى تحصل على قبول الطبقات و القوى الاجتماعية الاخرى عن طريق خلق نظام للتحالفات و المحافظة عليها عبر النضال السياسى و الايديولوجى .

و تعتبر فكرة بناء نظام للتحالفات فكرة مركزية فى مفهوم الهيمنة . و يقول جرامشى فى كراسته " عن بعض اوجه المسألة الجنوبية " : " تستطيع الطبقة العاملة ان تصبح طبقة قائمة و مهيمنة بشرط ما تتجح فى خلق نظام للتحالفات يسمح لها بتعبئة اغلبية السكان ضد الرأسمالية و الدولة البرجوازية . و تستطيع الطبقة العاملة ان تتطور الى طبقة مهيمنة اذا

أخذت في الاعتبار مصالح الطبقات والقوى الاجتماعية الأخرى، واكتشاف طرق الجمع بين مصلحتها وهذه المصالح الأخرى". أنها يجب أن تذهب إلى أبعد من التضاللات القسرية التي يسميها جرامش بالتضاللات "الطائفية الاقتصادية" وأن تكون مستعدة لإجراء المساومات حتى تصبح الممثل الوطني لكتلة عريضة من القوى الاجتماعية.

من هنا فإن العلاقة بين الطبقتين الرئيسيتين، الرأسمالية والعمال، لا تفقد تلك العلاقة البسيطة بين طبقتين متعارضتين فقط، إذ أنها في الواقع علاقة معقدة تجمع فيها الطبقات والقوى الاجتماعية الأخرى، ويكافح كل طرف لتعزيز نمطه في التحالف، وتقكيك تحالفات الطرف الآخر، لينتقل ميزان القوى لمصلحه. هأى طبقة لا تستطيع أن تحقق القيادة الوطنية وأن تصبح مهيمنة إذا ربطت نفسها فقط بالمصالح الطبقيّة، أنها لابد أن تأخذ في اعتبارها المطالب والتضاللات الشعبية والديمقراطية لهؤلاء الناس الذين ليس لهم مصالح طبقية نقية أي ممن لا يأتون مباشرة نتيجة علاقات الإنتاج.

وتتوفر الأمثلة على ذلك في التضاللات الراديكالية والشعبية من أجل الحريات المدنية وحركات التحرر الوطني والحركة النسائية وحركة السلام والحركات المعبرة عن مطالب الاقليات العرقية والشباب والطلاب، ولكل هؤلاء سماتهم الخاصة ولا يمكن أن يتحدوا بالتضاللات الطبقيّة ومع ذلك فإنهم مرتبطون بها. من هنا يصبح للهيمنة بعدا وطنيا وشعبيا بقدر ماله من بعد طبقي.

وهي تتطلب توحيد التنوع الممثل في القوى الاجتماعية المختلفة في تحالف ديمقراطي عريض يعبر عن ارادة جمعية وطنية شعبية بالقدر الذي تحافظ فيه كل من هذه القوى على استقلالها الخاص وتدفع بمساهماتها الخاصة في مسيرة التقدم نحو الاشتراكية وهذه الاستراتيجية لبناء كتلة عريضة من قوى اجتماعية متنوعة توحيدها رؤية مشتركة للعالم

وهي التي اسمها جرامش "حرب المواقع". ويتطلب جهد عبور الطبقة العاملة من المرحلة "الاقتصادية الطائفية" الى مرحلة الهيمنة عملية تحول في الوعي السياسي للطبقة العاملة بل ولأعضاء الطبقات والجماعات الأخرى ممن يحتاج الموقف تأييدهم لاقامة التحالف العريض.. لابد أن تكون هذه الايديولوجيا مركبا يأخذ في اعتباره التقاليد التاريخية الفريدة للبلد والمساهمات التي قدمتها مختلف الحركات الاجتماعية التي تشكل الكتلة الهيمنة ويسمى جرامش عملية النضال الايديولوجي هذه الاصلاح الفكري والمعنوي.

ويتطلب ذلك فهما لطبيعة الايديولوجيا والطريقة التي يرتبط بها فكر الناس بانشطتهم العملية، ويصمم جرامش على مادية الايديولوجية بمعنى أن لها حضورا ماديا في الممارسات الاجتماعية للأفراد والايديولوجيا ليهتم اخيلة فريدة بل أنها تجسد في الانماط الجماعية لاسلوب الحياة والسلوك.

ولكى نفهم العلاقة بين الايديولوجيا والافراد الذين يتأثرون بها يبدأ جرامش بما يسميه الحس المشترك أي الطريقة التقبعية وغير الواعية التي يدرك بها الانسان العالم التي غالبا ما تكون مضطربة ومتناقضة ومركبة من الفولكلور والاساطير والخبرة الشعبية، ويصبح على الماركسية أن تشكل نقدا للحس المشترك وأن تمكن الشعب من تنمية "النواتج الايجابية" لديه - والتي اسمها جرامش "الحس الجيد" لتصبح نظرة أكثر تماصكا.

و يجب أن تحقق الطبقة التي تتقدم نحو الهيمنة في المجتمع المدني قيادة أيضا في ساحة الانتاج، ولأن البرجوازية تتطلب ضابطا حاسما لعملية الانتاج فإنها لهذا السبب فقط يمكنها ايضا أن تصبح الطبقة المهيمنة في المجتمع المدني وإن تشكل سلطة الدولة.

لكن سيطرة الرأسمالية على الانتاج لم تكن أبدا مطلقة فقد كانت تواجه دائما نقضها المتمثل في الطبقة العاملة وكانت هناك دائما

تضاللات من قبل العمال ونقاباتهم حول ظروف العمل وشروط استعمال آلات جديدة وبالتالي لا تبدو مقولة البنية التحتية والفوقية مرضية .

وقد يضللنا ان نفكر بصيغة الفصل الحاد بين مجال الاقتصاد ( انتاج فائض القيمة ) و مجال السياسة ( التضال من اجل سلطة الدولة ) ، و على العكس فإن العلاقات الاجتماعية للمجتمع المدني تتداخل مع علاقات الانتاج .

و يستعمل جرامشي مصطلح " الكتلة التاريخية " لايضاح الطريقة التي تجمع بها الطبقة المهيمنة بين قيادة كتلة من القوى الاجتماعية في المجتمع المدني وبين قيادتها لمجال الانتاج .

والثورة هي مد عملية هيمنة الطبقة العاملة وبناء كتلة تاريخية جديدة وليست قطعاً حاداً عند لحظة معينة تنقل بها الدولة من طبقة لاخرى ، ومن هنا فان الانتقال الى الاشتراكية يتكون من عمليتين متميزتين متداخلتين مع بعضهما الاخر يمثلان في نمو هيمنة الطبقة العاملة وتحول الدولة الى دولة اشتراكية .

ويرى جرامشي أنه من الأفضل أن تفهم السلطة كملاقة ، فالعلاقات الاجتماعية في المجتمع المدني هي ايضا علاقات سلطة لأن السلطة موزعة في المجتمع المدني ، كما أنها مجسدة في الأجهزة القهرية للدولة .

ويستعمل جرامشي مصطلح الدولة المتكاملة لوصف مفهومه الجديد عن طبيعة السلطة والذي يوجزه في أنها " الهيمنة مسلحة بالقهر " ويتبع ذلك ان التضال السياسي للطبقة العاملة من اجل الاشتراكية لا يمكن ان يقتصر على الوصول لسلطة الدولة ولكنه يجب ان يمتد الى مجمل المجتمع المدني .

أي أنه لا بد من تحقيق درجة امامية من الهيمنة على المجتمع المدني كشرط لتحقيق السيطرة على الدولة ، ويعتبر تحقيق السيطرة على الدولة جزءاً فقط ( وان كان جزءاً حاسماً ) من عملية الانتقال الى الاشتراكية .

## ٢- المجتمع السياسي (الدولة) :

يستعمل جرامشي مصطلح " المجتمع السياسي " للإشارة الى العلاقات القهرية التي تتجسد في المؤسسات المختلفة للدولة مثل القوات المسلحة والمحاكم والسجون الى جانب جميع الهيئات الادارية التي تتعلق بالضرائب والمالية والتجارة والصناعة والتأمينات الاجتماعية .. الخ

فهذه الهيئات تعتمد آخر المطاف لتحقيق فاعليتها على احتكار الدولة لقوة القهر ، وليس مصطلح " المجتمع السياسي " عنده بديلاً لمصطلح " الدولة " لكنه يشير فقط الى العلاقات القهرية التي تتجسد في اجهزة الدولة .

ويقول جرامشي أننا حين نتحدث عن الدولة انما نمنى اجهزة الحكومة وكذلك الاجهزة الخاصة للهيمنة (٢٤) كما يكتب جرامشي أن الدولة هي " المركب المطلق للانشطة النظرية والعملية التي تحافظ بها الطبقة الحاكمة ليس فقط على سيطرتها وانما لتدير عملية كسب قبول من تحكمهم (٢٥)

ويلخص وجهه نظره في القول بان الدولة هي " المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني " أي بمعنى اخر انها الهيمنة التي يحميها سلاح القهر ويسمى جرامشي ذلك " الدولة المتكاملة " كمقابل للدولة بالمعنى العام والذي يسميها أحياناً " الدولة كحكومة " كما يطلق عليها كذلك اصطلاح " المجتمع السياسي " .

## ٤- المثقفون :

ان الحجة الرئيسية التي طرحها جرامشي عن المثقفين حجة بسيطة : ان تصور المثقفين كقوة اجتماعية متميزة ومستقلة عن الطبقة ليس الا خرافة فكل الناس يمكنهم ان يكونوا مثقفين بمعنى ان لديهم ذكاء وانهم يستخدمونه ولكنهم ليسوا جميعاً مثقفين من حيث الوظيفة الاجتماعية (٢٦)

وينقسم المثقفون من الناحية الوظيفية الى جماعتين :

أولاً : المثقفون المحترفون " التقليديون " كالادباء والعلماء وغيرهم الذين تحيط بهم

هالة من الحياة بين الطبقات تخفى وضعهم الحقيقي الناشيء في النهاية عن علاقاتهم السابقة والراهنة كما تخفى تعلقهم بالتكوينات الطبقة التاريخية المختلفة .

ثانياً : المثقفون العضويون ذلك العنصر الفكر والمنظم في طبقة اجتماعية أساسية معينة ولا يتميز هؤلاء المثقفون العضويون بغيرهم ، التي قد تكون أي وظيفة تتميز بها الطبقة التي ينتمون إليها بقدر ما يتميزون بوظيفتهم في توجيه افكار وتطلعات الطبقة التي ينتمون إليها عضواً (٢٧)

إن الطبقة العاملة شأنها شأن البرجوازية قبلها قادرة على ان تقى من داخل صفوفها مثقفيها العضويين ووظيفة الحزب السياسي ، سواء كان ملهيماً ام جماهيرياً هي ان يكون قناة لنشاط هؤلاء المثقفين العضويين وان يكون همزة الوصل بين الطبقة العاملة وبعض قطاعات الانتلجنسيا التقليدية (٢٨)

#### الخاتمة :

في إطار هذه الدراسة الأولية حاولنا التعرف على رؤية الفكر الاشتراكي ونظرته للمجتمع المدني من خلال تتبع المسار الذي ولجه هذا الفكر للتعامل مع هذا المفهوم وعلاقته بالدولة بدءاً من هيجل ثم ماركس وأخيراً جرامشي .

ففي البداية كان التمرس لمفهوم المجتمع المدني من خلال قراءة هيجل لوضع المجتمع الألماني في الربع الأول من القرن التاسع عشر ، حيث كان الاقتصاد الألماني متخلفاً قياساً إلى كل من إنجلترا وفرنسا ، كما كانت البرجوازية الألمانية ضعيفة ومتردة وملت إلى المساومة مع الارستقراطية البروسية ، الأمر الذي أدى بهيجل إلى أن يعطى الدولة الألمانية الدور الكبير والطاقى في إحداث التقدم الاقتصادي في مقابل تقزيم المجتمع المدني وإخضاعه للدولة .

بعد ذلك تعرضنا للمفهوم من خلال رؤية ماركس . فقد تعامل ماركس مع مفهوم المجتمع المدني على نحو متباين لهيجل .. فبالرغم من

اتفاق ماركس مع هيجل في البداية على ان المجتمع المدني يستند الى علاقات الانتاج المادية ، وانه مجال المواجهات بين المصالح والتناقضات الطبقة ، الا ان ماركس رأى ان المجتمع المدني هو اوسع من الدولة وانه يتجاوزها ، وانه هو الذي يقيم الدولة في مرحلة معينة من تطور القوى الانتاجية .

كما وجدنا ان كتابات ماركس حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني قد تفاوتت ما بين اضعاء قدر من الاستقلال النسبي للدولة ازاء المجتمع المدني وبالعكس ، وبين أن تكون الدولة اداة للسلط السياسي والاقتصادي لصالح الطبقة المسيطرة اقتصادياً .

وقد سيطرت الرؤية الأخيرة حتى صارت تحتل مكان الصدارة في تفكير لينين عن الدولة والذي صاغه في كتابه " الدولة والثورة " الذي تحول الى عقيدة لدى الفكر الاشتراكي ، وهي الرؤية التي شكلت ضربة خطيرة للأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا التي كانت تنخرط في النضال من أجل تكوين تحالفات شعبية .

ثم ختمنا الدراسة بالتعرف على رؤية جرامشي لمفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة وهي الرؤية التي تأثرت بمحاولة جرامشي الاجابة على السؤال المتمثل في : كيفية وصول الاحزاب الشيوعية والاشتراكية في بلدان غرب أوروبا ذات التقاليد الديمقراطية البرجوازية الى السلطة ؟ وهل يمكن ان تتلائم معها الاستراتيجية الثورية التي اتبعتها البلاشفة في روسيا ؟ .

وهو الأمر الذي جعل جرامشي يستدعى مفهوم المجتمع المدني من ذاكرة الخطاب السياسي الأوروبي حول المجتمع المدني ليحاول به فهم طبيعة المجتمع الإيطالي ( ومجتمعات غرب أوروبا ) ، ويعمى به أيضاً إلى التغيير .

وقد مثلت رؤية جرامشي للمجتمع المدني ، تحولاً كبيراً في إطار الفكر الاشتراكي :

× فقد أكد جرامشي على أن المجتمع المدني ليس هو فضاء الصراعات الطبقة كما عند ماركس ، وانما هو أيضاً فضاء جميع التضالات

الشعبية والديمقراطية التي تتبني عن الطرق المختلفة التي يتجمع فيها الناس معاً عبر النوع والجنس والجيل والجماعة المحلية والاقليم والامة .الخ .

× كما أكد جرامشي على أن المجتمع المدني ليس اقراراً للفظ الانتاجي ، أو بنية فوقية لقاعدة اقتصادية ، بل هو يتموقع بين القاعدة الاقتصادية وبين الدولة بقوة قوانينها و جهازها القمعي .

× وأكد جرامشي أيضاً على ملادية الايديولوجيا بمعنى أن لها حضوراً مادياً في الممارسات الاجتماعية للأفراد ، وأنه ليست اخيلة فردية بل إنه تتجسد في الانماط الجماعية لاسلوب الحياة والسلوك .

× كما أكد جرامشي على فكرة التحالفات ، فيقول " أن أي طبقة لا تستطيع أن تحقق القيادة الوطنية و أن تصبح مهيمنة إذا ربطت نفسها بالمصالح الطبقية ، فإنها لابد أن تأخذ في اعتبارها المطالب والنضالات الشعبية و الديمقراطية لهؤلاء الناس الذين ليس لهم ملامح طبقية نقية " .

مما سبق يتضح أن رؤية جرامشي للمجتمع المدني تحول كبير و تطور فكري بالغ الأهمية في إطار الفكر الاشتراكي ، و هي الرؤية التي يجب دراستها بشكل جدي و تمهيقها من أجل التوصل إلى أجوبة إشكاليات مازالت تشكل عائقاً يحول دون انتشار الفكر الاشتراكي و الماركسي ، كما تشكل أسلحة ماضية يرفعها أعداء الاشتراكية . و هي الإشكاليات المتعلقة بملافة الاشتراكية بالديمقراطية ، و بالتعددية الحزبية و السياسية و الفكرية ، و موقع المجتمع المدني و علاقته بالدولة في إطار التجربة . و هي الإشكاليات التي تتطلب قدراً عالياً من التطوير الفكري و السياسي ، كما تتطلب قراءة نقدية لحصيلة الفكر و الممارسة الاشتراكية خلال القرن الماضي .

## المراجع :

(١) عبد القادر الزغل ، مفهوم المجتمع المدني و التحول نحو التعددية الحزبية ، في كتاب : قضايا المجتمع المدني في ضوء اطروحات جرامشي ( القاهرة ، مركز البحوث العربية و مؤسسة عيبال للدراسات و النشر ، ١٩٩١ ) ص ٥٠

(٢) عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع المدني و الدولة في الممارسة السياسية الغربية ( من القرن التاسع عشر الى اليوم : دراسة مقارنة ) ، ورقة قدمت الى ندوة : المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية ( بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧ ) ، ص ٩٢

(٣) المصدر السابق ، ص ٩٢  
(٤) هريوت ماركوز ، العقل و الثورة : هيغل و نشأة النظرية الاجتماعية ، ترجمة فؤاد زكريا ، ط ٢ ( بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ١٩٧٩ ) ، ص ٢٤٨

(٥) د. مصطفى كامل السيد ، مفهوم المجتمع المدني ، و التحولات العالمية و دراسات العلوم السياسية ، سلسلة بحوث سياسية ، ع ٩٥ ( مركز البحوث و الدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ابريل ١٩٩٥ ) ، ص ١٢

(٦) عبد الباقي الهرماسي ، م. ص. د. ، ص ٩٢  
(٧) Z.A. Pelczynski , ed , The state and civil society , studies in hegel's philosophy, (London, 1984 political pp. 1-13)

نقلاً عن مصطفى كامل السيد ، م. ص. د. ، ص ١٢

(٨) مصطفى كامل السيد ، م. ص. د. ، ص ١٢  
(٩) المصدر السابق

(١٠) كريم أبو جلاوة ، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني ( الكويت ، عالم الفكر ، مجلد ٢٧ ع ٢ ، يناير / مارس ١٩٩٩ ) ص ١٦



(١٩) روجر سيمون ، الفكر السياسي

لجرامشي ، مصدر سبق ذكره

(٢٠) كمال عبد اللطيف ، التعقيب على ورقة

سميد بتسميد العلوي ، في ندوة المجتمع المدني

في الوطن العربي ، م.م.س.ذ. ، ص ٧٨

(٢١) مصطفى كامل السيد ، م.م.س.ذ. ،

ص ١٢-١٥

ANTONIO GRAMSCI, *Manifesto* (٢٢)

mus und kultur, Hamburg , 1983

p.55, نقلاً عن : الحبيب الجنتاني ، م.م.س.ذ.

ص ٣٢

(٢٣) اعتمدنا في هذا الجزء بشكل اساسي

على roger simon مرجع سبق ذكره

(٢٤) جرامشي ، م.م.س.ذ. ، ص ٢٦١ ، نقلاً عن

سيمون ، المصدر السابق

(٢٥) المصدر السابق ، ص ٢٤٤

(٢٦) جرامشي ، كراسات السجن ، ص ٢١

(٢٧) المصدر السابق

(٢٨) المصدر السابق ، ص ٢٢

(١١) راجع الاعمال الكاملة لماركس وانجلز

برلين ١٩٦٣-١٩٧١ ، المجلد الاول ، ص ٢٧٩ )

نقلاً عن الحبيب الجنتاني ، المجتمع المدني بين

النظرية والممارسة ( الكويت ، عالم الفكر ،

مجلد ٢٧ ، ٢٤ ، يناير / مارس ١٩٩٩ ) ص ٢٠

(١٢) مصطفى كامل السيد ، م.م.س.ذ. ،

ص ١٢

(١٣) على الكنز ، من الاعجاب بالدولة الى

اكتشاف الممارسة الاجتماعية ( بيروت ، مجلة

المستقبل العربي ، عدد ١٥٨ ، ابريل ١٩٩٢ ) ،

ص ٧٠

(١٤) المصدر السابق ، ص ٧١

(١٥) المصدر السابق ، ص ٧١

(١٦) روجر سيمون ، الفكر السياسي

لجرامشي ، ١٩٨٢ ، ترجمة حلمي شعراوي (

القاهرة ، نشرة مركز البحوث العربية )

(١٧) المصدر السابق

(١٨) جرامشي ، كراسات السجن ، ترجمة

عادل غنيم ( القاهرة ، دار المستقبل العربي ،

١٩٩٤ ) ص ١١

## قالوا ...

♦ مساكين هم أنصار الحرية ، يذهبون ليفكوا عنها إسماءها ،

فيقيموا هم في الأسر .

ولي الدين يكن

♦ إذا ترتب على شيء مفسدة في الزمن الحاضر ، بينما لم تكن

تلحقه في الماضي ، وجب تغيير الحكم على الشيء ليتلاءم مع الحالة

الحاضرة .

الشيخ محمد عبده

## روح السويس

دائمة للمقاومة حتى في عالم القطب الواحد دوليا ، والتبعية المعممة اقليميا ، وحتى في عالم ما قبل وما بعد ١١ سبتمبر .

من هذه الزاوية تنتمي الانتفاضة وحركة التضامن المنتفض حولها إلى الحركة الديمقراطية الشعبية المناهضة للعولة المتوحشة ، بثقافتها ونظام قيمها ، ووكلائها الاقليميين ، وهي الحركة المشتعلة على أكثر من جبهة ساخنة .

ولا يمكن إلحاق الهزيمة بالشعوب في حرب خاطفة ، فهي تملك دائما فرصة تجديد القتال وإشاعة روح المقاومة في كل المحيط .. تملك فرصة التقدم بعد التراجع .. والهجوم بعد الدفاع ، والاستخدام الرشيد لكل أسلحة الكفاح على جبهة واسعة ممتدة ، بينما ينتقل العدو من أزمة إلى أزمة ، فإن استخدم درجة محدودة من العنف طارئة شبح الهزيمة ، وإن وسع دائرة العنف النازي واجهته شبح البربرية ، لانه لا يمكن تركيز الضربة على أهداف بعينها ، والأرض كلها تمور بالمقاومة وتتفجر بالثورة ، فتصبح المذابح الجماعية وحملات الإبادة والتطهير هي الوسيلة الباقية لمحاولات كسر روح المقاومة .

وفي الحالتين تخسر إسرائيل الاستعمارية دون أن تنجح في كسر روح المقاومة المتأصلة في جذور الأرض ، أو إجهاض حركة التضامن الملتفة حولها .. أو إطفاء لهيب روح السويس باختصار تعيد السياسة العدوانية لإسرائيل إنتاج الفلسطيني والعربي كعدو ، مثلما تعيد المقاومة إنتاج روح السويس .

مدحت الزاهد

عام ١٩٥٦ نجح عبد الناصر في تحويل نتائج الحملة العسكرية لدول العدوان الثلاثي إلى انتصار سياسي .

وعام ٢٠٠٢ حقق الصمود الفلسطيني الفذ في مواجهة الاجتياح العسكري البربري الإسرائيلي انتصارا سياسيا دون أن تنكسر ارادة القتال وروح المقاومة لدى الشعب البطل .

وقد أدى إنتقال المقاومة وتواصلها ، في مسرح عملياتها الحقيقي ، في الأرض المحتلة إلى عودة الروح للشارع العربي ، وبعث الدماء في جسد كاد أن يصاب بتصلب الشرايين ، وإلى إحياء روح وثقافة المقاومة ، التي وضعت أحجارا ثقيلة أمام قطار التطبيع ومشاريع الشرق أوسطية ، كما أعادت حركة التضامن الاعتبار للعروبة بروافدها الشعبية والديمقراطية ، حيث كل المدن والقرى العربية من أدناها إلى أقصاها ، حتى ارتفع علم فلسطين فوق مبنى السفارة الأمريكية في البحرين ، كما امتدت مظاهرات الفضب إلى السمودية وقطر والكويت وغيرها من دول الخليج .

ولم تكن تلك الغضب الشعبية العربية الجهادية والتي تواصلت معها حركات التضامن والاحتجاج في العواصم العالمية ، مجرد رد فعل على مذابح النازي في الأرض المحتلة ، بل نتاجا لروح المقاومة التي أشاعتها الانتفاضة بين شعوب العالم والتي أعادت إلى المشهد العربي والدولي بعض أجواء حملة السويس .

ورغم اختلاف الظروف الإقليمية والدولية عن أيام السويس فإن الانتفاضة وحركة التضامن الملتفة حولها قد أثبتت أن هناك فرصة



---

٧ ماذا جرى للطبقات الاجتماعية في مصر؟

---

# ماذا جرى للطبقات الاجتماعية في مصر ؟ ؟

-قراءة نقدية-

محمد فرج

الكتاب : الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر  
إصدار : منتدى العالم الثالث - المشروع البحثي مصر ٢٠٢٠  
المؤلف : د. عبيد الباسط عبد العطي - المحرر والمباحث  
الرئيسي - وفريق بحث  
عدد الصفحات : ٥١١ صفحة من الحجم المتوسط  
الناشر : ميريت للنشر والمعلومات - القاهرة - ٢٠٠٧

نشأت نزعات الخوف من التجديد ، كما  
نشأت نزعات الخوف من الجمود ، بما تنتجه  
مثل هذه النزعات من كوابح وعراقيل أمام  
البحث العلمي لقضايا التحولات الطبقية ،  
ومن المؤكد أن هذا الكتاب الجديد ، قد  
سبقته عدة كتابات ودراسات لرصد ودراسة  
وتحليل تحولات التكوين الاجتماعي والبنية  
الطبقية في مصر في ربع القرن الأخير ،  
فضلا عن الكتابات والدراسات الرائدة حول  
الطبقات والتحولات الاجتماعية والسياسية  
في مراحل زمنية مختلفة ، كما سبقته  
محاولات لتجديد مفاهيم ومناهج التحليل  
الطبقية ، لمواجهة الحقائق الخاصة بالطبقات  
والتكوين الاجتماعي في العالم الثالث عموما ،  
وهي مصر بصفة خاصة .

لكن هذا الكتاب الجديد - الذي ذكر  
وتناول وبني على العديد من الدراسات

يأتي كتابه الطبقات الاجتماعية ومستقبل  
مصر ، - معبرا عن عطش علمي وسياسي  
للمعرفة حول عناصر ومكونات هذا الموضوع  
الهام ، فقد شهد ربع القرن الأخير من القرن  
العشرين هبوب عواصف التحول والتغيير ،  
ولم تكن تلك العواصف بعيدة عن التأثير في  
كل من التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية .  
لكن التحولات العاصفة والتغيرات  
السريعة الفعلية ، كانت قد أثارت معها  
موجات عنيفة من العواصف الترابية ، ملأت  
الفضاء الفكري والعياشي بالفموض والشك  
والضبابية ، فبدت الطواهر الاجتماعية  
والسياسية الجديدة بلا تفسير ، ودخل الشك  
- سريما قاطعا في أحيان ، ويطينا متسريا في  
أحيان أخرى - إلى المفاهيم والمقولات والمناهج  
التي كانت سائدة إلى درجة اليقين ، ومع  
تصارع ظهور دعوات وموجات التجديد ،

السابقة عليه - قد توفرت له مجموعة من العوامل الإيجابية ، التي زادت من أهميته وزادت من الأعباء الملقة عليه في نفس الوقت ، فقد توفرت لهذا الكتاب الإمكانات التي جعلته نتاج جهد جماعي ، أي جهد فريق بحثي وليس جهداً فردياً ، والإمكانات التي جعلته أحد فروع مشروع علمي متنوع الفروع هو المشروع البحثي "مصر ٢٠٢٠" .

كما توفرت لهذا الكتاب - مقارنة بما سبقه من جهود - ما يمكن تسميته بزمन الهدوء النسبي للمواصف ، أو الاستقرار النسبي للتحويلات المعاصرة ، وهو زمن يمكن فيه الإمساك بخيوط التحليل ، ويمكن فيه الاقتراب من رصد حركة الطبقات ، ورسم صورة تقريبية للتكوين الاجتماعي والبنية الطبقية في مصر .

وقد ظهر الجهد العلمي لفريق البحث برئاسة الدكتور عبد الباسط عبد المعطي في كتاب من سبعة فصول ، ركز الأول منها على الإطار النظري والمنهجي للدراسة ، وعني الفصل الثاني برصد أهم ملامح التكوين الاجتماعي المصري في السبعينيات ، وركز الفصل الثالث على دراسة المواقع الطبقية الرأسمالية ، ودرس الرابع المواقع العمالية ، والخامس المواقع الطبقية الوسطى ، في حين اهتم الفصل السادس برصد وتحليل ملامح التكوين الاجتماعي والمواقع الطبقية عند نهاية القرن العشرين ، أما الفصل السابع والأخير فقد اهتم بالمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ في محاولة استشراف التحولات المستقبلية للمواقع الطبقية الأساسية في سياق عدة سيناريوهات .

#### أولاً : المفاهيم والتصورات النظرية:

قدم كتاب الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، مجموعة من التصورات النظرية والتعبيرات والمفاهيم ، التي يراها ملائمة لفهم ودراسة أوضاع الطبقات والتكوين الاجتماعي في مصر ، فهو لم يتخل عن مفهوم

نمط الإنتاج ، لكنه رأى أن الواقع يحتاج لتعبير تتداخل أنماط الإنتاج أو تجاور الأنماط ، أو تعايشها وتنفصلها ، كتداخل نمط الإنتاج الرأسمالي مع نمط الإنتاج العائلي أو السلمي الصغير ، أو تجاور نمط الإنتاج الرأسمالي مع نمط الإنتاج قبل الرأسمالي .

ولم يتخل عن مفهوم الطبقة ، لكنه تبني أكثر مفهوم المواقع الطبقية الأساسية ومفهوم المواقع الطبقية المختلطة ، فتحدث عن المواقع الطبقية الرأسمالية أو العمالية أو الوسطى ، كما تحدث عن مواقعها المختلطة ، ورأها ملائمة لدراسة طبقات التكوين الاجتماعي الاقتصادي المصري ، الذي يقوم على تعايش وتمفصل أكثر من نمط إنتاجي لكل طبقاته الأساسية والفرعية .

وفضل الكتاب استخدام مفهومي التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية بدلاً عن مفاهيم وتعبيرات مثل : التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ، أو البناء الطبقي ، أو التركيب الطبقي ، دون أي انتقاد لها ، أو إعلان عن أسباب فكرية أو أدبية للتفضيل .

وتمسك فريق البحث باستمرار جدوى التحليل الطبقي ، وبحقيقة وجود الطبقات ، فمع تسليمه بسرعة التغيرات التي لحقت بالمجتمعات الإنسانية ، وعمق تأثيراتها ، وتمدد عواملها وتشابكها ، نتيجة لعوامل داخلية تفاعلت مع الكوكبية ، ومع تسليمه بما طرأ على قوى وعلاقات الإنتاج في المجتمعات المتقدمة وفي مصر من تغيرات : في أنواع الأصول الرأسمالية ، وأماكن العمل ، وأنماط التكنولوجيا ، وتغير أعداد العاملين وتوسع تخصصاتهم - عمالاً وموظفين ، وأيضاً التغير في مصادر تشكيل الوعي وعوامله .

فمع تسليمه بهذه التغيرات وسرعتها ، رأى فريق البحث أن هذا لا يلغي وجود الطبقات ، ويصرف النظر عن مسمياتها وأوضاعها ، من حيث التباين أو التجانس ، أو التماسك

والتفكك التسميين ، كما لا يعد هذا التغير برهاناً علمياً على عدم جدوى التحليل الطبقي في فهم تطور البنية الطبقية ، وتغيراتها ، ورفض الكتاب مزاعم الكثير من الباحثين والمنظرين ، عالياً ومحلياً ، وتبصيراتهم حول موت الطبقة ، أو خواء التحليل الطبقي .

لكن فريق بحث كتاب الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر - على الرغم من تنبيهه للتحليل الماركسي للطبقات - إلا أنه لم يغفل عن التحديات والانتقادات التي توجه إلى بعض جوانبه في ظل الكوكبية والتطور العلمي والتكنولوجي ، أو في العالم الثالث واستمرار دور الانتماءات القبلية والإثنية والطائفية في الوعي الاجتماعي ، أو في بعض البلدان - ومنها مصر - التي تتميز بالتغفل التاريخي للدولة المركزية وتنظيماتها ومؤسساتها وآثارها على منظمات المجتمع المدني ، وناقش وطرح بعض هذه الانتقادات وتبنى بعضها ، وانحاز إلى أهمية تطوير بعض المفاهيم ، وأهمية إبداع مفاهيم جديدة لمواجهة التحديات والمعضلات الجديدة .

وانطلاقاً من النقاش والتفاعل والجدل مع الانتقادات والتحديات تبني فريق البحث المفاهيم التالية :

#### مفهوم الطبقة الاجتماعية :

هي جماعة تشترك في موقع متشابه تسميها من ملكية وسائل الإنتاج ، أو ضبطها ، أو من علاقات العمل وأنماطها ، وتبتلور وبتبلور وعيها بمصالحها المشتركة ، وسعيها لتحقيق تلك المصالح من خلال تنظيم حركتها ، وتفعيل مشاركتها .

#### تعايش أنماط الإنتاج وتمفصلها :

يقصد بتعايش أنماط الإنتاج ، وجود أكثر من نمط إنتاجي داخل التكوين الاجتماعي الاقتصادي في لحظة تاريخية محددة ، رغم هيمنة أحد هذه الأنماط المتعايشة ، وهذا التعايش ليس مجرد حالة شكلية ساكنة ، بل حالة نتجت عن كبح المرحلة الاستعمارية

للتطور الاقتصادي والاجتماعي داخل المستعمرات ، وتتجدد في مرحلة الرأسمالية الكوكبية ، وتشير إلى ضعف قدرة نمط الإنتاج الرأسمالي على إجماع بعض الأنماط السابقة عليه في هذه البلدان ، وتقرّر معوقات أمام تطور نمط الإنتاج الرأسمالي ، بالرغم من مساعدتها إياه على الاستمرار ، وتساعد على إعطاء فرص أكبر لهيمنة سلطة الدولة وأجهزتها السياسية والإيديولوجية على الطبقات ، وتضع العقبات أمام الاستقلال النسبي للطبقة الرأسمالية عن سلطة الدولة ، وتساهم في تبيان وربما تناقض مصالح الطبقات الأساسية ، بما تتيحه من إنتاج مواقع طبقية مختلفة .

#### المواقع الطبقة الأساسية والمختلطة :

بالرغم من وجود استقطاب واضح داخل نمط الإنتاج الرأسمالي في المجتمعات الصناعية المتقدمة : إلا أن التنهير في علاقات وقوى الإنتاج ، والتغير في أحجام وأماكن المشروعات وتداخل نشاطاتها ، دعا بعض الماركسيين التحليليين من أمثال "أولين رايت" إلى صياغة مفهومين للمواقع الطبقة ، الأول هو مفهوم المواقع الطبقة الأساسية ، ويقصد به الطبقات الأساسية داخل نمط إنتاجي معين ، كالرأسماليين والعمال ، والثاني هو مفهوم المواقع الطبقة المختلطة - أو المتناقضة - ويقصد به الجماعات التي تدخل في علاقتين اجتماعيتين من علاقات الإنتاج ، كالمديرين الذين يسيطرون على القرارات الاستثمارية وعلى العمال ، لكهم خاضعون لأصحاب رأس المال ، وصغار أصحاب الأعمال ، الذين يشغلون موقعا متناقضا ، بين الطبقة الرأسمالية في نمط الإنتاج الرأسمالي ، والبرجوازية الصغيرة في نمط الإنتاج السلمي الصغير ، وقد طور " العيسوي " هذا المفهوم ، مقترحا مفهوما للتمييز بين المواقع الأساسية والمختلطة المتناقضة وغير المتناقضة ، داخل نمط إنتاجي

واحد ، وعبر المواقع الطبقيّة التي تتقاطع مع نمطين إنتاجيين أو أكثر ، داخل التكوين الاجتماعي ككل .

**ثانياً : ماذا جرى للطبقات في مصر ؟**

يرصد كتاب الطبقات الاجتماعيّة ومستقبل مصر وبنافذ أهم التحولات التي لحقت بالتكوين الاجتماعيّ والبنية الطبقيّة عبر سنوات الانفتاح والخصخصة ، بداية من نهاية العهد الناصريّ في السبعينات وحتى نهاية القرن العشرين .

ويكتشف أن المجتمع المصريّ يعيش دوماً في مرحلة تحول وانتقال ، فما أن تستقر العلاقات المرتبطة بأنماط إنتاج محددة ، حتى تطرأ عليها تحولات تدخلها - مرة ثانية - في مرحلة انتقال جديدة ، وتكاد تصل دورات التحول والانتقال بسقف مداها الزمنيّ إلى ثلاثة أو أربعة عقود ، حدث ذلك قبل عام ١٩٥٢ ، وبعدها ، ومع السبعينات .

ويبين أن حركة الطبقات الاجتماعيّة وتحولاتها منذ منتصف السبعينات ، يرتبط بالانتقال من نظام كانت السيطرة فيه والهيمنة للقطاع العام ، إلى نظام تنتقل فيه السيطرة والهيمنة للقطاع الخاص ، أي الانتقال من هيمنة رأسمالية الدولة إلى هيمنة رأسمالية القطاع الخاص .

ويرصد ويحلل الآثار الناجمة عن هذا التحول والانتقال على كل من أنماط الإنتاج ، والمواقع الطبقيّة الأساسيّة ، والمواقع الطبقيّة المختلطة ، أي على المواقع الرأسماليّة ، والعماليّة ، والوسطى .

ولا يمكن لهذا العرض أن يحيط بكل تفاصيل الرصد والتحليل والسياق الذي تمت فيه ، تلك التي احتاجت لأكثر من خمسمائة صفحة لرسم صورتها التقريبية ، لذلك فإن محاولتنا ستركز على تقديم أهم المعطيات ذات الدلالة من وجهة نظرنا ، مؤكدين على أن قراءة الكتاب بما ينطوي عليه من تفاصيل هامة وسياق تحليلي ومنطقي ، أمر لا يغني عنه

أي عرض مهما كان موسعاً .  
**١- أنماط الإنتاج :**

لم ينتقل نمط الإنتاج السائد داخل التكوين الاجتماعيّ المصريّ ، من نمط معين كان سائداً قبل الانتقاه ، إلى نمط إنتاجي جديد ، رأسمالي الطابع ، بل يرى الكتاب أن الأمر لم يخرج عن نطاق تحول رئيسي طرأ على نمط الإنتاج ذاته ، من رأسمالية الدولة إلى الرأسمالية الخاصة ، حيث الاعتماد على السوق وآلياته في ظل عمليات التكيف الهيكلي والخصخصة الشاملة .

لكن سياسات الانفتاح والخصخصة ، والاستثمار الخاص المحلي والعربي والأجنبي ، والقوانين والتشريعات وفترات السماح ، لم تمكن الرأسمالية من القضاء على أنماط الإنتاج قبل الرأسمالية ، فظلت أوضاع تداخل وتجاور وتمفصل أنماط الإنتاج المختلفة قائمة ، وظل نمط الإنتاج العائلي متواجداً بقوة في الريف والمدينة ، في الزراعة والصناعة ، على الرغم من تمكين الدولة للقطاع الخاص ، وربما بسبب ذلك التمكين .

ففي نهاية عام ١٩٨١ تمكن القطاع الخاص من تحقيق ٥١% من الناتج القومي الإجمالي ليصبح شريكاً للقطاع العام في قيادة وتوجيه الاقتصاد المصريّ ، وبحلول عام ١٩٩٦ بات القطاع الخاص يمثل القطاع الرئيسيّ في الاقتصاد المصريّ حيث قفزت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٠% تقريباً نتيجة لنموه والخصخصة وبيع القطاع العام . فهل أدى ذلك التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، إلى تزايد هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي على علاقات إنتاج القطاع الخاص ، والاقتصاد المصريّ عموماً ؟

تميز دراسات الطبقات وأنماط الإنتاج ، بين رأس المال الخاص المنظم أو الرسمي ، ورأس المال الفرديّ ، إذ يقتضي الأول لنمط الإنتاج الرأسمالي ، بينما يشير الثاني إلى أنماط الإنتاج غير الرأسمالية ، وتوضح البيانات أن

القطاع العائلي (غير المنظم) قد حافظ على مكانته كأهم القطاعات التنظيمية في الاقتصاد المصري ، فوفقاً لبيانات ١٩٩٢/٩١ . وإذا أخذنا المساهمة في الناتج المحلي نجده يحقق نسبة ٤٢ ، ٤ ٪ مقابل ١٨ ٪ للقطاع الخاص المنظم ، ومقابل ٢٩ ، ٦ ٪ للقطاع العام والحكومي .

وإذا نظرنا إلى توزيع تكوين رأس المال الثابت بين قطاعات الاقتصاد المصري ، سنعرف مدى ضآلة مساهمة القطاع الخاص المنظم في التكوين الرأسمالي بالمقارنة بكل من القطاع العائلي ، أو القطاع العام والحكومي ، على الرغم من كل ما قدم له من حوافز ودعم ومماندة ودعاية رأسمالية ، منذ بدء عملية التحول نحو السوق الحر ، فقد ظل النصيب النسبي لمساهمة القطاع الخاص المنظم في رأس المال الثابت عبارة عن ٦ ، ٨ ٪ مقابل ٢١ ، ٧ ٪ للقطاع العائلي ، ٥٩ ، ٢ ٪ للقطاع العام ، ٢٠ ، ١٩ ٪ للقطاع الحكومي .

وإجمالاً فإن الرأسمالية الخاصة الناتجة عن عملية التحول طوال السبعينات والثمانينات والتسعينات ، قد تطورت عن طريق تعديل التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص لصالح الأخير ، دون أن يؤدي ذلك إلى تطور ملموس في قدرة علاقات الإنتاج الرأسمالية على محاصرة بقايا علاقات الإنتاج غير الرأسمالية (العيشية أو العائلية أو السلبية الصغيرة) ، بل ربما أدى هذا التطور إلى نتائج عكسية ، فالقطاع الخاص غير قادر على توفير فرص عمل تستوعب البطالة المتزايدة ، فضلاً عن العمال المسرحين بسبب تصفية وبيع وحدات القطاع العام ، والمطرودين من العمل الزراعي بسبب قوانين الأرض الزراعية الجديدة ، وهؤلاء وغيرهم من فئات السكان في الريف لا يجدون أمامهم من ملجأ سوى القطاع العائلي غير الرسمي أو غير المنظم .

وتقدم بيانات توزيع قوة العمل حسب الحالة

العملية في عام ١٩٩٦ مؤشرات دالة على الوضع المعتر لتتمط الإنتاج غير الرأسمالي في التكوين الاجتماعي المصري ، ففي الزراعة مازال ٤٨ ٪ من قوة العمل يعملون لحسابهم أو بدون أجر ، وتصل النسبة إلى ٥٧ ٪ في نشاط صيد الأسماك ، و٢٤ ٪ في نشاط التجارة ، و٢٦ ٪ في التشييد والبناء ، و٢٤ ٪ في نشاط النقل .

وفي كل الأحوال فإن استمرار الأشكال الإنتاجية غير الرأسمالية لا يعود إلى عناصر قوة خاصة بها ؛ بقدر ما يعود إلى عناصر ضعف وعجز الرأسمالية المصرية عن مأسسة وتنظيم هذه الأشكال الإنتاجية ، وتوحيد السوق القومي ، وتجاوز انقسامه إلى سوق للأغنياء وآخر للفقراء .

## ٢- المواقع الطبقة :

لم يكن تطور المواقع الطبقة بميذا عن التحول الرئيسي عن طريق الانفتاح الاقتصادي والخصخصة وبيع القطاع العام ، أي نتاج الانتقال من هيمنة القطاع العام إلى هيمنة القطاع الخاص ، وفي هذا السياق تكونت الرأسمالية المصرية المعاصرة ، عن طريق تمكين المواقع الرأسمالية الخاصة ، التي استمرت أو تمكنت من الاستمرار والتواجد في ظل هيمنة القطاع العام ، والمواقع الرأسمالية التي استفادت من تفكيك وبيع المواقع الاقتصادية للدولة ، بالإضافة إلى مواقع رأسمالية جديدة ، وانعكس هذا التحول والتمكين على كل المواقع الطبقة الأساسية ، منتجا السمات الجديدة للمواقع الطبقة ، الرأسمالية والعمالية والوسطى ، ومنتجا المواقع الطبقة المختلطة .

## ١- المواقع الطبقة الرأسمالية :

فقد أتت الرأسمالية المصرية المعاصرة من أربعة رواهد أساسية متداخلة ، تمثل المصدر الأول : هي عناصر الرأسمالية المصرية التي مارست نشاطها قبل ١٩٥٢ ، ويعدها حتى مشارف السبعينات ، وكانت أبرز أقسامها :



الراسمالية التجارية ورأسمالية المقاولات ، والراسمالية العاملة في المشروعات الصناعية الصغيرة وشبه المتوسطة ، إضافة إلى شريحة زراعية محدودة ، كانت تمارس زراعة رأسمالية ذات كثافة تكنولوجية عالية .

وتتمثل المصدر الثاني : في أغنياء الفلاحين الحائزين لأراض تتراوح مساحتها ما بين ٣٠ - ٥٠ فداناً ، وقد كانوا يتمتعون بنفوذ اقتصادي واجتماعي وسياسي في الريف المصري في الحقبة الناصرية ، وامتد هذا النفوذ إلى المدينة عبر أبنائهم العاملين في أجهزة الدولة ، وغير ممارستهم للتجارة ونشاط العقارات .

أما المصدر الثالث : فقد تمثل في عناصر من (الطبقة الجديدة) ، المصممة بالبرجوازية البيروقراطية التكنوقراطية ، التي كانت تهيمن على القطاع العام ، وبعض المواقع المؤثرة في أجهزة الدولة ، والتي كونت ثروات عينية ومادية ، وأقامت تحالفات مصلحة مع التجار والمقاولين وأغنياء الريف .

وأما المصدر الرابع : فقد تمثل في عناصر جديدة ممن عملوا بالخارج من المهنيين ، خاصة المهندسين والمحاسبين ، ومن اغتسموا فرص التحول بعد عام ١٩٧٥ ، وكونوا الثروات مستغلين أزمات السوق المحلي ، في الغذاء أو في السكن ، أو في الخدمات الصحية والتعليمية ، وعن طريق الاتجار في العملة والمضاربات والتوكيلات التجارية .

وفي سياق التحول والتكوين الجديد للراسمالية المصرية المعاصرة : يرصد الكتاب ميلها الواضح نحو المشروعات سريعة الدوران ، قصيرة الأجل ، مضمونة الربح ، ولهذا يمد النشاط التجاري أهم نشاطات الرأسمالية المصرية ، دون أن ينفي ذلك وجود نشاطات أخرى .

كما يرصد نمو وتطور شريحة احتكارية ، تتحكم في معظم النشاطات الاقتصادية ، لتعطل قمة هرم الرأسمالية ، عبر التوسع الأفقي لتحقيق وضع احتكاري آمن في السوق

المحلي ، بدلا من التوسع الرأسمالي الذي يضعها في منافسة مع الشركات دولية النشاط ، حيث التوجه نحو السلع الاستهلاكية المضمونة التوزيع في السوق المحلي ، لذلك نجد أن الصناعات الأساسية التي شغلت الرأسمالية المصرية خلال فترة البحث ، هي صناعة الملابس ، والمواد الغذائية ، والأدوية ، ومستلزمات البناء ، ومستلزمات الإنتاج الزراعي ، ثم الصناعات المعدنية والهندسية والإلكترونية ، خاصة الأكثر ارتباطا بنشاط المقاولات والبناء وإنتاج السلع المعمرة .

وتتمثل الرأسمالية المصرية مشروعاتها ، عن طريق استغلال العلاقات والصلات الاجتماعية والمصلحية ، من خلال التمويل المصري مستغلين مدخرات بعض الشرائح الوسطى ، ومدخرات العاملين بالخارج ، والمدخرات العائلية ، وتقل بعض نواتج الاستثمار أو المضاربة للخارج .

وتستثمر بعض شرائح الرأسمالية المصرية عمليات بيع القطاع العام ، بشراء الأصول بأسعار لا تعكس قيمها الحقيقية ، وإعادة التصرف في بعض منها ببيع أرضها المرتفعة الثمن لأغراض البناء وغيرها .

وتقيم الرأسمالية تحالفا مع بعض كبار موظفي الدولة والصفوة السياسية لتحقيق المصالح المتبادلة ، من إصدار القوانين إلى مزيد من الامتيازات والضمانات والتسهيلات والاستثناءات ، وهو أيضا يحقق للبيروقراطية السياسية والإدارية تطلعا إلى الثروة ، حتى إن البعض ذهب إلى وجود شريحة رأسمالية مختلطة ذات خصائص نوعية ، تسمى رجال أعمال الدولة ، من الوزراء السابقين والحاليين ، ويندل على ذلك رقاسة أكثر من وزير سابق لمشروع مالي أو تجاري أو رقاسة جامعة خاصة ، أو المشاركة في المشروعات الرأسمالية .

كما يمكن رصد ما تسميه الدراسة جيوبا رأسمالية حقيقية ، بازغة ، متطلعة إلى تطوير

علاقات الإنتاج والتملك والعمل والفن الإنتاجي ؛ لتحقيق تطوير في إنتاجية العمل والتراكم الرأسمالي ، لكن هذه الجيوب والطموحات مزلالت مرتبطة بيمض الأشخاص ، وفي بعض الصناعات وأنواع المهن الزراعة .

#### ب. المواقع الطبقيّة العماليّة :

تضاعف الحجم الإجمالي للعمال في الحضر ، من ٢.٢ مليون عامل تقريبا في عام ١٩٧٦ ، إلى ٦ مليون عامل تقريبا في عام ١٩٩٦ ، وعلى الرغم من هذه الزيادة في الحجم المطلق ، فإن ثقل المواقع العماليّة الحضرية ، قد تراجع داخل قوة العمل الإجماليّة في الحضر .

فقد تقلص ثقل العمال الأجراء في الأنشطة الإنتاجية (الصناعة ، والتعدين ، والكهرباء والطاقة ، والتشييد) حيث تراجع وزنهم النسبي من ٤١,٣٪ عام ١٩٧٦ ، إلى ٣٧٪ تقريبا عام ١٩٩٦ ، وفي المقابل ارتفع ثقل العمال الأجراء في الأنشطة الخدمية من ١٤٪ إلى ٤٥٪ تقريبا ، كما ارتفعت نسبة العمال الأفراد الذين يعملون لحسابهم من ١٤٪ إلى ١٨٪ تقريبا .

ومعنى هذا أن النمو الرأسمالي في الحالة المصرية ، لم يخلق المزيد من فرص العمل لمواجهة تزايد أعداد القادرين على العمل ؛ بل أدى إلى تحويل الطبقة العاملة إلى طبقة هشّة ، تقلص فيها المهن والأنشطة الإنتاجية لصالح عمال الأنشطة الخدمية .

وعلى الرغم مما شهده التكوين الاجتماعي المصري ، منذ بداية السبعينات ، من تحفيز ودعم لنمو الرأسمالية الخاصة ، فإن قدرتها النسبية على استيعاب وتشغيل العمال قد تراجعت ، من ٥٠٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤٥٪ عام ١٩٩٦ .

وأما في الريف فقد ارتفع حجم موقع عمال الزراعة وفقراء الفلاحين ، من ٢,٦ مليون تقريبا عام ١٩٧٦ ، إلى ٤,٢ مليون عام ١٩٩٦ ،

وفي داخل هذا الموقع الطبقي شهدت شريحة عمال الزراعة وتربية الحيوان تراجعا واضحا في نسبتها ، من ٥٨,٢٪ عام ١٩٧٩ إلى ٥٠,٦٪ عام ١٩٩٦ من إجمالي عمال الزراعة وفقراء الفلاحين ، بينما ارتفعت نسبة صغار الفلاحين الحائزين ، من ٤٠٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤٦,٢٪ عام ١٩٩٦ .

ويستخلص فريق البحث أن المواقع الطبقيّة العماليّة تمايش تفككا واضحا ، وتجزئة في بنيتها ، وأن زيادة أعداد العمال في سوق العمل ، يقابله انحسار فرص التشغيل ، الأمر الذي يفرض على آنية وجزئية وفردية في الوعي العمالي ، الذي كاد أن ينحسر في فرصة عمل أو أجر أفضل ، ومن ثم قبول أي عمل متاح .

ويده تبلور شريحة عمالية من نوع جديد ، تتمثل في العمال ذوي الياقات البيضاء ، الذين يعملون في المشروعات الرأسمالية الجديدة ، سواء في المدن الجديدة أو غيرها من المشروعات في أبي زعبل وشبرا الخيمة ، وهي شرائح ذات خصائص مهارية وتعليمية ، وذات تطلعات نوعية .

وفي نفس الوقت تبلور ظاهرة العمال الأفراد ، الذين يعملون لحسابهم ، من خلال مقاول ، أو الإنفاق على عمل طالبة لفترات محددة ، والتعرض لفترات قد تطول أو تقصر من البطالة ، نتيجة لوجود شركات كبيرة خاصة في مجال المقاولات ، والتعايش مع ظاهرة عمال التراجيل الجدد ، الذين يعملون لبعض الوقت في مشروعات البنية الأساسية ، في المدن الجديدة وسواحل مصر .

ومع تهميش أعداد متزايدة من العمال اقتصاديا ، ومن ثم لجوئهم إلى سوق العمل غير المنظم ، الذي لا يضع أي شروط قانونية للعمل ، يرصد الكتاب صعود مجموعات من العمال - نتيجة بعض التراكمات المادية في الهجرة أو الاتجار في مستلزمات البناء - إلى البرجوازية الصغيرة التقليدية .

وأخيراً يستخلص الكتاب أن المواقع العمالية قد تم تفكيكها ، وتسريح أعداد عمالية منها تصل في بعض التقديرات إلى قرابة مليون عامل ، وتحويلهم إلى احتياطي في سوق العمل ، وإلى العمل في القطاع غير المنظم ، ويقرر الكتاب أن المواقع العمالية هي أكثر المواقع الطبقة التي يقع عليها الاستغلال ، وارتفاع الأسعار ، والاستبعاد الاجتماعي ، نتيجة لتحول سياسات الدولة نحو الاقتصاد الحر ، وانحسار أدوارها في دعم الفقراء والمهمشين في الريف والحضر .

### ج. المواقع الطبقة الوسطى :

تضم المواقع الطبقة الوسطى العديد من الجماعات والفئات ، تجمع بين صفات أصحاب الأعمال في الأنشطة الإنتاجية والزراعية والصناعية ، وكذلك أصحاب المنشآت التجارية الصغيرة ، كما تضم الموظفين والإداريين في الحكومة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص ، ورجال العلم والثقافة ، وأصحاب المهن الفنية والمحامين والمحاسبين وغيرهم من أصحاب المهارات اللازمة لرأس المال .

وإجمالاً فقد أدت جملة التحولات التي شهدتها التكوين الاجتماعي المصري ، في فترة البحث ، إلى توسع ملحوظ في الحجم الإجمالي لهذه المواقع الطبقة ، حيث زادت نسبتهم في قوة العمل من ٢٧٪ عام ١٩٧٦ إلى ٣٦٪ عام ١٩٩٦ .

وعلى الرغم من تباين المواقع الطبقة الوسطى واختلاطها وتناقض بعضها ، ومن ثم تباين وتناقض مصالحها ووعيها ، يرى كتاب الطبقات أن بينها وشائج تقارب ، تسهم في قدر من وحدة المصالح - أيا كان أمدها الزمني والاجتماعي - في مقدمتها الخوف المزمع من الحراك الباطن ، والتطلع إلى طريقة نوعية في الحياة ، والحاجة الكامنة والمعلنة نحو مزيد من الهوامش المتسعة نحو حرية التعبير والتصرف والحركة .

وإذا كانت بعض شرائح المواقع الوسطى قد استطاعت أن تحقق بعض الحراك المادي ، نتيجة لتغير التوجهات والسياسات الاقتصادية ، كأصحاب المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة والمستشفيات والمدارس والجامعات الاستثمارية والإعلام والدروس الخصوصية ، فإن غالبية المواقع الوسطى تكاد تعاني من الانهزام ، في سياق الصراع الطبقي الاقتصادي والمعيشي ، خاصة بعد تحول الثقل الاقتصادي لصالح القطاع الخاص ، الذي حال دون فاعلية أدوار سابقة لبعض الشرائح الوسطى ، في إدارة وتسيير القطاع العام ومؤسسات الدولة .

ويرصد بحث المواقع الوسطى ما يسميه بالجماعات الوسطى البازغة ، وهي جماعات جديدة مرتبطة بالمولة ، لعل أبرزها العاملون في مجال المعلوماتية ، سواء المندات أو البرمجيات ، والعاملون في المنظمات غير الحكومية ، ومنها منظمات حقوق الإنسان والمرأة والطفولة والبيئة وغيرها ، ومندوبو المبيعات والتسويق في مجالات السلع والخدمات .

### ٣ - المواقع الطبقة المختلطة :

يأتي مفهوم المواقع الطبقة المختلطة ، كإضافة إبداعية على المستوى النظري والتطبيقي ، لمواجهة ما كان يسميه الباحثون في مجال التكوين الاجتماعي في مصر والعالم الثالث ، بأوضاع السهولة الطبقة ، أو عدم التحدد الطبقي ، أو الخلطة الطبقة ، أو التداخل واختلاط أنماط الإنتاج وغيرها من التعبيرات ، كمحاولة للاقترب من البنية الطبقة الواقعية .

ويستخلص كتاب الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، أن معظم المواقع الطبقة تعيش صورة أو أكثر من صور الاختلاط والتداخل ، وهو ما يمكن - حال التأمل فيه - أن يسهم في تفسير جزئية وأنية ردود أفعال المواقع المختلطة ، أمام مجمل تناقضات البنية

الاجتماعية ، وأمام مختلف السياسات العامة والقطاعية ، كما يمكن أن يسهم في تفسير وهن الفعل الجماعي ضد أوضاع التحيز والتمييز والاستبعاد الاجتماعي .

وتبدو فئات وشرائح المواقع الوسطى كنماذج واقعية لتجسيد اختلاط المواقع الطبقيّة ، ذلك أن المواقع الوسطى عبارة عن جماعات تدخل في علاقات إنتاجية متنوعة ومختلطة ، فبعض جماعاتها خاضعة لسيطرة رأس المال ، وهي تسيطر في الوقت نفسه على تنظيم العمل للمأجور ، وجماعاتها ذات وعي يقترب ببعض شرائحها من وعي بعض شرائح الرأسمالية ، وآخر يقترب من وعي بعض شرائح العمال ، وهي تشارك أو تتوب عن الرأسمالية في الهيمنة على العمل للمأجور ، وتقترب من العمال في بعض الخصائص والأوضاع ، حيث تعمل هي بالأجر ، ولذلك فإن بعض جماعاتها مرشحة للحراك إلى المواقع الرأسمالية ، وبعضها الآخر معرضة للحراك الهابط إلى المواقع العمالية .

ويعطي كتاب الطبقات في بحث المواقع المختلطة ، عدة نماذج للاختلاط الأفقي والرأسي في المواقع الرأسمالية والمواقع الوسطى والمواقع العمالية ، فالشريحة الكبيرة أو العليا من الرأسمالية المصرية ، التي لا يتجاوز عددها بضع عشرات من كبار الرأسماليين ، تمثل نموذجاً للاختلاط الأفقي ، فشركاتهم وممارساتهم تجمع في الوقت نفسه ، بين ممارسة الأنشطة الصناعية والاتجار في المقارات والأراضي ، والعمل في سوق المال والسلع المستوردة ، وتجارة الجملة والتجزئة ، وخدمات الاتصالات والبرمجيات والخدمات الصحية والتعليمية .

أما الشريحة الدنيا من الرأسمالية فتعتبر نموذجاً للاختلاط الرأسي ، فقد تكونت هذه الشريحة من بقايا عناصر رأس المال ذات الطابع العائلي ، التي طاحتها المنافسة الرأسمالية خاصة في أنشطة المزاوالت

والتجارة ، كما تكونت من بعض العمال والحرفيين الذين كونوا بعض الثروة ، نتاج الهجرة للخارج أو الأعمال غير المشروعة ، إضافة إلى العناصر الجديدة التي استفادت من قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية ، من خريجي الجامعات والمعاهد .

ويتقدم موقع العمال الأفراد كنموذج للمواقع العمالية المختلطة ، حيث يجمع هذا الموقع العمالي العديد من الشرائح العمالية المختلطة ، ويضم العمال الذين لا يشتغلون بانتظام ، وعلى الرغم من اطراد النموس الرأسمالي في التكوين الاجتماعي المصري ، على امتداد العقود الثلاثة الماضية ، فإن هذا الموقع لم يتهدم ، بل إنه قد أخذ في التوسع مسجلاً أعلى معدل للنمو بين مختلف المواقع العمالية ، حيث ارتفعت نسبة العمال الحضر عام ١٩٧٦ إلى ١٨٪ تقريباً عام ١٩٩٦

ويضم هذا الموقع العمالي المختلط ثلاث شرائح ، الأولى تضم العمالة الماهرة في أعمال النجارة والطلاء والبناء وصيانة الأجهزة المنزلية ، والتوصيلات الكهربائية وهي شريحة تفضل العمل لحسابها ، أما الشريحة الثانية فتشمل العمالة غير الماهرة كالباعة الجائلين ومطاعم الأرصفة وأنشطة النقل ، أما الشريحة الثالثة في هذا الموقع العمالي المختلط فتشمل القادمين من الريف بعضاً عن فرصة عمل ، فيعملون في أنشطة التشييد والبناء ، أو في الخدمات كالبوابين وعمال الحراسة ، وماسحي الأحذية وغيرها من الأعمال المشابهة .

ويحفل الريف بالمواقع الطبقيّة المختلطة بين حيازة الأرض والعمل بالإجير ، والعمل الزراعي والوظيفة ، حيث تختلج المواقع المختلطة الكثير من فئات الحائزين الفقراء والمتوسطين وأغنياء الفلاحين الذين تعتمد أنشطتهم .

**ثالثاً : ملاحظات تقنية :**

١- تميز الجهد العلمي لإنجاز بحث

الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، باهتمام عالي المستوى بالمفاهيم والتصورات النظرية ، فدخل في جدل علمي مع نقاد التحليل الطبقي ، ومفهوم الطبقة ، وتبنى مفاهيم نمط الإنتاج ، واختلاط وتداخل وتجاور أنماط الإنتاج ، والمواقع الطبقية ، والمواقع الطبقية المختلطة ، وبينما ساهم في هذا السياق بطرح إيجابي لكل من مفهوم الطبقة ، ومفهومي : المواقع الطبقية والمواقع المختلطة ؛ إلا أنه لم يسهم بنفس الجهد في إعادة طرح " مفهوم نمط الإنتاج " ، ويصفه خاصة لم يدخل في جدل مع التصورات النظرية المرتبطة بتداخل وتجاور أنماط الإنتاج المختلفة ، لذلك لم نستطع أن نتبين إن كان فريق البحث يتبنى المفهوم الماركسي التقليدي لنمط الإنتاج (مشاعي ، عيودي ، إقطاعي ، رأسمالي ، اشتراكي) ، أم يتبنى مفاهيم أخرى طرحها ماركسيون آخرون ، أم يتبنى مفهوما خاصا جديدا يغطي العلاقة المركبة بين علاقات الإنتاج والقوى الإنتاجية .

إن أهمية هذه الملاحظة تأتي من أن مفهوم نمط الإنتاج من المفاهيم المحورية في دراسة تطور المجتمعات ، وأن هذا المفهوم لا يفهم أو يتم التعرف عليه بمنطق المسكوت عنه ، وأن هذا المفهوم قد شهد جدلا كبيرا بين المفكرين وعلماء الاجتماع والسياسيين ، فظهرت في سياق هذا الجدل والنقاش مفاهيم متعددة ، لعل من أهمها : مفهوم نمط الإنتاج الكولونيالي في كتابات مهدي عامل ، ومفهوم نمط الإنتاج الآسيوي في كتابات أحمد صادق سعد ، ومفهوم نمط الإنتاج البيروقراطي في دراسة لعادل العمري وشريف يونس .

لكن إثارة هذه الملاحظة ليست مجرد مغالاة نظرية ، فقد كان لغيا بتقديم مفهوم نظري واضح عن مفهوم نمط الإنتاج ، أن ظهر قدر من الغموض في فهم طبيعة التحول ، من نظام يهيمن فيه القطاع العام ويقود ، إلى نظام يهيمن فيه القطاع الخاص ويقود ، بل ظهر ما يقترب من وجود تصورين لنمط الإنتاج ، ففي

صفحة ٢٠٨ نقرأ عن "تغير نمط الإنتاج من رأسمالية الدولة إلى الرأسمالية الخاصة " ، بينما في صفحة ٢٤١ نقرأ أن " الأمر لم يخرج عن نطاق تحول رئيسي طرأ على نمط الإنتاج ذاته من رأسمالية الدولة إلى الرأسمالية الخاصة " ، والسؤال المستمر هنا هو هل رأسمالية الدولة نمط إنتاجي يتميز عن الرأسمالية الخاصة كنمط إنتاجي آخر ، أم أنهما مجرد صورتين نوعيتين لنمط الإنتاج الرأسمالي ؟ وهل تجاور وتداخل أنماط الإنتاج المختلفة ، الرأسمالية وما قبل الرأسمالية ، تنتج نمطا إنتاجيا مختلطا خاصا ببنية التخلف ، أم مجرد أنماط إنتاج متجاورة ؟

٢. في رسده " لعملية التحول " من نظام هيمنة وسيطرة القطاع العام ، إلى نظام هيمنة وسيطرة القطاع الخاص ، ومع الوعي بأن الجهد البحثي منصوب حول آثار هذا التحول على المواقع الطبقية الرأسمالية والعمالية والوسطى ، وخاصة حول رصد وتحليل نمو وتطور وظهور المواقع الرأسمالية الخاصة (التجارية ، وفي المقاولات ، والصناعية والمالية) ، تم التركيز أكثر على عمليات التحول من خارج القطاع العام ، والتركيز على مستويات ومعدلات التوازن بين القطاعين العام والخاص في فترات متتالية ، وبيت سلطة الدولة كمؤسسة مستقلة عن الطبقات تدير عملية التوازن ، وفي هذا السياق ظهر التركيز على آليات تحويل القطاع العام من الداخل ضعيفا ، فلم تظهر آليات تحويل القطاع العام من الداخل ، من قاعدة لرأسمالية الدولة الوطنية ، إلى قطاع لرأسمالية الدولة التابعة ، إلى قاعدة لتطوير المواقع الرأسمالية الخاصة ، وربما كان من المفيد في هذا السياق ، دخول الكتاب في جدل مع كتاب الدكتور فؤاد مرسي " مصير القطاع العام في مصر - دراسة في إخضاع رأسمالية الدولة لرأس المال المحلي والأجنبي " ، فقد كان ذلك من شأنه التركيز أكثر على

آليات التحويل الداخلي ، والدور المركزي لسلطة الدولة فيه .

٣- ظهر مفهوم " البرجوازية البيروقراطية " في الكتاب غامضا ومتناقضا ومختلف المعاني والتعابير ، فهي أحيانا الطبقة الجديدة ، أو البيروقراطية المبرجة ، وهي أحيانا برجوازية الدولة ، أو رجال أعمال الدولة ، وهي أحيانا البرجوازية البيروقراطية التكوينية .

لكن الأمر لم يقف عند حدود تعدد التعابير ، فالمعاني التي وردت في مواقع مختلفة من الكتاب متباينة ، وإن كان يجمع بينها جميعا الإشارة إلى جماعة مرتبطة بكل من سلطة الدولة وإدارة القطاع العام ، لكنها ظهرت أحيانا في صورة انحراف لبعض أفراد الدولة والقطاع العام ، واستغلالهم للسلطة والتحالف مع أغنياء الفلاحين ، في تكوين الثروات وتوجيه الإعلام في اتجاه متناقض مع الأهداف الرسمية للنظام ، وظهرت في مواقع أخرى في تناقض مع اتجاهات تنمية رأسمالية القطاع الخاص .

كما ظهرت البرجوازية البيروقراطية في مواقع السلطة ، كقوة عليا مهيمنة على المواقع الأساسية للإنتاج ، والإدارة والتوزيع ، والأجهزة القمعية ، وظهرت أيضا كشريحة إدارية وفنية عليا في المواقع الطبقية الوسطى

وقد ظهر مفهوم البرجوازية البيروقراطية في بعض الكتابات السياسية ، التي اهتمت بتحليل الطبيعة الطبقية للسلطة في مصر في المرحلة الناصرية ، ثم بعد ذلك لتحليل تحولات التحالف الطبقي الحاكم في ظل الانفتاح الاقتصادي .

وقصد بهذا المفهوم التعبير عن وجود فئة طبقية عليا مهيمنة على الثروة والسلطة ، نشأت من خلال التوسع في إجراءات التمييز والتأميم ، وبناء القطاع العام في العهد الناصري ، وليس في مواجهته .

ولذلك تبلورت مصالحها الاقتصادية والسياسية في سياق الدور الوطني والاستقلالي النسبي للدولة ، وتكونت توجهاتها الفكرية في سياق بناء القطاع العام والإصلاح الزراعي وتحالف قوى الشعب العامل ، ولم يكن تحالفها مع المواقع الرأسمالية الخاصة أو أغنياء الفلاحين من خلف ظهر النظام ، بل تمبيرا عن التحالف الوطني .

لذلك لا تظهر هذه الكتابات التي ظهرت بقوة في جيل السبعينات ، إلى هذه الفئة الطبقية كانحراف ، بل كقوة قائمة وذات دور هو بالضبط دور الدولة الوطني بكل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبدون إغفال للاستقلالية النسبية للسلطة السياسية عن الطبقات .

ولم يكن التحول في دور الدولة في عهد السادات بعيدا عن هذه الفئة الطبقية ، وتحولاتها الداخلية وصراعاتها وعمليات الفرز داخلها وتحالفاتها الجديدة ، فقد تكونت داخل هذه الفئة البيروقراطية مصالح وتوجهات جديدة ، فردية ، داخلية وخارجية ، هي تلك التي عبرت عن نفسها بعد ذلك في سياسات الانفتاح الاقتصادي ، وتحويل دور القطاع العام وإنهاء آثار الإصلاح الزراعي وغيرها من السياسات .

الأمر الذي يفسر أن معظم هذه التحولات والتغييرات جاءت من أعلى ، لتعبر عن توجهات ومصالح جديدة لهذه الفئة الطبقية المهيمنة على سلطة الدولة ، وتعبّر عن تحالف جديد ، وعن مستوى جديد من التزاوج والاندماج بين مصالح هذه الفئة والمواقع الرأسمالية الخاصة في التجارة والصناعة والمقاولات ، مع استمرار هيمنتها لبعض الوقت على بعض القطاعات المالية .

٤- وبينما تبني فريق البحث مفهوم المواقع الطبقية ومفهوم المواقع الطبقية المختلطة ، في سبيل تدقيق المفاهيم ، إلا أن بعض مواقع

الكتاب قد التزمت بهذين المفهومين شكليا ، وقلب الطبع على الطبع كما يقول المثل في موقعين ، فكما رأينا خضع البحث للتعبيرات السائدة ، حين استخدم تعبير الطبقة الجديدة في الحديث عن البرجوازية البيروقراطية ، وهي فئة طبقية وليست طبقة .

أما الموقع الثاني الذي تغلب فيه الطبع على التطلع ، فهو المواقع الوسطى ، فعلى الرغم من تأكيد الكتاب على التباينات والاختلافات بين المواقع الوسطى المختلفة ، وعلى الرغم من إقرار البحث بأن هذه المواقع الوسطى ، تكاد تكون نموذجا للمواقع الطبقيّة المختلطة ، إلا أن تعبير " الطبقة الوسطى " كتعبير سائد تسرب إلى صفحات البحث ، إلى الدرجة التي يكاد يتراجع فيها تعبير المواقع الوسطى لصالح تعبير " الطبقة الوسطى " .

وفي الدراسات السابقة ، كانت الكتابات العلمية تفضل تعبير " الفئات الوسطى " كمحاولة للاقترب من واقع التباينات والتناقضات ، بين الشرائح العليا والشرائح الدنيا من هذه الفئات ، متعددة المواقع الطبقيّة ، متعددة التقاطع مع أنماط الإنتاج ، فهل نمود إلى تعبير الفئات الوسطى ، أم نواصل جهدا علميا للاستفادة من مفهوم المواقع الطبقيّة المختلطة ؟

٥- هل نبالغ إذا قلنا أن مفهوم المواقع الطبقيّة المختلطة ، على الرغم من أهميته العلمية ، ربما يؤدي إلى ضياع بعض الفئات ، التي كانت الدراسات السابقة تركز على بحث أوضاعها ، كالحرفيين ، والعمال الهامشية ، أو المهمشين .

فقد دخل الحرفيون إلى المواقع الطبقيّة الوسطى ، ولم يظهر موقعهم إلا بالتوزيع المهني للمواقع الطبقيّة الوسطى طبقا للحالة العملية ، فظهرت كشرريحة من الحرفيين المهرة في قاع الفئات الوسطى ، بنسبة معتبرة بلغت ١٢٪ من حجم المواقع الوسطى .

أما العمالة الهامشية فقد ضاعت داخل موقع عمالي مختلط ، هو موقع العمال الأفراد ، الذين يعملون خارج القطاع الرسمي المنظم ، وهو موقع وصل إلى ١٨٪ من إجمالي عمال الحضر عام ١٩٩٦ ، لكنه يجمع بين العمالة الحرفيّة الماهرة ممن يعملون لحسابهم ، والعمالة غير الماهرة ممن يعملون كباعة جائلين وغيرها ، والعمالة القادمة من الريف للعمل في مجالات التشييد والبناء أو كبوابين وعمال حراسة وماسحي أحذية وغيرها من المهن الخدمية الهامشية .

ولعلنا كنا نفضل تفكيك هذين الموقعين ، وتركيب موقعين مختلطين آخرين ، يجمع الأول بين الحرفيين المهرة والعمال الحرفيين في موقع للحرفيين منفصل عن المواقع الوسطى ، ويجمع الثاني بين مختلف أنواع العمالة الهامشية في موقع للمهمشين منفصل عن المواقع العمالية .

وأخيرا

فإننا أمام جهد علمي متميز ، لم يكتف بطرح صورة ساذجة للتكوين الاجتماعي والبنية الطبقيّة في مصر ، بل انطوى على رصد وتحليل الطبقات أو المواقع الطبقيّة في تحولاتها ، ومصرعاتها ، في الماضي ، وفي الحاضر ، وفي المستقبل ، يتمله لخمسة سيناريوهات مختلفة ، هي سيناريوهات المشروع البحثي - مصر ٢٠٢٠ - .

لذلك فتحسن لا نبالغ إذ نقول : أن هذا الكتاب جاء ليروي عطشا فكريا وسياسيا في مجال الفكر الاجتماعي والسياسي ، بما قدمه من تصورات نظرية ، ومفاهيم علمية ، وبما قدمه من تحليل طبقي ، ومن اقترب من التكوين الاجتماعي والبنية الطبقيّة . كما لا نبالغ إذ نقول أن هذا الكتاب بما ينطوي عليه من فكر وجهد ، سيطرح نقاشا علميا وسياسيا اعتقد أننا في حاجة ماسة إليه .

## ٥٧ عاما على هزيمة النازية

الشيوعي) ! كما يزعمون أن الاتحاد السوفيتي لم يحرز انتصاره بفضل المقاومة البطولية الباسلة للشعب السوفيتي والجيش الأحمر ، وإنما بفضل برنامج "الإغارة والتأجير" الأمريكي "السخي" و"النزيع" ، وأن الاتحاد السوفيتي لم يكن يستهدف من وراء نقل عملياته العسكرية خارج حدوده ، للملاحقة القوات الهتلرية ، .. أهذا تحريرية بل غايات قوسمية !

ودفع خمسون مليون إنسان في العالم حياتهم ثمنا لهذا التواطؤ مع هتلر .. بينهم أكثر من عشرين مليون مواطن سوفيتي.

وقد قام الغزاة الألمان بتحويل ١٧١٠ مدينة وأكثر من ٧٠ ألف قرية سوفيسية إلى خرائب وأطلال وأبادوا حوالي ثلاثين في المائة من ثروات البلاد الطبيعية.

وكانت معركة ستالينجراد هي الانعطاف الكبرى ( صيف ١٩٤٢ - ٢ فبراير ١٩٤٣ ) في الحرب العالمية الثانية .

فقد انتهى الزحف الألماني صوب الشرق عند تلك المدينة وبدأ الهجوم السوفيتي المضاد الناجح . لقد تم سحق الجيش الهتلري الذي كان يتكون من ٣٣٠ ألف مقاتل عند أبواب ستالينجراد ، كما تم أسر ٩٤ ألف جندي وضابط على رأسهم القائد العسكري الألماني البارز هيرمان هوبس .

العمليات الفدائية وراء خطوط العدو الألماني لعبت دورا في إحراز النصر . وتصحيات الشعوب في حركات المقاومة التي انتشرت في كل أوروبا .

كان البشر يحملون بعالم جديد تسوده الحرية والاستقلال والديمقراطية بعد هزيمة النازية . ولكن معسكر حلف الأطلسي يزعم أن الولايات المتحدة بدأ باستخدام السلاح الذري ضد الشعب الياباني ثم خلقت الحرب الباردة ، وسارت أمريكا على طريق هتلر في إنكار حقوق الشعوب والإصرار على زمن السيطرة والهيمنة على العالم .

نبيل زكي

في التصامع من مايو من كل عام يخرج ملايين المواطنين الروس إلى شوارع المدن والقرى متجهين إلى المقابر لتكريم ذكرى هؤلاء الذين قاتلوا في الحرب الوطنية العظمى .. ولم يعودوا .

وهذه الحرب الوطنية العظمى هي التي نسميها الحرب العالمية الثانية ، غير أن شعوب الاتحاد السوفيتي ، في ذلك الوقت ، كانت تخوض حرب دفاعية لتحرير التراب الوطني الذي احتلته قوات الجيش النازي الهتلري في عملية كبرى تحت اسم "بارباروسا" حدثت لها أكبر قوة عسكرية عرفها التاريخ حتى ذلك الوقت .

وكانت هزيمة قوات هتلر في الجبهة السوفيسية هي نقطة التحول الكبرى في الحرب وبداية اندحار النازية وتحرير شعوب أوروبا من النير الهتلري وسقوط الرايخ الثالث .

لقد رفضت الحكومات والديمقراطيات الغربية عشية عام ١٩٣٩ دعوة موسكو إلى إقامة الأمن الجماعي في وجه الخطر المشترك .

بل أن هاري ترومان ( الذي أصبح رئيساً للولايات المتحدة بعد رحيل الرئيس روزفلت ) دعا - وهو عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي - الحلفاء الغربيين إلى عدم التعجل في فتح الجبهة الثانية ضد ألمانيا النازية ، ونصح بتترك الألمان والروس لكي يقتلوا بعضهم البعض بأعداد كبيرة !

ومن الحقائق المعروفة أن الولايات المتحدة وبريطانيا وعدا بفتح الجبهة الثانية في عام ١٩٤٢ ولكنهما لم يفعل ذلك سواء في عام ١٩٤٢ أو ١٩٤٣ . كانت الدول الغربية تمنى أن يخلصها هتلر من "البشعرية" بعد أن اعتبرت أن العدو الألد هو الاشتراكية .

بل أن مؤرخين غربيين حاولوا التأثير على القارئ الغربي وبالأخص الجيل الجديد من الشباب بشتى الوسائل ومنها إعطاء رؤية مغايرة للحرب العالمية الثانية يزعمون عن طريقها أن هتلر اضطر إلى شن "حرب وقائية" ضد الاتحاد السوفيتي بغية الدفاع عن ألمانيا وأوروبا ضد "الخطر البلشفي" (





خاتمة

---

■ إعلان التجمع الوطني الديمقراطي حول  
الحكومة الانتقالية في السودان

---

## إعلان التجمع الوطني الديمقراطي حول الحكومة الانتقالية في السودان

في الثامن والعشرين من فبراير الماضي ، أنهت هيئة القيادة ، للتجمع الوطني الديمقراطي السوداني المعارض اجتماعها في العاصمة الأريتيرية " أسمرا " وأصدرت بياناً بعنوان " إعلان سياسي حول الحكومة الانتقالية " في السودان ، فيما يلي نصه

◆ مع اقتناعه التام بأن الدور الحاسم في حل المشكل السوداني يقع على عاتق جماهير شعب السودان ، لا يمكن للتجمع الوطني الديمقراطي أن يتجاهل الدور الهام الذي يمكن أن يلعب المجتمع الدولي للإسهام في ذلك الحل . لهذا يرحب التجمع بالوجهة العامة لجهود المجتمع الدولي في عالم اليوم المتمثلة في حل النزاعات المسلحة وإطفاء نيران الحرب الأهلية وإعادة ترتيب الأوضاع في الدول التي تتعرض لهذه النزاعات ، عبر المفاوضات ، والمعنى لضمان حد أدنى من الاستقرار في هذه الدول . ومع هذا ، ينظر التجمع إلى التحرك الدولي تجاه السودان في ارتباط وثيق بالسياسات الأخذة في التبلور على الصعيد الدولي بعد أحداث ١١ سبتمبر المؤسفة ، ودور نظام الخرطوم في إيواء تنظيم القاعدة وارتباطه بآركان الإرهاب الدولي . هذا الارتباط هو الدافع الأساسي لمحاولات النظام المحمومة للإفلات من أي مساءلة في إطار الحرب الدولية ضد الإرهاب ، حتى وإن أدى ذلك للتفريط في مصالح البلاد العليا .

◆ على أن جوهر الصراع في السودان لا يمكن حصره في كونه معركة بين الشمال والجنوب ، كما أنه لن يحل بمجرد وقف إطلاق النار بين المتحاربين . فالصراع قديم تمود جذوره إلى مطلع الاستقلال حيث ظل السودان منذ ذلك التاريخ في صراع دام مع نفسه . إلا أن ذلك الصراع تفاقم بعد أن سيطرت فئة إسلاموية متطرفة صغيرة على مقاليد السلطة عام ١٩٨٩ ، وفرضت نظاماً دموياً أرهاقياً يركز على ثوابت قوامها الشمولية

والتمسك باسم الدين وانتهاك حقوق الإنسان في شمال وجنوب وشرق وغرب البلاد ، وممارسة النهب المنظم للمال العام وثروات الوطن ، وتفريغ الإرهاب ورعايته وتصديره للخارج . بهذه الممارسات أدخل نظام الخرطوم البلاد في أزمة خانقة تهدد وحدة الوطن وبقائه .

◆ لأمخرج من هذه الأزمة إلا بحل سياسي متكامل يخاطب جذورها ، ويؤدى إلى الوقت الشامل للقتال ويطيح بثوابت نظام الخرطوم ، باعتبارها العامل الرئيسي في تفاقم الحرب الراهنة واستمرارها . ذلك الحل ينبغي أن يحقق السلام العادل والديمقراطية الحقيقية والوحدة الطوعية والتنمية المتوازنة . ومنذ يونيو ١٩٩٥ توافقت فصائل التجمع ، سواء أكانت من شمال أو جنوب أو شرق أو غرب السودان ، على رؤية شاملة لإعادة صياغة الدولة السودانية وتميز وحدتها وفق مشروع ينهى دولة الحزب الواحد ويؤسس دولة المواطنة والوطن ، ويمنع استغلال الدين في السياسة ، ويورد حقوق الشعب ، وينهى إلى الأبد ثقافة العنف والتطرف والإرهاب التي وجدت طريقها لمناهج التعليم وبرامج الإعلام . وهذه الرؤية تتطابق في جوهرها مع المبادئ والقيم المجمع عليها في المواثيق والمعاهد الدولية والإقليمية الممتنة بحقوق الإنسان وفق المفهوم الشامل لهذه الحقوق . ولانظن أن المجتمع الدولي سيكون أقل حرصاً منا على تثبيت هذه المبادئ والقيم . بيد أن العقبة الوحيدة أمام الانطلاق بهذه الرؤية إلى حيز التنفيذ هي استمرار الديكتاتورية وهيمنة نظام الفئة الصغيرة ، وإصرارها على مشروعها " الحضاري " الفاضل الذي تشير كل الدلائل إلى أن نتائجه لانتصب إلا في خانة تقتتيد وحدة البلاد وتمزيقها بعد نهبا . لهذا فإن الظن بأن مثل هذا النظام يمكن أن يكون بديلاً لذاته - مهما جمل من وجهه - ظن ضد طبائع الأشياء .

◆ إن الحلول الجزئية التي تطرحها بعض

دوائر المجتمع الدولي ستبقى هشة ومؤقتة ومشحونة القنابل الموقوتة ، وهى بطبيعتها الانتقائية لأطراف النزاع وتجزئتها للقضية تغلق الطريق أمام تصفية وتنكيك النظام الشمولى ، وتحول دون تحقيق السلام العادل والديمقراطية ووضع دستور ديمقراطى يصون وحدة البلاد . ولنا عبرة فيما الت إليه الحلول الجزئية فى السودان عام ١٩٧٢ بعد خرق اتفاقية أديس أبابا .

❖ إن التجمع الوطنى الديمقراطى سيظل مفتوح الذهن لأى طرح يمكن أن يقضى لحل سياسى شامل . وفى هذا السياق يرجب التجمع الوطنى الديمقراطى باتفاقية وقف إطلاق النار فى جبال النوبة باعتبارها مساهمة جادة للتصدى للقضايا الإنسانية التى تواجه شعبنا فى مناطق الجبال من مجاعة وأوبئة وأمراض وتحطيم للنسيج الاجتماعى ، تسببت فيها سياسات نظام الخرطوم . كذلك يؤيد التجمع الاتفاقية لما تنبئه نصوصها من فرص لأهلنا فى الجبال للتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان وسياسات التطهير العرقى والتهجير الدينى التى ظل يمارسها النظام فى تلك المنطقة . وبعد أن استتمت هيئة قيادة التجمع لتقرير الدكتور جون قرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان عضو هيئة القيادة حول الاتفاقية وتطابقت رؤاها مع رؤى الحركة الشعبية حول الطبيعة الإنسانية لذلك الإتفاق يؤكد التجمع أن قضية أهل الجبال - كقضايا أهل المناطق المهمشة الأخرى - لن تجد العلاج الشافى إلا فى إطار الحل الشامل . ومع أن التجمع يرى فى الاتفاقية خطوة إيجابية ، إلا أنه يؤكد أيضا بأنها لن تحقق أهدافها كاملة ما لم تتوافر الديمقراطية التى تسمح بالمشاركة النشطة للحركة السيامية والجمهورية فى كل البلاد ، وكذلك مشاركة حكماء وقادة كل الكيانات فى المنطقة بهدف الوصول إلى التراضى والتعايش السلمى الأخرى .

❖ إن التحول الديمقراطى فى السودان

لا يمكن أن يتحقق إلا برجعان كفة ميزان الصراع السياسى لمصلحة القوى المناضلة من أجل الديمقراطية وقناعة النظام الشمولى بعمق أزمته واستحالة استمراره . ولهذا سيعمل التجمع على المضى قدما فى كل خياراته التى تجعل ذلك ممكنا . وفى ذات الوقت يظل التجمع ملتزما . بما قرره مؤتمره الثانى الذى انعقد فى مدينة مصوع بأريتريا فى سبتمبر ٢٠٠٠ ، بأنه إذا ماتوقرت المقومات الموضوعية للتحول السلمى الديمقراطى فى السودان ، فسيكون ذلك الخيار هو الأفضل والأقل تكلفة لشعبنا من أجل وقف نزيف الدم وإرساء السلام العادل ، وإشاعة الديمقراطية ، وتمتين الوحدة الطوعية . تلك المقومات لم تتوفر بعد ، وحكومة الخرطوم وحدها هى المسئولة عن ذلك .

❖ يؤكد التجمع الوطنى الديمقراطى مجددا استعدادة للتعامل الإيجابى مع أى مبادرة تسعى للخروج ببلادنا من أزمتها . وفى تعامله مع المبادرات لا يهدف التجمع إلى الإنخراط فى النظام الحالى ، وإنما ينظر إلى مدى فاعليتها فى تمهيد الطريق للانتقال إلى الشمولية إلى الديمقراطية التعددية ، ومن الحرب إلى السلام العادل ، مما يقضى ببلادنا إلى حقبة جديدة يصبح فيها السودان فى وئام مع ذاته ويضفى وطننا لكل السودانيين .

❖ إن لم الشمل ، وتضميد الجراح ، وحماية الوطن من التمزق والتفتت ، يستوجب أن يبدأ التحول السلمى الديمقراطى بفترة انتقالية تصفى أشكال الحكم التى قادت للأزمة ، وتخلق أشكالاً جديدة يقننها دستور ديمقراطى يصون حقوق الجميع ويحجب البلاد الصراعات الدموية والحروب الأهلية . فى هذا السياق يطرح التجمع الوطنى الديمقراطى ضرورة اتفاق طرفى النزاع على فترة انتقالية بهدف تنفيذ برنامج انتقالى يعيد هيكلة الدولة السودانية وبناء أجهزتها على أساس قومى .

## الناصرية .. حلم أم هاجس ؟

ويبقى أن نفتش وبشكل موضوعي عما تبقى .  
 تبقى الحلم . غرسه عبد الناصر ثم أنبت حوله -  
 وبهذه - كثيرا من الأعشاب الضارة أو حتى السامة  
 التي أحاطت به . فبدون ديمقراطية حقيقية ،  
 واحترام للآخر ، وإشاعة مناخ ليبرالي يحترم حرية  
 الرأي والقول والفعل ، وبدون تعددية سياسية  
 وضعت الناصرية نفسها في مهب ريح عاصفة ،  
 اعتذر إذ أقول أنها عصفت بها . واعتذر إذ أذكر  
 قول الشاعر .. الذي أقنئ أن يردده الناصريون  
 ويحتفرون به ، كمقدمة ضرورية لانبثاق فكر  
 ناصري جديد ..

إننا بأيدينا جرحنا قلبنا

وبنا إنلنا جاءت الآلام .

لكن الحلم يبقى أملا . وهو أمل جديد ، في ثياب  
 جديدة ، أقصد ثيابا ديمقراطية حقة ويبقى منها  
 ذكريات التحدي لحصوم الوطن ، والموقف الشجاع  
 منهم سواء أكانوا استعمارا أو صهيونية الأمر الذي  
 أشاع في قلب ووجدان المصريين روح الكرامة  
 والاعتزاز . مع ضرورة التأكيد على أن الزمان قد  
 تغير فقد كان عبد الناصر يستند في تحديه إلى  
 وجود مالم يعد موجوداً . ومع ضرورة الاعتراف  
 ببعض الأخطاء التي أدت إلى النكسة وماتلها .

ويبقى منها أيضا أن يقاطع المارد الوطني  
 والقومي يمكن . وأن تخاذل الحكام يمكنه أن يفرض  
 على الناس خيمة من اليأس والأحباط ، فيفتقد  
 الحكام أي سند في مواجهة الخصم ، فيزدادون  
 ضعفا ويمتنون في التخاذل .. وهكذا دورة شريرة  
 تقتادنا إلى حالة كنتك التي نعيش .

ويبقى أخيرا ضرورة أن يتحلى الإخوة  
 الناصريون بقدر أكبر من محبة ناصريتهم ، بمنهجهم  
 القدرة على النظر الانتقادي لما كان ، ثم يقدموا  
 ومن جديد أوراق اعتماد جديدة - متخلصة من  
 أخطاء الماضي - لجماعير الشعب التي عرفت كيف  
 تحب عبد الناصر . وعرفت أيضا أخطاؤه .

**د. رفعت السيد**

.. وليس هذا العنوان جديداً . فقد استخدمته في  
 دراسة أكاديمية قدمتها ضمن الدراسات التي تعين  
 على تقديمها كتمهيد لقبول مناقشة رسالة دكتوراه  
 العلوم في جامعة ليبزج ، أيامها رأيت الجامعة -  
 لأسباب سياسية - عدم نشر هذه الدراسات ،  
 ورأيت أنا ذلك أيضا آنذاك ، ثم نسي الأمر حتى  
 تذكرته الآن .

والحقيقة أن مأساة أمة للناصرية أو تحليها أو  
 حتى مجرد الحديث البسيط عنها تبدأ وتنتهي من  
 نظرة أحادية الجانب إن اعتبرها حلماً صافياً وبديعاً  
 أو هاجساً وكابوساً . ولا مخرج سوى النظر إليها  
 بعينين وليس بعين واحدة .

الشاعر الجواهري خص الأمر كله في رثائه لعبد  
 الناصر

لا يصعب نجد الرجال وإنما

كان العظيم نجد والأخطاء .

وتكمن المأساة في أسرين . أولهما أن الأخطاء  
 كانت هي ذاتها السبيل لاغتيال الأمجاد . فالضربة  
 لم تأت من الخصوم وحدهم وإنما أتت من ذات  
 الممارسات الناصرية التي فتحت الباب بعد رحيل  
 القائد - وحتى قبيل هذا الرحيل - للاتقصاض على  
 الإيجابيات ، واتاحت لتفاهل عديد من الانتهازيين  
 حول راية مالبغوا أن ينقضوا من حولها ، وإنقضوا  
 عليها عند أول منحنى .

أما المأساة الأخرى فتكمن في أن الأخوة  
 الناصريين ( وأغلبهم من جيل لاحق ، ولعل هذا  
 ليس مصادفة .. فالقادمي إنقضوا في هلوء قانعين  
 بما حازوه منها أو انقضوا عليها ليحصلوا على  
 المزيد ) لم يجدوا أي سبيل لنظر انتقادي أو  
 موضوعي لما فعلته الناصرية بنا أو حتى مفاعله  
 بنفسها وبإنجازاتها وعظم حاتها .

وربما تكمن للمفارقة الحقيقية في أن أغلب من  
 حاولوا تقديم نظرة موضوعية أو متكاملة الزوايا  
 كانوا من خلق بهم عناء شديد بسبب ملاحقة  
 السلطة الناصرية لهم .



شركة الأمل للطباعة والنشر  
(مورافيتلي سابقاً)





حاصر حصارك لا مفر / واضرب عدوك لا مفر / فأنت الآن حر وحر وحر - محمود درويش